الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة المالية

تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

ـ وكالة مستغانم ـ

مقدمة من طرف الطالبتين:

- زقاي خروفة
- يعقوبي أمال سومية

تحت إشراف:

- د. شاشوة فضلون

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بشني يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	شاشوة فضلون	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2022/2021

شكــر وتقديــر

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين.

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا من أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذه المذكرة أتوجه بالشكر لكل من ساندنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل.

وفي ذليل ما واجهناه من صعوبات أخص بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف "د. شاشوة فضلون" على كل العون والنصح اللذان أمدنا بهما.

كما أشكر كل الأساتذة الذين كانوا معنا في مشوارنا الدراسي وكل من علمنا حرفا.

وإلى كل هؤلاء أقول لهم: "بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة من نصيبكم"

إهـــــداء

الحمد لله الذي لأعانني ومنحني القدرة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من لا أستطيع أن أوفيهما حقهما يوما، إلى من تسقيني الحنان دوما إلى من صبرت على كل شئ إلى من وضع الخالق الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة، وأسأل الله أن يمدها الصحة والعافية.

إلى من هو سندي في كل شدة وبسمة وفي كل فرح إلى من شجعني وأعطاني القوة، إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة، إلى تاج الرأس أبي الغالي، أسأل الله العظيم أن يطيل عمره.

إلى إخوتي الرائعين: إسماعيل، بشرى، دعاء، عماد الدين، إبراهيم والكتكوت الصغير بهاء الدين وصديقة الروح آمال التي أقدم معها آخر أعمالي الجامعية.

إلى أصدقائي وأساتذتي وكل من ساندني في مشواري الدراسي.

خروفة

إهـــداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

والدي: لا أستطيع أن أقول شكرا فهي لا تقال إلا في نهاية الأح داث وأنا أرى نفسي دائما في البداية أنهل من خيرك وعطاءك أدامك الله ورعاك وجعلك منارة دائمة في حياتي يا صديقي وحبيبي الأول.

والدتي: ربما لا تتاح الفرصة لأقول لك شكرا أو ربما لا أملك الجرأة للتعبير عن الامتنان والعرفان ولن يكفي أن تعرفي يا نور العين أن لك ولوالدي ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لكما الروح والقلب والعين هدية رخيصة لكل ما قدمتماه .... حماك الله وأدامك عصفورًا مغردًا يملأ حياتنا بأعذب الألحان.

إخوتي: إلى من شاركتهم حياتي "سعيدة" و"إسماعيل" حفظكما الله لي ورعاكما أحبكم كثيرا.

زوجي: إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه... فكان السند والعطاء... قدم لي الكثير في صور من الصبر ..وأمل..ومحبة.. لن أقول شكرا.. بل سأعيش الشكر دائما معك.

إلى والداي الآخرين اللذان كانا عونا وسندا لي: والد زوجي الحاج قضاي والحاجة عائشة حفظهما الله ورعاهما أسأل الله أن يوفقني وأكون عند حسن ظنكما.

إلى أخوات زوجي: حفيظة وحنان جعلكما الله أختاي وأدامكما الله لي صديقات مقربات إن شاء الله.

إلى إخوة زوجي: فتحي وزوجته أمينة والزهير إن شاء الله دوام المحبة بيننا إخوتي.

وأختم كلامي وإهدائي إلى من وهبني الله نعمة وجودها في حياتي إلى من كانت عونًا لي في رحلة بحثي...إلى من عانقتني ونحن نشق الطريق معنا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية أختي التي أنجبتها لي الحياة: زقاي خروفة... أحبك.

آمال سومية

الفهرس

مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك والمؤسسات المالية	
تمهيد	3
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية	4
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية.	4
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات المالية	4
المطلب الثالث: أهداف المؤسسات المالية ونشاطاتها.	6
المبحث الثاني: عموميات حول البنوك.	11
المطلب الأول: نشأة البنوك ومفهوم البنك	11
المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك	12
المطلب الثالث: أنواع البنوك.	13
المبحث الثالث: وظائف المؤسسات المالية والبنوك	17
المطلب الأول: وظائف المؤسسات المالية.	17
المطلب الثاني: وظائف البنوك.	20
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة لوظائف البنوك والمؤسسات المالية.	24
خلاصة	29
الفصل الثاني: دور البنوك والمؤسسات المالية في التمويل والإقراض.	
تمهيد.	
المبحث الأول: ماهية التمويل	30
المطلب الأول: تعريف التمويل.	31
المطلب الثاني: أهمية التمويل.	31
المطلب الثالث: أنواع ومصادر التمويل.	33
المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية	41
المطلب الأول: القروض وأهميتها الاقتصادية	41
المطلب الثاني: أنواع القروض	41
المطلب الثالث: شروط الاقتراض	50
المبحث الثالث: دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني	58
المطلب الأول: تفعيل دور النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني	58
المطلب الثاني: دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد قبل إصلاحات 90	60
المطلب الثالث: دور القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد بعد إصلاحات 1990	62
خلاصة	66

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA	
تمهيد	67
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري الرئيسي.	68
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني.	68
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني.	69
المطلب الثالث: مهام البنك الوطني الجزائري.	70
المبحث الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري ـ وكالة مستغانم ـ	71
المطلب الأول: نشأة وكالة مستغانم.	72
المطلب الثاني: تقديم مصالح البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم.	75
المبحث الثالث: الدراسة البنكية لمشروع استثماري.	75
المطلب الأول: تقديم المشرع.	76
المطلب الثاني: الميزانية المختصرة لخمس سنوات.	77
المطلب الثالث: تقييم النتائج.	89
خاتمة	92
المصادر والمراجع.	94

قائمة الجداول والأشكال:

❖ **قائمة الجداول:**

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أساليب تقليل المخاطرة وإدارتها.	10
(1-2)	نسبة تمويل الخزينة للاستثمارات خلال البرامج التنموية للفترة 70-89	60
(2-2)	تطور حجم الوكالات للبنوك والمؤسسات المالية	62
(3-2)	القروض الموزعة من البنوك العمومية و الخاصة	63
(4-2)	تصنيف القروض حسب الآجال	63
(5-2)	تطور القروض الموجهة للاقتصاد	64
(6-2)	حجم القروض الممنوحة من المؤسسات المالية	64

❖ **قائمة الأشكال**

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	تصنيف الخدمات المالية	08
(2-1)	دورة مغلقة لجموح الاقتصاد	18
(3-1)	تباطئ النمو الاقتصادي	19
(1-2)	مخطط لأنواع القروض من حيث المدة	49
(2-2)	هيكل النظام البنكي الجزائري	59
(1-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	
(2-3)	الهيكل التنظيمي لفرع مستغانم	

مقدمة

مقدمة عامة:

تعد المؤسسات المالية والبنوك بصفة عامة جزءًا من النظام المالي الذي يخدم المجتمع والاقتصاد الوطني من خلال تقديم الخدمات المالية التي يحتاج لها لممارسة نشاطاته اليومية وتنمية اقتصادياته، وما النظام المالي إلا شبكة من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين ورجال الأعمال والأفراد فضلا عن المكونات التي تشارك فيه وتنظم عملياته وفق آليات وتشريعات تصاغ لذلك. كما يعتبر القطاع البنكي بصفة خاصة من أهم القطاعات الاقتصادية والأكثر حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير قوي على الاقتصاد الوطني ونموه، فيمكن تلخيص وظيفة البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة في تحويل الأموال من المقرضين إلى المقترضين أو من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي التي تجتمع بين عارضي وطالبي الأموال وأيضا من خلال المؤسسات المالية الأخرى التي تتوسط هذه المعاملات مثل (المصارف وشركات التمويل...إلخ)

للإجابة على كل التساؤلات التي تخص الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

* ما مدى مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني؟

ولإثراء هذا الموضوع وإبراز أهميته تتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو دور البنوك والمؤسسات المالية؟
2. ما هي وظائف البنوك والمؤسسات المالية؟
3. ما هي مختلف مصادر التمويل؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

1 ـ للبنوك والمؤسسات الاقتصادية دور هام في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها.

❖ 2 ـ تتمثل وظائف البنوك والمؤسسات المالية في توفير الائتمان والتمويل اللازم وذلك بمنح القروض بهدف تحقيق التنمية.

3 ـ يعتمد التمويل البنكي على نوعين من المصادر إما التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي .

صعوبات الدراسة:

1 ـ صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجزء التطبيقي وذلك لاستعمال اللغة الأجنبية في البنوك الجزائرية.

2. تأخر إدارة الكلية في تسليم أوراق التربص مما أدى بنا إلى ضيق الوقت وعدم العمل براحة لجمع المعلومات الكافية، بحيث لم يسمح لنا الوقت بالاقتباس من الكتب.

3 . عدم توفر الوسائل مثل الحاسوب والانترنت.

4 . عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والمؤسسات المالية.

❖ **تقسيمات البحث:**

الفصل الأول قمنا بتعريف كل من المؤسسات المالية والبنوك، أنواعها، أهدافها. أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الإطار النظري للتمويل ودور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد، أما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي تطرقنا فيه للتعريف بالبنك محل الدراسة ومعرفة هيكله التنظيمي ثم التعريف بالإجراءات التي يتبعها البنك عند منح القروض وأنهينا البحث بخاتمة عامة تتضمن النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للبنوك والمؤسسات المالية

تمهيد:

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية في تحويل الأموال بين الفئات الاقتصادية المختلفة، ومن أجل ذلك فهي تقوم بمجموعة من المهام والأدوار ذات الأهمية الكبيرة فإلى جانب دورها التقليدي والمتمثل في قبول الودائع ومنح القروض بالنسبة للبنوك وتعبئة الأموال وإدارتها بالنسبة للمؤسسات المالية، أصبحت هذه الهيئات المالية متداخلة في وظائفها كما أصبحت تقوم بوظائف جديدة من هنا نتطرق إلى المؤسسات والبنوك أهم المفاهيم الوظائف التي يتميز بها كل من المؤسسات المالية والبنوك.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية

تعد المؤسسة المالية منظمة أعمال كبقية منظمات الأعمال الأخرى التجارية والصناعية إلا أنها تختلف عنها كون أصولها أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام التي تمثل أصول الشركات الصناعية كما أن خصومها أيضا خصوم أ مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة. إن كلمة المؤسسة المالية متأتية من مفهومين منفصلين هما المؤسسة والتي تعرف على أنها "كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أقرانه أو القيام بكلا العمليتين لغرض تحقيق نتيجة معينة ضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيًا ومكانيًا"، وقد عرفها آخرون على أنها "مجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية التي تعمل وفق تركيب معين بشكل متكامل ومهيكل من أجل أداء وظائف مناطة بها وتحقيق أهدافها".

ولكن الجزء الثاني من الكلمة "المالية" يشير إلى جميع الأعمال المالية من الخدمات المميزات والاختصاص والتوجه لذلك عند أخذ المؤسسات المالية من الجانب المالي نلاحظ تغيير المفهوم نحو التوجه إلى القطاع المالي ليعطي تعريف آخر وهو المؤسسات التي تعمل على جمع الأموال وإعادة وضعها بهيئة أصول مالية مثل الأسهم والسندات فضلا على الأصول الملموسة.

أما القاموس الخاص بالأعمال فقد عرفها على أنها المؤسسات التي تعبئ الأموال العامة من أجل وضعها بصورة مع موجودات متداولة (أصول مالية) من أسهم وسندات مقابل دفع فوائد لحملتها وتقسم إلى مؤسسات ودائعية أي تعمل بودائع الأفراد مؤسسات غير ودائعية (خدمات صرفية).

بينما نلاحظ تعريف مؤسسة "أنها تلك المنظمات التي تزود عملائها بباقة من الخدمات المالية المتنوعة ويتم السيطرة والإشراف عليها من خلال القوانين والتشريعات الحكومية.

وعرفت بأنها مؤسسة تقوم جمع الأموال من عامة الناس ووضعها في أصول مالية مثل (الودائع والقروض والسندات بدلا من الممتلكات المالية).

ومن ذلك نجد أن تعريف المؤسسة المالية غير قابل للحصر بالمعنى الضيق لاختلاف أنواع المؤسسات المالية مع إمكانية ظهور أنواع جديدة منها على المستوى العالمي في الأجل القصير القادم.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات المالية

يمكن تقسيم أنواع المؤسسات المالية بصورة على إلى ثمان أنواع تندرج تحت عنوان رئيسي هو (مؤسسات ودائعية وغير ودائعية)

1. **المؤسسات الودائعية**

تمثل المؤسسات المالية التي يكون أساس عملها قبول الودائع بصفة ودائع وليس تمويل ومنها:

أ. **البنوك التجارية**: إن البنوك التجارية مؤسسات تعتمد على الودائع التي تقوم بسحبها من خلال وحدات الفائض بواسطة تشكيلة من الحسابات المصرفية لتعيد إقراضها بصورة مباشرة (قروض) أو غير مباشرة (شراء أوراق مديونية) وأنها تقدم خدماتها للقطاع الخاص والعام فضلا عن أن الصفة المميزة لها هي العمل في المدى القصير الأجل ومنها بنك Citigroups J.P.Morgan.

ب. **مؤسسات الادخار**: يمكن تقسيم مؤسسات الادخار إلى:

- ✓ مؤسسات التوفير.
- ✓ بنوك الادخار.
- ✓ اتحادات الإقراض والادخار.

إن هذه المؤسسات تشابه البنوك التجارية لكنها تعد أكثر حرية في تقديم الخدمات من خلال حرية تخصيص أموالها في الاستثمار ولكنها في السنوات الأخيرة بدأت تقترب بصورة كبيرة من المصارف التجارية.

ت. **اتحادات الائتمان**: هي مؤسسات مالية صغيرة الحجم بسبب صغر حجم ودائعها وحجم أنشطتها

وتمتاز بأنها:

- ✓ غير هادفة للربح.
- ✓ تتعامل بشكل كبير مع الأعضاء المكونين لها.
- ✓ تعد أصغر المؤسسات الودائعية لصغر رأس مالها ومن أنواعها اتحادات الائتمان في نورث كارولاينا.

2. **المؤسسات غير الودائعية**:

هي المؤسسات التي لا تحصل على الأموال بصورة وديعة رسمية وإنما بصورة مؤقتة وأغلبها شركات ومؤسسات الوساطة المالية والاستشارة المالية ومن هذه الشركات.

أ. **شركات التمويل**: وهي مؤسسات مالية تقوم بتمويل المشروعات من رأس مالها الخاص والذي يتكون من تصدير أوراق مالية (أسهم الشركة)، إذ تعيد تشكيله لتمنحه للاستثمار وهذه المؤسسات المالية تمتاز بأنها مساهمة وأنها غالبا ما تكون مملوكة لجهات متعددة الجنسية مثل: Amercan Express, (generaln Ford-electric), General Motors.

ب. **صناديق الاستثمار**: وهي مؤسسات مالية تمتاز بسحب الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز خلال سحب الأموال وحدات الفائض بواسطة بيع الأوراق المالية الخاصة بها لتلك الوحدات

وسحب السيولة الناتجة من أجل وضعها بصيغة استثمارات غالبا ما تكون أوراقا مالية وبشكل استثمار محفظي، إذ يمكنها أن تستثمر في السوق الثانوية وتوفر إمكانية مشاركة صغار المدخرين.

وتقع هذه المؤسسات في نوعين:

- **وحدات مغلقة**: أي أنها تستثمر بعد محدود من الأوراق المالية.

- **وحدات مفتوحة**: أي أنها تستثمر في وحدات وأوراق مالية غير محدودة.

ت. **شركات الأوراق المالية**: إذ تقوم هذه الوحدات بعدة أدوار:

- تلعب دور الوساطة من خلال خبرتها في الميدان المالي، إذ تحصل على الفرق (Spread) كعائد بالإضافة إلى أجور الوساطة (Fees).
- تقديم خدمة إصدار الأوراق المالية مثل بنوك الاستثمار إذ تساعد الجهات التي بحاجة للتمويل على تحقيق حاجاتها التمويلية من خلال إصدار الأوراق المالية.
- تلعب دور التاجر أو التعامل بنوع معين من الأوراق المالية، إذ أن هذه المؤسسات تقوم بالاحتفاظ بنوع معين من الأوراق المالية بشكل مخزون وتكون بذلك مرة مشترية ومرة بائعة لذلك فهي هنا تلعب دور التاجر.
- تقديم النصح والإرشاد في مجال الأعمال المالية لا سيما لعملائها ومثل هذه الشركات Mary Lynchn و Goldmen و Morgan stanly .

ث. **شركات التأمين** : هي شركات مالية تقوم بعملية الحصول على الأموال من خلال الحصول على أقساط التامين المختلفة (التأمين على الحياة والصحة والممتلكات) وتجميعها واستثمارها في أوراق مالية مختلفة الآجال على أن تقوم بتغطية الخسائر التي تصيب المؤمن عليه.

ج. **صناديق التقاعد**: تعرض العديد من الشركات الخاصة والعامة على العاملين فيها خطط تقاعدية، إذ يقوم هؤلاء بإيداع أموالهم في صناديق التقاعد لكي تستثمر في أصول مالية طويلة الأجل ويمكن بعد أن ينتهي عمر الموظف الوظيفي أن يسحب رصيده من الصندوق.

ح. **بيوت التصفية Clearing house**: وتسمى أيضا دار المقاصة حيث تقوم بعملية إجراء التسويات على العلاقات المالية بين المؤسسات المالية من حيث الالتزامات والمطلوبات والشروط وتحصل على أجور مقابل ذلك.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات المالية ونشاطاتها.

تركز معظم المؤسسات المالية على أن هدف التزكية أو تعظيم ثروة الملاك هو الهدف الذي يسعى مديرو هذه المؤسسات إلى تحقيقه، فيقع على إدارة هذه المؤسسات على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة واستخدام الأموال سواء في حالة القروض أو الاستثمار بطريق تحقق أعلى عائد ممكن، أي تدنية تكلفة الموارد وتعظيم عائد الاستخدامات وإن كان هناك تداخل بين العائد والتكلفة.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من الاهتمام بالعديد من مجالات اتخاذ القرارات مثل إدارة الأصول والخصوم، إدارة رأس المال، والرقابة على المصروفات، والسياسات التسويقية.

1. **إدارة الخصوم والأصول**: تركز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدخرين أو المدعوين وبين العائد والمتحقق من القروض أو الاستثمار، هذا الفرق يسمى هامش صافي الربح أو هامش صافي الفائدة. فكل مؤسسة مالية تحاول أن تقدم أقل عائد للمدخرين وتحصل على أعلى عائد من المقترضين، ولكن المنافسة من المؤسسات المالية الأخرى تحد من قدرتها على ذلك، ومن ثم تكون مهمة الإدارة هي الحفاظ على هامش موجب بين العائد والتكلفة حتى تظل في السوق، وأمام الإدارة العديد من الفرص لزيادة هذا الهامش فمثلاً التطور التكنولوجي وزيادة حجم التنظيم وتحسين كفاءة العمليات الداخلية، يمكن أن يساعد على تقليل التكاليف وقد يكون هناك مصادر جديدة للإيرادات مثل تطوير الخدمات أو دخول أسواق جديدة أو تقديم خدمات جديدة. وإدارة الأصول والخصوم تتطلب الأخذ في الاعتبار درجة المخاطر التي يمكن التعرض لها مثل خطر السيولة وخطر الإفلاس.
   أ. **خطر السيولة**: يعني عدم وجود النقدية أو الأموال السائلة عند الطلب أو الحاجة إليها ويمكن للمؤسسات المالية تفادي هذا الخطر إذا استطاعت أن تفي باحتياجات الطلب على الودائع أو على القروض. وإن كان حاجة المؤسسات المالية إلى السيولة تختلف باختلاف قدرتها على التنبؤ ودرجة استقرار مواردها المالية.
   ب. **خطر الإفلاس**: ويعني عدم القدرة على تغطية الديون في الأجل الطويل فتعاني الشركة من خطر الإفلاس إذا كانت القيمة الاسمية للأصول أقل من القيمة السوقية للخصوم، لأن ذلك يعني عدم القدرة على السداد وزيادة خطر السوق، ويزداد احتمال إفلاس المنشأة ومن ثم على الإدارة والموازنة بين العائد والخطر وذلك لأن الأصول ذات العائد الكبير تحتوي على درجة عالية من الخطر.
   ت. **إدارة رأس المال**: مخاطر الإفلاس تجعل الاهتمام بإدارة رأس المال متزايدًا فيحاول ملاك المؤسسات المالية بقدر الإمكان تخفيض رأس المال إلى أدنى حد ممكن والاعتماد على أموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه وهو ما يسمى المتاجرة بالملكية أو الرفع المالي. ولكن زيادة أموال الغير تزيد من درجة الخطر نتيجة لزيادة مخاطر عدم القدرة على السداد، ومن ثم على الإدارة أيضا الموازنة بين العائد المتحقق للملاك نتيجة لاستخدام أموال الغير ودرجة المخاطر المرتبطة بها.
   ث. **الرقابة المصرفات**: تعد الرقابة على المصروفات عاملاً مهما لزيادة الربحية رغم أن المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالبًا ما تؤدي إلى زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين إلا أن هناك طرقا أخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير المباشرة وزيادة استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة قد تساعد على تخفيض المصروفات.
   ج. **السياسة التسويقية**: والتي تتضمن تسعير الخدمات المالية والتركيز على معرفة رغبات الزبائن والأسواق الجديدة والإعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات وتقديم العروض. فالإعلان عن الخدمات المقدمة، والعلاقات الإنسانية في التعامل مع العميل والسعر المناسب للخدمة

وموقع المؤسسة والتسهيلات المادية، كلها عناصر يجب أن توفرها المؤسسة المالية لتضمن جودة الخدمة المقدمة ورضا العميل عنها.

شكل (1-1): تصنيف الخدمات المالية.

1 . الوسطاء 2 . إدارة الاستثمار 3. شركات العقارات	الشركات المبتكرة	المسؤولية المؤسسية	1 . المصارف 2 . مؤسسات التوفير 3 . اتحادات الائتمان	المؤسسات الودائعية
1 . المتخصصين 2 . المعاملين	صانعي السوق		1 . الحياة 2 . الملكية 3. الصحة	شركات التأمين
1. الأسهم 2 . الضمان 3 . المشتقات	شركات التداول		1. الاستثمار المفتوح 2 .الاستثمار المغلق	شركات الاستثمار
1 . بيوت المقاصة 2مؤسسات التمويل	مؤسسات أخرى		1 . الخاصة بالفوائد 2الخاصة بالمساهمة	صناديق التقاعد

2. **النشاطات المميزة للمؤسسات المالية:** هناك عدة نشاطات تقوم بها المؤسسات المالية والتي تعد من مميزات هذه المؤسسة عن باقي المؤسسات المالية وهي كالآتي:
   1. **الابتكار والإنشاء** : تعمل هذه الميزة على إصدار أوراق مالية جديدة وبأنواع مختلفة إذ تقوم المؤسسات هنا بالعمل على جمع المعلومات ودراسة البيئة المالية من أجل تحديد أنواع الأوراق المالية فضلاً عن جلب المعلومات عن إمكانية إنشاء أوراق مالية جديدة وفق أساس العائد والمخاطرة.
   2. **التوزيع**: تقوم هنا المؤسسات المالية بعملية بيع الأوراق المالية للمؤسسات والشركات التي بحاجة إلى تمويل والتي تصدر لأول مرة من أجل رصد رأس المال اللازم للأنشطة التي تروم الشركة القيام بها وهنا يكون دور المؤسسة المالية لعب دور الوساطة المباشرة ونادرًا ما تشتري الأوراق المالية لصالح زبائنها من أجل بناء محافظهم والإشراف عليها وقد تحتفظ بالأوراق المالية إذا أرادت عمل مخزون منها لمواجهة حالات الطلب الحاد.
   3. **الخدمة (تقديم الخدمات):** إن ما تقوم به المؤسسات المالية هو توفير الخدمات للأفراد من خلال تجميع مقسوم الأرباح أو الفوائد على السندات وإيداعها في حساباتهم أو يوكلونها القيام بالأعمال

المالية بالنيابة عنهم مثل متابعة القضايا المرفوعة على الشركات المالية أو العقود ومتابعة مخاطر الاستثمار وعمليات التصفية.

4. **التعبئة**: ويقصد بها جميع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار بالأحجام الكبيرة إذ يلاحظ من ذلك تقليل كلف المعادلات مع تحقيق عوائد كبيرة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون دخول السوق بإمكاناتهم المتواضعة.
5. **الضمان**: تقوم هذه المؤسسات بعمليات الضمان من خلال ضمان القروض أو التعهدات فيما يخص التجار إذا تقوم المؤسسات هنا بالتعهد أو ضمان الأفراد الذين ليس لهم القدرة على اقتراض مبالغ كبيرة لضعف مركزهم المالي لذلك تدخل هذه المؤسسات لتقترض بالنيابة عنهم وتقدم هذه القروض لهم.
6. **إدارة المخاطر التي يتعرض لها الزبائن** : نتيجة الخدمات المالية التي تقدمها هذه المؤسسات نلاحظ أن العائد الذي تحصل عليه المؤسسة قد يكون ذا مخاطرة على المؤسسة والعميل لذلك تستخدم هذه المؤسسة تقنيات معينة في تقليل المخاطرة ويمكن بيان تلك المخاطرات من خلال تقسيمها إلى عدة أنواع وهي تبعًا:

أ. **المخاطرة النظامية**: هي المخاطرة التي تصيب جميع الأصول المالية دون تمييز لكنها تكون متباينة وتتمل في تقليل قيم الأصول المالية إذ يمكن هنا التحوط لكن لا يمكن التجنب منها حتى باستخدام التوزيع ومن أنواعها:

- مخاطرة أسعار الفائدة.
- مخاطرة أسعار الصرف (التضخم).
- سعر المنتج (مخاطر السعر الواحد).
- مخاطرة الصناعة.

ب. **مخاطرة الائتمان**: هي عدم القدرة المدين على الإيفاء بدينه هذه المخاطرة يمكن تنويعها لكن ليس بشكل تام لأنها غالبا ما تكون نتيجة مخاطرة نظامية.

ت. **مخاطرة الشراكة**: وهي المخاطرة الناتجة من الأداء السيئ للشريك المالي الذي يتشارك مع المنشأة المالية أو الفرد إذ أن عدم قيامه وتقديمه أداءً جيدًا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية الخاصة بالمستثمر لا سيما الشركات ذات القطاع الواحد وأن الخلاص من هذه المخاطرة يكون من خلال أداء التنويع لكونها من المخاطرة غير النظامية.

ث. **المخاطرة التشغيلية**: هي المخاطرة المرتبطة بعدم دقة العمليات المؤدات مثل التسويق أو تسليم المنفذ الخاطئ أو أخطاء في حساب مبالغ صحيحة وغيرها مثل عدم الإيفاء بمتطلبات العمل القانونية إذ لا تظهر هذه المخاطر في الشركات ذات الإدارات الجيدة ولكن بالرغم من ذلك فهي قليلة الحدوث.

ج. **مخاطر قانونية**: وهي المخاطر الناتجة من التطبيق غير الصحيح للقوانين أو تجازوها وعدم الإلمام بها وهذا النوع من المخاطرة غير النظامية ينتج في البلدان التي تكون التشريعات بها متشابكة ومتفرعة بصورة كبيرة يصعب احتوائها من قبل المؤسسات المالية معها مع غياب الدور الرقابي.[1]

جدول (1-1): أساليب تقليل المخاطرة وإدارتها.

	المخاطرة التي يجب تجنبها	المخاطرة التي يجب تحويلها	المخاطرة التي يجب إدارتها بكفاءة
أهداف تجنب المخاطر	1. تقليل فرص المخاطرة الناتجة عن الأنشطة. 2. تجنب مصادر المخاطرة في العمل. 3. امتصاص المخاطرة أثناء العمل.	1. بيع وشراء الأصول المالية التنويع. 2. شراء أصول ذات مخاطرة عندما تكون إدارة مخاطرة الشركة لا تحقق ميزة تنافسية.	1. تمثل الزبون الذي لا يمكنه التحوط. 2. حماية ملكية المعرفة. 3. تلافي الأخطاء القانونية. 4. تجنب الأخطاء الأدبية 5. المفاتيح الأساسية للأعمال.
تقنيات السيطرة على المخاطرة	. استخدام الاحتياطات. . التنويع . الموازنة. . التحوط	. البيع. . المشاركة. . استخدام المشتقات	تفعيل إدارة المخاطرة
أهداف إدارة المخاطرة	. تقليل المخاطرة. . الحماية والسيطرة على الربحية	التركيز على المخاطرة التي تتعرض لها الميزة التنافسية	. تركيز الشركة على مركز المخاطرة. . حماية ورقابة العوائد.
تحديات العمل	. استخدام أساليب التحوط المعروف	. تكاليف نقل والتخلص من تبعات المخاطرة	. أخطار تناقل الإدارة ولأهدافها. . مخاطر تناقل التكامل. . تطوير سجل للمخاطرة.

[1] المؤسسات المالية مفاهيم ومنطلقات أساسية، كلية الإدارة والاقتصاد.

المبحث الثاني: عموميات حول البنوك

تؤدي البنوك دورا هاما في الاقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي تخدم بموجبها عمل الاقتصاد بنشاطاته المختلفة والإسهام بتطوير هذه النشاطات وتنويعها، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية البنوك، والقروض البنكية، عموميات حول عملية التمويل.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك.

أ) نشأة البنوك:

ظهرت البنوك في الفترة الأخيرة من العصور الوسطى حيث قام التجار والمرابين والصاغة في أوروبا خاصة في مدن البندقية وجنوة، بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات اسمية، حيث قامت هذه المؤسسات بتحويل الودائع من حساب مودع آخر، حيث كان يقيد التحويل في سجلات المؤسسة ويتم في حضور كل من الدائن والمدين.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة مما سبب في النهاية إفلاس عدد من هذه المصارف.

وقد دفع الأمر بعدة من المفكرين من الربع الأخير من القرن 16 إلى الرغبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، حيث تم تأسيس أول بنك حكومي في البندقية عام 1587 م، وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م، ومنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا أما البنوك المركزية فقد تأخر ظهورها نسبيا (بنك السويد 1668م، بنك انجلترا 1694م، بنك فرنسا 1800م) وهكذا نشأت البنوك لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة وهكذا وأدت إلى نشأة الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية.

ب) تعريف البنك:

كلمة بنك banque-banc أصلها هو الكلمة الإيطالية banco، بانكو وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يصبح المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات comptoir، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود، وقد وردت عدة تعاريف للبنك:

- ✓ فمن الوجهة الكلاسيكية يمكن القول أنّ البنك هو :مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.
- ✓ أمّا من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنّه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو أجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته ما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار

والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفق الأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

بصفة عامة:

يمكن تعريف البنك على أنّه المنشأة التي تصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق استثمارها في أوراق مالية محدّدة.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك.

1. خصائص البنوك:

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص:

- ✓ تختص البنوك بان معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لأخر أو من مؤسسة لأخرى باستخدام الشيك ، ويقوم البنك بفتح حسابات جارية لعملائه وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، و يقوم البنك بأهم وظيفة و هي إدارة عرض النقود في المجتمع.
- ✓ تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.
- ✓ من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين (إيداع وإقراض).
- ✓ نتعامل البنوك في الأصول النقدية و المالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقة بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقة.
- ✓ وأهم ما تختص به البنوك هي قدرتها على خلق و تحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك.
- ✓ تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي.

2. أهداف البنوك:

تختلف البنوك باختلاف طبيعة عملها، و منه يمكن أن نميز بين أهداف البنك المركزي وأهداف البنوك.

أ) أهداف البنك المركزي:

تتشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم ، كما تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة، و يمكن أن نلخص أهم أهداف البنك المركزي في:

- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي.
- ✓ العمل على تحقيق مستوى من الاستخدام (العمالة)
- ✓ العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

ب) أهداف البنوك التجارية:

تسم البنوك التجارية بثلاث أهداف هامة، تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال و تتعلق هذه الأهداف بالربحية والسيولة والأمان.

- **الربحية**

يتكون من الجانب الأكبر من مصروفات البنك ، من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، و هذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثر بالتغير في إيراداتها فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة، ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة كبيرة والعكس صحيح، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، أي أن البنوك التجارية تسعى إلى تعظيم الربح.

- **السيولة**

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب و من ثمة ينبغي أن يكون البنك، مستعدة للوفاء بها في أي لحظة، و تعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن المؤسسات الأخرى، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك ، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

- **الأمان:**

يتسم رأس مال البنك بالصغر ، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا ازدادت عن قيم رأس المال فستؤدي إلى إفلاس البنك.[1]

المطلب الثالث: أنواع البنوك

تنقسم البنوك إلى عدة أنواع على حسب طبيعة الفوائد التي تقبلها والقروض التي تقدمها، حيث يمكن التمييز بين: البنوك التجارية التي تكون فيها معظم الودائع من الودائع الجارية قصيرة الأجل، والبنوك الإستثمارية (أعمال) التي تقدم قروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى كل من البنوك المتخصصة التي تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين أو فئة معينة من المجتمع، والبنوك الشاملة التي تقوم بالوظائف التقليدية للبنوك التجارية مثل قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وبأعمال استثمارية.

[1] بن حوة عبد الله، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، رسالة ماستر، 2012، ص: 03-05.

1. البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المصرفية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، كما أنها مؤسسات مالية من نوع خاص بصفتها الوحيدة التي بإمكانها خلق النقود، هدفها الأساسي هو تحقيق الربحية التجارية وتعتمد في ذلك على سرعة دوران رأس المال، لذا فهي تمارس عمليات الإقراض والتسليف قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز السنة.

تعرف البنوك التجارية على أنها: "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين تقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو لآجال محددة، كذلك تباشر البنوك التجارية عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقًا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف أهمها: الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية والتي تستخدم خلالها: الشيكات الحوالات الودائع الادخارية والودائع لأجل، بالإضافة إلى القيام بعمليات الإقراض بغرض الاستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا في منح القروض قصيرة الأجل، وتقديم التسهيلات الائتمانية وفتح الإعتمادات المستندية تمويل التجارة الخارجية والقيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية. فضلا عن ذلك، تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما: تعبئة المدخرات من خلال الوساطة بين المقرضين والمقترضين، وتوليد نقود الودائع أي التأثير على وسائل الدفع من خلال زيادة أو تخفيض النقود المصرفية (نقود الودائع).

2. بنوك الاستثمار:

تعرف بنوك الاستثمار على أنها مؤسسات مالية تقوم بتمويل شراء إصدار من شركات بالكامل وإعادة بيعه للجمهور بمعنى أنها تبيع الأوراق المالية للمؤسسات التي تريد الحصول على أموال وذلك بتقديم النصح والمشورة حول نوعية وطريقة الإصدار. فبنوك الاستثمار ليست بنكا بالمعنى العادي أي ليست مجرد وسيط يقبل الودائع ويمنح القروض وإنما تعتبر وسيط بين جمهور المستثمرين المحتملين لورقة مالية وبين الجهة التي قررت إصدارها، وقد ظهرت أهمية إنشاء مثل هذه البنوك عندما اتضحت الحاجة إلى تجميع عدد كبير من الكفاءات والمؤهلات ذات الخبرة الواسعة في مجال الأعمال المالية والمصرفية في مؤسسة مالية واحدة، وكذلك من أجل سد الثغرات في الخدمات المصرفية التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية.

تقوم بنوك الاستثمار بمجوعة من الوظائف، فهي تساعد في إنشاء بعض الشركات الصناعية أو التجارية كما تساعد على تدعيم هذه الشركات عن طريق توفير التمويل لها، كذلك تهتم بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات والسندات الحكومية.

3. البنوك المتخصصة:

هي وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمؤسسات أو من القطاع العام وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات إذا احتاجت لها بهدف التوظيف الاستثماري، تسمى هذه البنوك كذلك بمؤسسات التنمية لأنها تهدف إلى تنمية قطاع إنتاجي معين من خلال توفير الائتمان والتمويل اللازم له، لذلك عادة ما يدل اسمها على القطاع الذي تخدمه، ولا تكتفي البنوك المتخصصة بمنح القروض بهدف تحقيق التنمية وإنما تتأكد من أن القروض ستستعمل بالشكل الذي يؤدي إلى إحداث تطوير يتفق مع الأولويات التفصيلية للسياسات الائتمانية القائمة.

يكمن هدف البنوك المتخصصة في تطور القطاعات الإنتاجية المختلفة وتحقيق التنمية معتمدة على الإقراض متوسط وطويل الأجل، وذلك باستخدام مصادر التمويل الذاتي ودعم الدولة لها لارتباطها القوي بها، فضلا عن ذلك توظف هذه البنوك أموالها في القطاع الذي يحمل اسمها وذلك بإنشاء مشروعات جديدة ضمن تخصصها أو تدخل شريكا في القائم منها، إضافة إلى تقديم الاستشارات والخبرات الفنية.

4. البنوك الشاملة:

بتغير الظروف التي تعمل بها البنوك العامة، ظهر هناك اتجاه نحو البنوك الشاملة والتي تقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة، فقد ظهرت البنوك الشاملة لتوافر البيئة المصرفية التي في ظلها لا تواجه البنوك قيودًا على صلاحياتها في عرض مجموعة كاملة من الخدمات المالية، فهذه البنوك تقدم خدماتها لمختلف القطاعات الاقتصادية كما أنها تقبل الودائع من مختلف فئات المجتمع وتقدم خدماتها المتنوعة في مختلف أقاليم الدولة ومناطقها الجغرافية، فأهم ما يميز البنوك الشاملة أنها تتبع مبدأ التنويع بمعنى أنها تقوم بأعمال كل البنوك، وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الاتجاه نحو ممارسة الصيرفة الشاملة مثل: التطور الهائل في وسائل الاتصالات التي ساهمت بشكل كبير في نقل الأموال وبسرعة فائقة بين أسواق المال ودول العالم، بالإضافة إلى زيادة درجة المنافسة في السوق المصرفية والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية.

II. المؤسسات المالية:

تؤدي المؤسسات المالية (غير المصرفية) دورًا كبيرا في توفير التمويل اللازم لمن يحتاجه من المستثمرين، ومع تزايد الابتكارات المالية ازدادت أهمية هذه المؤسسات وأصبحت تنافس بشكل واضح مع البنوك في بعض خدماتها ووظائفها، وتتخذ هذه المؤسسات المالية عدة أشكال أهمها:

1. شركات التأمين:

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، وهي تقوم بدور حيوي في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات المتجمعة لديها على شكل أقساط التأمين إلى استثمارات رأسمالية حقيقية، ويظهر الدور الكبير الذي تقوم به شركات التأمين باعتبارها أحد مكونات النظام المالي من خلال مساهمتها في عمليات التمويل والاستثمار عن طريق استثمار الفوائض المالية المتجمعة من المؤمن لهم،

كذلك من شأن هذه الشركات أن تقوم بتحسين ميزان المدفوعات بفضل عمليات إعادة التأمين التي تكون قد تعاقدت فيها مع شركات تأمين أجنبية، ومن جهة أخرى تساعد شركات التأمين على استقرار المشاريع ومحاربة التضخم لأن الأموال المتجمعة من المشتركين تؤدي إلى امتصاص السيولة من الاقتصاد وبالتالي استثمارها في مشاريع تنموية، كما أن هذه الشركات تقوم بتعويض أصحاب المشاريع عند تعرض مشاريعهم للخطر.

2. شركات التمويل:

تشمل شركات التمويل كل الشركات التي يكون موضوع نشاكها عمليات الإقراض والتمويل أو الإسهام في مشاريع قائمة أو قيد التأسيس أو استثمار الأموال في قيم منقولة، تقوم هذه الشركات في تجميع الأموال عن طريق إصدار الأوراق المالية وتستخدمها لتقديم لسد احتياجات المستثمرين والمستهلكين، فهي عادة ما تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة التي يصب عليها الاعتراض من البنوك بسبب ضآلة قدراتها المالية وضعف ضماناتها.

3. صناديق الاستثمار:

تعد صناديق الاستثمار أحد أنواع المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الأموال من الأفراد والمؤسسات، وتقوم باستثمارها في المحافظ المالية وفقا لأهداف محددة، فهذه الصناديق تعد مؤسسات مالية وسيطة تقوم بجمع الموارد المالية من صغار المستثمرين حيث تقوم ببيعهم حصص مشاركة مقابل أموالهم وتقوم بشراء أوراق مالية لهم، وعن طريق تجميع المبالغ الصغيرة من المستثمرين تقوم هذه الصناديق بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية بأسعار منخفضة، فتحقق هذه الصناديق منافع لمساهميها عن طريق تخفيض شراء الأصول المالية مباشرة ومن دون وساطة السماسرة.

تتنوع صناديق الاستثمار حسب تنوع أهداف ورغبات المستثمرين، حيث يمكن أن نميز بين صناديق النمو التي تلاءم المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد مرتفع مع مستوى مقبول من المخاطرة، وصناديق الاستثمار ذات رأس مال المخاطر التي تتكون من الأسهم المحتمل أن تحقق أعلى معدل نمو، بالإضافة إلى صناديق الاستثمار ذات الإيراد التي تناسب المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على إيراد ثابت ومستمر بغض النظر عن النمو في رأس المال، وهناك أيضا صناديق الاستثمار ذات الإيراد والنمو التي يفضلها المستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح رأسمالية مع تحقيق عائد شبه مستقر.

من أهم مزايا صناديق الاستثمار هي أنها تهيئ الفرصة لمن لديهم المدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها، بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.[1]

[1] مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 26(2)، ص 326-327

المبحث الثالث: وظائف البنوك والمؤسسات المالية

المطلب الأول: وظائف المؤسسات المالية

هناك العديد من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية وبحسب التخصص لكل واحد منها لكن هنالك خدمات كثيراً ما تشترك فيها هذه المؤسسات ولها دور كبير في الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية نذكر منها:

1. قبول الودائع (الحسابات بأنواعها).
2. الإقراض.
3. الإيجار التمويلي.
4. خدمات تحويل الأموال.
5. إصدار وإدارة الأوراق المالية.
6. الضمانات.
7. الوكالات والإنابة.
8. المتاجرة لحسابها ولحساب عملائها بـ:
   أ. الأوراد المالية والإدارة المالية.
   ب. التداول الخارجي.
   ت. عقود المشتقات المالية (المستقبليات والخيارات).
   ث. إدارة مخاطرة أسعار الفائدة والفائدة من فروق أسعار الصرف.
   ج. المتاجرة بالأوراق القابلة للتسويق.
9. تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية.
10. ممتلكات الزبائن.
11. تمويل المشاريع الإنمائية.
12. خدمات بطاقات الائتمان (مثل فيزا، ماستر كارت).
13. إجراء عمليات التصفية للشركات المفلسة.
14. خدمات أخرى متنوعة قد تجمع مواصفات خدمة أو أكثر لذلك يصطلح عليها بالخدمات الهجينة من وجهة نظر إدارة المؤسسة.

يتضح دور المؤسسات المالية بصورة أساسية ولاسيما من خلال موقع المؤسسات المالية في هيكل النظام المالي على مستوى البلد إذ يتكون النظام المالي من عدة عناصر هي:

1. الجهاز المصرفي والبنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى.
2. الأسواق المالية.
3. الأوراق المالية والتشريعات القانونية المنظمة.

ومن ثم يتضح المدى الاستراتيجي الذي يحتله موقع المؤسسات المالية في البلد وأهميتها في رفد الاقتصاد الوطني وسيراً باتجاه النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلد.

وتضطلع المؤسسات المالية بأعمال كبيرة تؤثر بشكل اكبر في الاقتصاد منها:

1. تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد من خلال السياسات والأدوات التي تستخدمها هذه المؤسسات وحتى أن وجودها يجب أن يكون بشكل كافي يتسق مع حجم البلد اقتصادياً واجتماعياً وسكانياً...الخ، لذا أصبح ضرورة لابد منها في بقاء البلد على استقرار وازدهار دائم ووفق النموذج (W. Brandle) فأن انخفاض عدد المؤسسات المالية في البلد يؤدي إلى تعطيل الاستثمار وتأخر وتأثر التنمية فيه وذلك يظهر جلياً في البلدان النامية بسبب إتكالية اقتصادياتها على ما يأتي وفق تدفقات خارجية وان النموذج يتطرق إلى فكرة دور الاستثمار وموقع المؤسسات المالية فيها إذ يدرس دور المؤسسات المالية ولاسيما انخفاض أعدادها وعندها سوق يحدث انخفاض في معدل الادخار مما يسبب تراجع الاستثمار بصورة عامة مصدراً مؤشرات التنمية في اقتصاد البلد المعني ويوضح الشكل (2)

الشكل رقم (1-2): دورة مغلقة لجموح الاقتصاد.

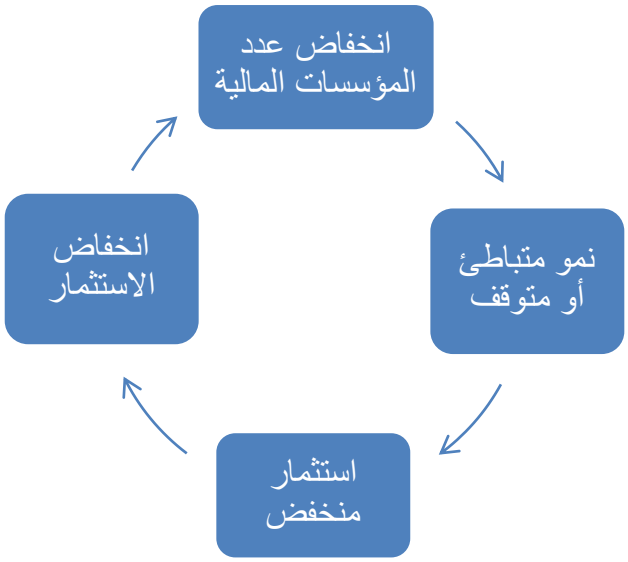

وأن هذه الدورة المغلقة تزداد سرعتها أي يزداد الاقتصاد بالجموح نحو التباطؤ والنمو المتوقف في حالة فقدان المؤسسات لواحدة أو أكثر من عملياتها مما يؤدي إلى تقليل أثرها في نمو الاقتصاد فمثلاً تقليل كلف المعلومات يعد احد الوظائف الاساسية للمؤسسات المالية أن فقدان مثل هذه الوظيفة ينذر بزيادة التباطؤ الاقتصادي ومن ثم توقف النمو كما في الشكل (3) وكالاتي:

الشكل رقم (1-3): تباطئ النمو الاقتصادي

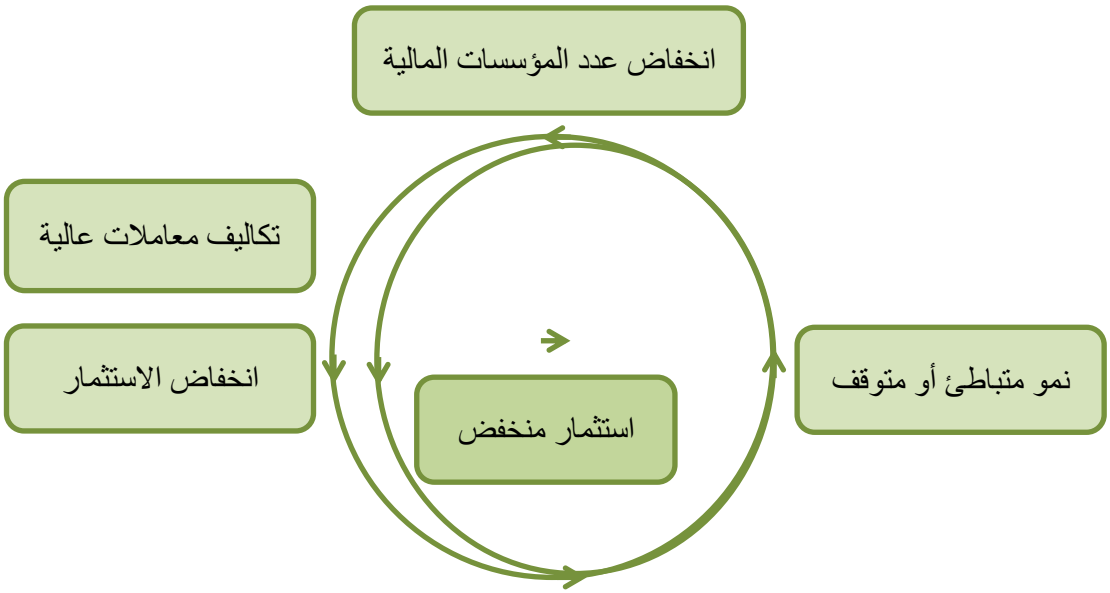

2. تعيين المدخرات من خلال توفير قنوات سليمة لتوجيه المدخرات نحو الاستثمار بكفاءة وفاعلية من خلال سرعة انجاز المعاملات وتجميع المدخرات لصغار المدخرين والأفراد.
   - تأثير بعض المتغيرات على دورة اثر المؤسسات المالية:
     - تحسين كفاءة الأسواق المالية من خلال:
     - تستطيع بسهولة تنظيم التقاء العرض بالطلب.
     - تقليل شراء الأصول عند اقل كلفة (أسعار الشراء).
     - توفير المعلومات اللازمة لعمل الأسواق.
     - تقليص وقت تنفيذ الصفقات.
     - توفير الحماية للمستثمرين والمتعاملين من خلال تشريعات السوق.
3. تنفيذ سياسات البنك المركزي إذ أن عدد المؤسسات المالية وانتشارها بشكل شبكي وعلاقتها مع عدد غير قليل من الزبائن أعطاها مكانة رائدة في أدوات البنك المركزي في السيطرة على عرض النقد والائتمان المفتوح.
4. زيادة الثقة في الجهاز المصرفي والمالي في الدولة نتيجة الأداء الجيد ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار إذ أن الأفراد سيزداد فيهم التوجيه في الادخار نتيجة ثقتهم في الجهاز المصرفي والمالي للدولة ومن ثم تحقيق فرص استثمارية اكبر.
5. توفير التمويل بمختلف أماده للمشاريع الاستثمارية مما يزيد من كفاءة وقوة البنية التحتية للبلد إذ تستخدم المؤسسات المالية مواردها الخاصة أو التي حصلت عليها من المودعين.
6. التكامل مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق التكامل الاقتصادي نحو التنمية المستدامة.

بينما يعمد (Madura) إلى القول أن الدور قد يختلف بحسب نوع المؤسسة المالية كونها ودائعية أو غير ذلك ويوضح دور المؤسسات الودائعية على الصعيد العام في البيئة المالية كالآتي على أساس أنها تحول الأموال من وحدات الفائض إلى العجز كأساس في عملها:

1. أنها توفر حسابات مختلفة تتلائم وطبيعة الحاجة من قبل المؤسسات والوحدات ذات الفائض مما يؤدي إلى جذبها.
2. تعيد تجميع الودائع لتحولها إلى تمويل وفق حاجة وحدات العجز وفق حجم واستحقاق جديد.
3. تحملها مخاطرة مقابل عائدة في القروض الممنوحة.
4. لديها خبرة كبيرة مقارنة بالأفراد.
5. يمكنها توزيع قروضها بين مجموعة وحدات عجز دونها تتعرض لمخاطر النكول على عكس الشركات ذات الفوائد المنفردة.
6. الرقابة على اداء الشركات التي تصدر الأموال المالية نيابة عن الزبائن حيث أن الرقابة تجعل المستثمر أكثر راحة عن مستقبل استثماراته.[1]

المطلب الثاني: وظائف البنوك:

1. قبول الودائع وتنمية الادخار

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد.

ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الأفراد والهيئات على الادخار.

ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

أ. حسابات جارية (دائن):

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك

وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو في أشخاص اعتباريين (شركات وهيئات وبنوك أخرى) وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها، أو قد تكون أرصدة بعض هذه الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر (نقدية لدى المراسلين وفروع البنوك الأخرى).

[1] مرجع سبق ذكره، كلية الإدارة والاقتصاد.

وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك، ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إيداعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة، لذا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التي تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجاري معين دون بنك آخر.

وبدراسة الدوافع السلوكية للعملاء يمكن القول أن العميل يفضل التعامل مع بنك تجاري معين دون سواه لسبب أو أكثر من الأسباب التالية :

1. قرب البنك من محل إقامة العميل أو محل همل العميل.
2. نوع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه.
3. سهولة وسرعة الحصول على الخدمات المصرفية، وعدم تعقيد الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الخدمات المصرفية.

لذلك تقوم البنوك التجارية بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محلات إقامة وعمل عدد كبير من العملاء، كما تتنافس البنوك التجارية في تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء، مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات وسرعة تلبية رغبة هؤلاء العملاء .

ب. حسابات صندوق التوفير:

تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء (محدودي الدخل عادة) على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

وإلى جانب معدل الفائدة المحدد، فإن البنوك التجارية تعمل على جذب عدد أكبر من عملاء صندوق التوفير، وذلك عن طريق تقديم بعض المزايا الأخرى مثل تقديم بعض الجوائز النقدية أو العينية (سكن أو سيارة) للفائزين في عمليات السحب الدوري الذي يجريه البنك التجاري بين أرقام حسابات صندوق التوفير خلال فترات دورية معينة ويعلن عنها البنك.

ت. حسابات ودائع (بإخطار):

تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع. فمن العملاء من يجد نفسه في غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد، ويرغب في استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها. بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ

المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها العملاء.

ث. حسابات ودائع (لأجل):

قد يجد بعض العملاء أنهم في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محدودة ومعلومة فيلجئون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. فتقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله. فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للبنك بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع.

2. مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية:

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع –قصيرة الأجل- لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.

ومن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد و تنميته، ما يلي:

1. منح (تقديم) التسهيلات الائتمانية ـ قصيرة الأجل ـ فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزامها أو تحد من هذه المخاطر.
2. المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات فتلجأ للاشتراك في أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل، وذلك لدعم الاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية.
3. الاستثمارات –قصيرة الأجل- في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة مركزها المالي. وكثيرا ما يلجأ البنك التجاري إلى تكوين محفظة أوراق مالية تحتوي على تشكيلة من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية دون التعرض للخسائر وهذا يتمشى مع عاملي السيولة والأمان.

هذا ويلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لابد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها في الاعتبار عند إقرار سياسة الاستثمار.

هذه العوامل الثلاثة هي:

أ. الربحية:

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

ب. الأمان (الضمان):

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون. ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لابد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

ت. السيولة:

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال –قصيرة الأجل- التي يقدمها المودعون، كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال. معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون –قصيرة الأجل-. ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض إلى خسائر.

3. تقديم الخدمات المصرفية:

حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات.

ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء:

1. تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.
2. تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء حيث تقوم البنوك التجارية بأعمال شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية نيابة عنهم أيضا. هذا فضلا عن قيام البنوك أيضا بأعمال إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات وحفظ الأوراق المالية للعملاء ومنح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية.

3. فضلا عن ذلك تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الإعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وشراء وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.[1]

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة لوظائف البنوك والمؤسسات المالية.

بفضل التطورات التي أصبح يشهدها النظام المالي، حدث تداخل كبير بين وظائف البنوك ومختلف أنواع المؤسسات المالية السالفة الذكر، فقد برزت اتجاهات حديثة لوظائف تلك المؤسسات وذلك انطلاقا من عمليات الابتكار المالي والتي تشمل كل من: عمليات التوريق والتعامل بالمشتقات المالية والتي أصبحت تعتبر جوهر نشاط البنوك والمؤسسات المالية.

فقد أدى الابتكار المالي إلى تضاؤل فعالية السياسات الاقتصادية، كما ساعد على تلاشي الحدود الفاصلة بين المؤسسات المالية المختلفة، كذلك ساهم التطور المستمر في الأدوات والآليات التمويلية مع التقدم المذهل في تقنية المعلومات إلى تراجع الفوارق المؤسسات المالية المختلفة ويظهر ذلك من خلال الاندماجات بين أنواع مختلفة من المؤسسات المالية، ومن جهة أخرى أدى التقدم والتطور إلى تراجع الدور التقليدي للمصارف وظهور الابتكار المالي والذي كان نتيجة للقيود التنظيمية التي فرضت على البنوك، كل هذا استدعى مراجعة الأنظمة من جديد إلى أن صارت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية تعتمد على أنشطة مالية تغاير أصل نشاطها المعتاد، بل أصبحت تتعامل بأدوات تمويلية جديدة وتستخدم تقنيات وعمليات مبتكرة.

1. عمليات التوريق:

يعبر التوريق عن تحويل أصل معين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، حيث تأخذ الأوراق المالية الناجمة عن عملية التوريق عدة أشكال قد تكون سندات خيارات مستقبليات أو عقود مبادلة، وفي المجال البنكي تقوم البنوك ببيع أصل مثل قرض معين في أسواق رأس المال على شكل قيم منقولة، كما يعتبر ذلك إجراء يسمح بتحويل كتلة قروض لأوراق مالية قابلة للتداول من خلال بيع مجموعة متجانسة من الديون لهيئة خاصة، تأخذ على عاتقها مسؤولية إصدار أوراق مالية موجهة إلى المستثمرين في السوق المالية.

لقد عرفت تقنية التوريق تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، كما زاد حجم التعامل بها بشكل كبير لدى البنوك والمؤسسات المالية وذلك بفضل المزايا التي تقدمها، حيث يرفع التوريق من طاقة العرض باعتباره وسيلة لإعادة التمويل، ووسيلة أيضا للتغطية من التقلبات غير المقدرة لحجم الأضرار المتراكمة، كما أنه يساعد على التخفيض من احتمال خطر التعثر، من جهة أخرى يعتبر التوريق وسيلة فعالة للتنويع كون أن الأوراق المالية، وبشكل عام تظهر أهمية عمليات التوريق من خلال:

يعمل التوريق على خفض مخاطرة التمويل، ويعزل هذه المخاطرة عن غيرها، حيث يستطيع الممولين شراء مجموعة من الذمم المدينة الناشئة في قطاع معين للبيع بالتجزئة.

[1] أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، تعريف البنوك ووظائفها وأنواعها، منتديات شارتايمز.

يتيح التوريق للبنوك إمكانية منح القروض ثم تحريكها واستبعادها من ميزانيتها العمومية خلال فترة وجيزة، مما يخلصها من الحاجة إلى تكوين مخصصات للديون المشكوك فيها.

فضلا عن ذلك، يعتبر التوريق من أهم الإيداعات المالية والتي أحدثت ثورة في أسواق المال العالمية خلال سنوات السبعينات، والتي أتاحت خاصة للبنوك والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى إمكانات جديدة لتوفير السيولة بتكاليف قليلة بالإضافة إلى التقليل من جزء من المخاطر التي كانت تتعرض لها وتعرقل نشاطها، ولكن مع الاستعمال المفرط لهذا النوع من الأوراق المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، عادة ما تتعرض هذه الأخيرة بشكل أو بآخر إلى العديد من المخاطر التي قد تتسبب في حدوث أزمات مالية حادة إن لم يتم التعامل معها بشكل محكم، حيث لم تكتفي المؤسسات بذلك التوسع المفرط في التوريق الذي أدى إلى وقوع الأزمات المالية الواحدة تلو الأخرى، وإنما عمقت من هذه الأزمات بتلاعبها في التوريق، والدليل على ذلك حالة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أين تم توريق قروض الرهن العقاري بشكل مبالغ فيه والذي انعكس سلبا على اقتصاديات الدول التي تتعامل في هذا النوع من الأوراق المالية، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا البحث .

2. التعامل بالمشتقات المالية:

تعد المشتقات المالية صورة من صور الأدوات المالية المبتكرة، وقد ظهرت هذه المشتقات لإشباع حاجات لا تقدمها الأدوات المالية التقليدية والتي يتم تداولها في أسواق رأس المال الفورية.

فالمشتقات المالية تشير إلى تلك العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية أي الأصول موضوع العقد والتي قد تكون أوراق مالية أو سلع أو عملات أجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العقود عقود الاختيار، العقود المستقبلية العقود الآجلة والمبادلات، وبالتالي فهي أداة مشتقة تتحدد قيمتها من قيمة موجود مالي آخر قد يكون أوراق مالية وغيرها.

وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين نوعين من المشتقات المالية هي:

- المشتقات المالية في إطار السوق المنظمة: وهي الأدوات المالية المشتقة التي يتم تداولها في الأسواق المنظمة، بحيث تتميز هذه الأسواق بجملة من الخصائص أهمها: تنميط العقود حيث أن كل طرف من أطراف العقد معرض لمخاطرة في حالة عدم التزام الطرف الآخر بشروط العقد وبالتالي فالأدوات المالية في هذه الأسواق تتميز بنوع من السيولة لأنه يمكن للمستثمرين التنازل عنها وتداولها، أما عن الخصائص الأخرى فهي تتمثل في كل من: إمكانية التنازل عن العقود أي يمكن التصرف فيها قبل تاريخ الاستحقاق، ووجود غرفة مقاصة والتي تنظم سيولة السوق وتضمن السير الحسن للعمليات وهو ما يساعد على التسوية بين الأطراف المتعاقدة والذي من شأنه تعزيز الأمان وشفافية الأسواق.

ومن بين العقود التي تدخل في إطار هذه الأسواق المنظمة هي عقود الخيارات والعقود المستقبلية:

* **الخيارات**

تعبر الخيارات عن الحق في شراء أو بيع أدوات مالية أو سلعة بكمية معينة وسعر محدد وذلك خلال مدة زمنية معينة، وتعرف الخيارات على أنها: اتفاق بين طرفين المشتري أو حائز الاختيار والبائع (المحرر)، فهذا العقد يعطي الحق وليس الالتزام لحائز الاختيار (اختيار شراء) أو بيع (اختيار بيع) على وسيلة تحتية للطرف الآخر بسعر محدد يسمى بسعر التنفيذ، وفي تاريخ مستقبلي، وذلك قبل حلول تاريخ محدد أو في تاريخ محدد يسمى بتاريخ نفاذ صلاحية العقد، وبذلك نميز نوعين من الخيارات: خيار الشراء الذي يعطي الحق لمالكه بشراء أي من الموجودات المالية وخيار البيع الذي يعطي الحق لمالكه في بيع الموجودات المالية لمحرر الخيارات بسعر محدد في المستقبل.

* **العقود المستقبلية**

هي عبارة عن أداة تتضمن الاتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل مالي محل العقد بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في تاريخ مستقبلي، ويشترط على العقود المستقبلية أن تتضمن مجموعة من العناصر الأساسية مثل: كمية ونوع الأصل محل التعاقد، تاريخ التسليم، السعر المحدد وكيفية التسليم.

- المشتقات المالية في إطار السوق غير المنظمة : وهي الأدوات المالية المشتقة التي يتم تداولها في الأسواق غير المنظمة، حيث تضم هذه الأسواق جميع المعاملات التي لا تتم على مستوى السوق المنظمة، ويتم التعامل دون المرور على غرفة المقاصة ولعل هذا ما يزيد من درجة المخاطرة المتعلقة بالسيولة بالإضافة إلى المخاطر الكبيرة التي تحيط بالمعاملات ووجود شفافية متغيرة.

ومن بين العقود التي تدخل في إطار هذه الأسواق المنظمة هي العقود الآجلة وعقود المبادلات:

* **العقود الآجلة:**

هي عبارة عن اتفاق على شراء وبيع أصل مالي في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين، وعادة ما يكون العقد بين مؤسستين ماليتين أو مؤسسة مالية وأحد عملائها من المؤسسات، وتتشابه العقود المستقبلية مع العقود الآجلة لدرجة كبيرة، غير أن أهم ما يميزهما عن بعضهما البعض هو أن العقود المستقبلية تتمتع بمخاطر سيولة أقل وذلك لأنها تتداول في بورصات منظمة، كما أنها تتمتع بشروط وخواص نمطية مثل جودة وكمية الأصل محل العقد وتاريخ انتهاء صلاحيته، ولعل هذا ما يسمح بتداول هذه العقود في الأسواق الثانوية، فضلا عن ذلك تتمتع العقود المستقبلية بمخاطر ائتمان أقل مقارنة بالعقود الآجلة وذلك لأن العقود المستقبلية تتطلب من للطرفين إيداع أموال لدى السماسرة تسمى بالهامش المبدئي كضمان.

* **عقود المبادلات:**

تمثل عقود المبادلات اتفاق بين طرفين لمبادلة موجودات أو سلسلة من التدفقات النقدية خلال مدة محددة من الوقت سبق تحديدها، وهي المبادلات التي يتبادل طرفاها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منها والمحسوبة

بناء على معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الدين لكل منهما والمقومة بعملات مختلفة، كذلك تمكن هذه العقود المدينين من تغير العملة المقوم بها الدين أو طريقة سداد مدفوعات خدمة هذا الدين أو طريقة حساب معدل الفائدة عليه.

تعتبر المشتقات المالية من بين الأدوات التي تستعملها البنوك والمؤسسات المالية للحد من المخاطر التي تتعرض لها أو قد تتزايد المخاطر عندما تستعمل في عمليات المضاربة للاستفادة من التغيرات السعرية في المستقبل، كذلك تعد المشتقات المالية أهم التطورات الرئيسية في الأسواق المالية التي ظهرت في القرن الماضي، وتطورت على نحو ملحوظ في الربع الأخير منه وازدادت أهميتها نتيجة للثورة التي حدثت في تكنولوجيا الاتصالات وانعكاسها على أسواق المال وما صاحبها من تعاظم ظاهرة تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى ابتكار أدوات استثمارية أساسية مثل الأسهم، السندات، العقارات، العملات الأجنبية، الذهب والسلع، كذلك بعود النمو الهائل لأسواق المشتقات المالية لعدد من العوامل أهمها: إعادة توزيع المخاطر بين المشاركين في الأسواق المالية مما يساعد على جعل تلك الأسواق أكثر اكتمالا وتوفر المعلومات القيمة للمستثمرين عن الأساسيات الاقتصادية.

أما عن أهم الأسباب التي زادت من تداول المشتقات المالية هو أنها تمكن المستعملين من التغطية لبعض المخاطر الموجودة مسبقا من خلال اتخاذ مواقف في أسواق المشتقات التي تعرض الخسائر المحتملة السوق الأساسي أو في مكان معين ومعظم المستعملين للمشتقات يصفون أنفسهم المتحوطون، إضافة إلى ذلك تمكن المشتقات المالية من استعمال أسلوب المضاربة أي اتخاذ مواقف لتحقيق الربح من تحركات الأسعار المتوقعة، وبشكل عام تظهر أهمية استخدامات المشتقات المالية إلى:

- التغطية ضد المخاطر مثل المخاطر السوقية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة..
- أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر.
- إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية.
- إتاحة فرص استثمارية للمضاربين.

وبالرغم من أن الهدف الأساسي للمشتقات المالية يكمن في تقليل من المخاطر و/أو إمكانية استعمالها في إدارة المخاطر بصورة فعالة نظرا للمرونة العالية والتنوع الكبير فيها، غير أنه أحيانا ما قد ينجم عن التعامل بالمشتقات المالية أو بالأحرى عن التوسع في تداولها خسائر كبيرة وبالتالي حجم كبير من المخاطر والتي تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية لفشل العديد من المؤسسات المصرفية والمالية، إذ يمكن التمييز بين: المخاطر الائتمانية وتسمى أيضا بمخاطر عدم الوفاء والتي تكون ناتجة عن عدم تمكن أحد طرفي العقد بالوفاء بالتزاماته الناتجة عن أحد عقود المشتقات المالية، مخاطر السيولة: والتي تنشأ عن عدم القدرة عن تسديد الالتزامات من قبل المتعاملين وهو ما يؤدي إلى عدم توفر السيولة أو بسبب عدم القدرة على تسييل بعض العقود بسرعة كبيرة بسبب عوامل عديدة كظروف السوق مثلا، المخاطر السوقية والتي تنشأ نتيجة لتقلبات أدوات المشتقات المالية في الأسواق .... إلى ذلك من المخاطر الأخرى.

ومن أجل ذلك، حذرت العديد من الهيئات الدولية من التوسع في استعمال المشتقات المالية لما يمكن أن تمثله من مخاطر للمتعاملين خاصة بالنسبة لقليلي الخبرة، كما تم إلزام البنوك بضرورة تحسين عملية إدارة المخاطر المصاحبة لهذه الأدوات المالية، إذ أكد المشرفون في لجنة بازل منذ عام 1986 على أهمية دراسة مخاطر هذه الأدوات والرقابة عليها، وبينت أنه من الضروري قيام البنوك بوضع نظم شاملة لمراقبة أنشطتها في هذا المجال، فيما أشار بنك التسويات الدولية لأكثر من مرة إلى المخاطرة التي يمكن أن تسببها تلك الأدوات خاصة إذا ما تم استخدامها بصورة واسعة أو بصورة صحيحة، ومثال ذلك الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أين تحولت المشتقات المالية من وظيفتها الأساسية المتمثلة في التغطية من المخاطر إلى وظيفة أخرى تتمثل في المضاربة والتي كانت السبب الرئيسي في تحول المشتقات المالية إلى مصدر للمخاطرة وأدت إلى حدوث الأزمة، وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذه الدراسة.[1]

[1] مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، مرجع سبق ذكره، صفحة 328-331.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية ركيزة أساسية في النظام المالي فهي تعمل كوسيط في ظل هذا النظام باعتبارها آلية فعالة تسعى إلى تفعيل المعاملات المالية، من خلال تحويل الفوائض المالية وتحريكها بين الأعوان الاقتصاديين حسب الحاجة إليها وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد المالية.

فالبنوك والمؤسسات المالية بمثابة فئة تعمل كوسيط في النظام المالي وتعتبر الجزء الهام منه، تقوم بإصدار حقوق على أنفسها مثل الودائع وتستخدم هذه الأصول التي تحصل عليها لتقييم قروض للآخرين وبذلك تشمل هذه الفئة على المؤسسات المالية التي تعمل بنشاط النقد كالمصارف التجارية ومصارف مؤسسات الائتمان والادخار والودائع مؤسسات الإقراض والاستثمار في المشروعات التجارية.

الفصل الثاني

دور البنوك والمؤسسات المالية في التمويل والاقتراض

تمهيد:

يتمثل دور البنوك والمؤسسات المالية في دعم المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية بالأموال بمنح القروض اللازمة لإنشاء مشاريع جديدة أو توسيعها والطريقة التي تحصل فيها المؤسسات على الأموال تعتبر تمويلا وهو أول ما يفكر فيه أي مسير، قبل القيام بنشاطه التجاري وبقدر ما يكون (العائد أو الربح) حجم التمويل كبيرا ويحسن استثماره بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي وانطلاقا من هنا نتطرق إلى ماهية التمويل.

المبحث الأول: ماهية التمويل

المطلب الأول: تعريف التمويل

تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام." كما يعرفه البعض على أنه: "إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها"

ومن خلال هذين التعريفين نستخلص ما يلي:

1. التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات.
2. أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا أقل.
3. الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة أو العامة.
4. أن يقدم التمويل في الوقت المناسب، أي في أوقات الحاجة إليه.

المطلب الثاني: أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

1. توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:
   - توفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة.
   - تحقيق التنمية الاقتصادية البلاد.
   - تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
2. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...)

مخاطر التمويل:

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الانجاز، والتي تتبناها المؤسسة من قبل، وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:

1. من ناحية السلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية، فهي معرضة بطبيعة الحال إلى الاختلاس أو الإتلاف بسبب طول مدة تخزينها و دم طلبها من الزبائن أو بسبب وقوع حريق داخل المخزن.... كل هذا يعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الإيرادات المالية للمؤسسة، بحيث تنخفض هذه الإيرادات جراء هذه الأخطار المذكورة.

2. إن التسيير الجيد للمؤسسات يسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلا أو حتى الوصول إلى نتائج أفضل، ومن ثم فإن سوء التسيير من طرف مسيري المشروع يتسبب في تعطيل مدة إنجازه وتحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرغوب فيها، وتعتبر أخطاء التسيير بمثابة الأخطار الفنية.

3. النوع الثالث من المخاطر هو المخاطر الاقتصادية التي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:

أ. خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع و التي تتسبب في توقف العمل، وفي نفس الوقت ارتفاع تكاليف الإنجاز. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تسديد أجور العمال المتوقفين عن العمل...

ب. خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي انخفاض رقم الطلبيات على الإنتاج التام الصنع للمؤسسة من (س) وحدة إلى (س- ن)، حيث ن: تمثل عدد الوحدات التي انخفض بها الطلب، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

* سوء التقدير لرغبات واحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة وقلة المعلومات.
* المنافسة الكبيرة في السوق.
* وجود نقص في السلعة المنتجة، أي السلعة المنتجة لا تعمل أو لا تكون صالحة إلا بوجود سلعة مكملة لها.

وبالمقابل هناك عدة طرق تسمح للمؤسسة بتفادي أو تخفيض هذه المخاطر منها:

1. وضع احتياطات ومخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل.

2. فيما يخص سوء التقدير لرغبات ومتطلبات المستهلكين، فإنه بالإمكان مواجهته عن طريق الإنفاق على بحوث ودراسات التسويق.

3. التأمين ضد أخطار السرقة والحريق وغيرها من المخاطر، وذلك لدى مؤسسات التأمين.[1]

المطلب الثالث: أنواع ومصادر التمويل

I. المصادر الداخلية:

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، و تتمثل أساسا في التمويل الذاتي.

1. التمويل الذاتي:

يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الإهتلاكات والمؤونات. إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية والتي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي لأنها سوف توزع على الشركاء، ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، إضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات، إذن فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها.

التدفق النقدي الصافي

= الأرباح + الاحتياطات + مخصصات الإهتلاكات + مخصصات المؤونات.

قدرة التمويل الذاتي

= النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح + مخصصات الإهتلاك+ مؤونات ذات طابع احتياطي

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

مصادر التمويل الذاتي :تتمثل في الأرباح المحتجزة - الإهتلاكات – المؤونات.

1. الأرباح المحتجزة:

هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها (خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة) ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم "احتياطي" بغرض تحقيق هدف معين مثل: احتياطي إعادة سداد القروض، أو إحلال وتجديد الآلات... وتتمثل عناصر الأرباح المحتجزة فيما يلي:

[1] معوش خالد، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، رسالة ماستر، 2018، ص33-36.

أ. الاحتياط القانوني:

وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه (وحدده القانون 5%من صافي الأرباح على أن لا يتعدى 10%من رأس مال الشركة) ويستخدم في تغطية خسائر الشركة في زيادة رأس المال.

ب. الاحتياط النظامي:

يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقا للنظام الأساسي للشركة، حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة، وهو غير إجباري.

ت. الاحتياطات الأخرى:

ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية، أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة. أو يكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين.

ث. الأرباح المرّحلة:

ونقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية والذي يقترح مجلس الإدارة ترحيله إلى السنة التالية، ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم.

2. الإهتلاك:

يعرف الإهتلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات، أي أن الهدف من حساب الإهتلاكات هو ضمان

تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي، كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية . ويلعب الإهتلاك في المؤسسة دورا اقتصاديا يتمثل في إهتلاك متتالي للاستثمارات، ودورا ماليا يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها.

3. المؤونات:

تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول. كما تعرف على أنها انخفاض عير عادي في قيمة الأصول وعلى المؤسسة أن تسعى لتفادي الانخفاض.

وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة، وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون والحقوق ومؤونات الأعباء والخسائر، سواء كانت النتيجة إيجابية أم سلبية حفاظا على صدق الميزانية، وتكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها:

- أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة.
- أن يكون وقوع هذا النقص محتملا.
- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي.

ويمكن طرح السؤال التالي: متى وكيف تدخل هذه المؤونات في حساب التمويل الذاتي؟

من خلال معرفتنا كون هذه المؤونات خاصة بالأعباء والخسائر المحتملة، فقد تقع هذه الخسائر بالفعل خلال دورة الاستغلال، ومن هنا تواجه المؤسسة هذه الخسائر، ومن جهة أخرى قد لا تقع هذه الخسائر المحتملة وعليه تبقى هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وبالتالي في نهاية الدورة المالية تنتقل إلى الاحتياطات وهذا بعد طرح نسبة الضريبة منها وتبقى لدى المؤسسة حيث تدخل ضمن التمويل الذاتي لها.

مزايا و عيوب التمويل الذاتي:

1. **المزايا**

- يعتبر التمويل الذاتي ضروري لعمليات الاقتراض حيث أنه من المعروف أن المؤسسة تلجأ إلى الاقتراض حسب إمكانياتها على التسديد وحجم التمويل الذاتي الذي يبين لها نسبة التسديد.
- البحث عن تمويل ذاتي بمستوى عال هو الهدف الأساسي للسياسة المالية وهو دليل على استقلالية المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه.
- تمثل أموال الإهتلاك الجانب الأكبر في التمويل الداخلي والتي تمثل أمواله معفية من الضرائب.

2. **العيوب**

- حجم التمويل الذاتي عادة لا يكفي لتغطية كل حاجيات التمويل.
- قد يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي اعتمادا كليا إلى التوسع البسيط، وبالتالي عدم الاستفادة من الفرص المتاحة والمربحة بسبب قصور التمويل الداخلي إلى توفير الاحتياجات المالية اللازمة.
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال المدّخرة لدى المؤسسة كتلك المتحصل عليها من الغير، مما يؤدي إلى إضعاف العائد.

II. المصادر الخارجية:

من الممكن أن المؤسسة لا يمكنها تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة، مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

1. مصادر التمويل قصير الأجل
2. مصادر التمويل متوسطة الأجل
3. مصادر التمويل طويلة الأجل

1. مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويلي ، تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزاما قصير الأجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وتتضمن مصادر التمويل قصير الأجل ما يلي:

أ. الائتمان التجاري (الائتمان المقدم من الموردين)

يقصد بالائتمان التجاري قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها ، وبعبارة أخرى يتمثل الائتمان التجاري في رقم أوراق الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقدا على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة . وتتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط الموردين، ويعتبر تمويلا مجانبا إذا استطاعت المؤسسة استثماره أو استخدامه بالشكل الملائم ، والعكس حيث يصبح تمويلا ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في استخدامه لصالحها . الأشكال المختلفة للائتمان التجاري : يتخذ الائتمان التجاري أحد الأشكال التالية:

- **الشكل الأول:**

يتم الشراء على حساب بناءا على أمر توريد شفوي أو كتابي يصدر عن المؤسسة المشترية إلى المورد، وبمجرد أن يتم التوريد يقيد على حساب المشتري قيمة البضائع، أي أن يتم تنفيذ الائتمان التجاري من خلال الحسابات المفتوحة وبدون أية ضمانات.

- **الشكل الثاني:**

يتم التوريد مقابل كمبيالة مسحوبة على المشتري، يرسلها البائع مع فاتورة الشحن إلى البنك الذي يتعامل معه والذي يقوم بدوره بالحصول على توقيع المشتري على الكمبيالة في مقابل تسليمه مستندات الشحن التي سيحصل بها على البضائع.

- **الشكل الثالث**

يتم الشراء والحصول على البضاعة بعد أن يوقع المشتري كمبيالات بقيمة البضاعة ويسلمها مباشرة إلى البائع أي عن طريق السند لأمر (الإذني).

من بين مزايا استخدام الائتمان التجاري نذكر:

- استخدامه لا يترتب عليه أية أعباء إضافية نتيجة للشراء لأجل.
- السهولة النسبية في الحصول على التمويل المطلوب.

ب. الائتمان المصرفي:

يتمثل في القروض (السلفيات) التي يتحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة . والقاعدة العامة أن الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة ويستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة.

• أنواع القروض المصرفية:

تقوم البنوك التجارية بمنح مجموعة من القروض نميز نوعين أساسيين هما:

أ. القروض الغير مكفولة بضمان:

من خلالها يقوم البنك بالموافقة ولمدة معينة من الزمن على إقراض المشروع ما يلزمه من أموال، بشرط

أن لا تزيد الكمية المقترضة على مبلغ معين يسمى "الاعتماد"، وهو عبارة عن الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه في أي وقت، وعادة ما تعمد البنوك عند منع هذا النوع من القروض بوجود شرطين وهما:

1. وجوب احتفاظ المقترض في حسابه الجاري لدى البنك على نسبة مئوية معينة تتراوح بين 20% - 10% من قيمة الاعتماد أو على الأقل من قيمة القرض الممنوح فعلا.
2. وجوب قيام المقترض بسداد ديونه مرة واحدة على الأقل كل سنة , مذلك لإظهار أن هذه القروض من النوع القصير الأجل و أنها لا تستعمل كمصدر لتمويل الاحتياجات الدائمة.

ب. القروض المكفولة بضمان:

يتطلب هذا النوع من القروض وجود ضمان يقدمه المقترض إلى البنك قبل حصوله على الائتمان إما في شخص آخر يتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقترض عن الدفع ، وإما في أصل من أصول المؤسسة مثلا: أوراق القبض، الحسابات المدينة للعملاء، الأوراق المالية، بضاعة ...إلخ. وفي حالة توقف المقترض عن سداد ديونه يحق للبنك الاستيلاء على الأصل المرهون.

2. مصادر التمويل متوسطة الأجل:

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن 10 سنوات، وينقسم هذا النوع من القروض إلى:

- قروض مباشر ومتوسطة الأجل.

- التمويل بالاستئجار

1. القروض المباشرة متوسطة الأجل:

يستعمل هذا النوع من القروض في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها الاقتصادي 100 سنوات، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها ، وغالبا ما يسدد القرض على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية ، مع وجوب تقديم ضمان للحصول عليه حيث يمثل الضمان عادة من 60% - 30% من قيمة القرض، كما أن سعر فائدته أعلى من سعر فائدة القرض قصير الأجل.

2. التمويل بالاستئجار:

إن استخدام العقارات والمعدات من طرف المؤسسة كان ممكنا فقط عن طريق الامتلاك، لكن في السنين الأخيرة ظهر اتجاه نحو استئجار هذه العقارات والتجهيزات بدلا من شرائها، فبعد أن كان الاستئجار مقتصرا على الأراضي والمباني، فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريبا (المنقولة والغير منقولة). وهناك عدة أشكال للتمويل عن طريق الاستئجار وهي:

أ. الاستئجار المالي:

إن عملية الاستئجار المالي لأصل ما (أو كما يسمى القرض الإيجاري) تتم كما يلي:

• تختار المؤسسة التي ترغب في تحقيق هذا النوع من الاستئجار ، الأصل الذي تريد استئجاره وكذلك المؤسسة الموردة له.

• كما تقوم هذه المؤسسة باختيار البنك الذي سيقوم بعملية التمويل ، فتتفق معه على أن تقوم بشراء الأصل من المورد وتأجيره مباشرة لهذه المؤسسة التي تستخدمه ، وهذا على أساس عقد إيجاري ينص على سداد قيمة الأصل على دفعات سنوية بالإضافة لعائد يحصل عليه البنك يتراوح عادة ما بين 12% - 6% من قيمة الأصل، وفي نهاية فترة الإيجار يمكن للمؤسسة المستأجرة شراء هذا الأصل على أساس قيمة متبقية محددة في العقد، أو تمديد مدة الإيجار مع دفع أقساط منخفضة أو إعادة الأصل للبنك ، ولا يحق لأي طرف (المؤسسة أو البنك) إلغاء العقد إلا في حالات استثنائية.

ب. البيع بالاستئجار:

هنا تستطيع المؤسسة أن تحصل على موارد مالية عن طريق بيعها لجزء من ممتلكاتها الثابتة (مثل: الأراضي، المباني، التجهيزات...) لمؤسسة مالية ، ومباشرة بعد ذلك تقوم باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة. وتتشابه طريقة البيع ثم الاستئجار مع الاستئجار المالي تماما، إلا من حيث مصدر الأصل المستأجر الذي يكون في طريقة البيع ثم الاستئجار هو المقترض والبائع في نفس الوقت ، مما يمكننا القول بأن البيع ثم الاستئجار هو نوع خاص من الاستئجار المالي.

ج. استئجار الخدمة (الاستئجار التشغيلي):

ومن أهم خصائص هذا النوع أن المؤجر عادة ما **يكون** مسئولا عن صيانة الأصل والتأمين عليه،

كما يتحمل مخاطر الإهتلاك والتقادم (ومثال ذلك تأجير السيارات...إلخ.) وفي هذا النوع يمكن للمستأجر إلغاء العقد قبل المدة المقررة وإرجاع الأصل لمالكه.

3. مصادر التمويل طويلة الأجل:

1. الأسهم: يمكن تصنيفها إلى نوعين هما:

أ. الأسهم العادية: تمثل مستند ملكية لحاملها ,أي أنه يملك حصة في رأس مال الشركة , و لها قيم مختلفة هي :

- قيمة اسمية: تتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية.
- قيمة سوقية: تتمثل في قيمة السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية . وتعتمد شركات المساهمة اعتمادا يكاد يكون تاما على الأسهم العادية في تمويلها الدائم خصوصا عند بدء تكوينها لأن إصدار هذا النوع من الأسهم لا يحّمل الشركة أعباء كثيرة كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة أو السندات، إضافة إلى أن الشركة غير ملزمة بدفع عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية. فإذا حققت الشركة أرباحا كثيرة يمكن لحملة الأسهم العادية الحصول على عائد مرتفع , أما إذا حققت الشركة خسائر أو قررت عدم توزيع الأرباح فإن حملة الأسهم العادية لن يحصلوا على شيء.

ب. **الأسهم الممتازة:** يمتاز هذا المصدر الهام من مصادر التمويل طويلة الأجل بجمعه بين صفات أموال الملكية والاقتراض ، وتعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة، ويحصل مالكي الأسهم الممتازة على ميزتين : ميزة العائد ، وميزة المركز الممتاز اتجاه حملة الأسهم العادية.

ومن أسباب لجوء الشركات إلى إصدار الأسهم الممتازة كمصدر تمويلي نذكر ما يلي:

- زيادة الموارد المالية المتاحة للشركة من خلال ما يلقاه هذا النوع من الأسهم من إقبال لدى المستثمرين.
- المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار من خلال الفارق الإيجابي بين كلفة الأسهم الممتازة وعائد الاستثمار. استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة، باعتبار أنه ليس لهم الحق في التصويت.

2. **الاقتراض طويل الأجل**: وينقسم إلى:

أ. **القروض المباشرة طويلة الأجل:**

هي الأكثر شيوعا كمصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، ويحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 15 –10 سنة ويمكن أن تصل إلى 20 سنة أما حجمها فيجب أن لا يتجاوز 70% من المصاريف الاستثمارية. وتتمثل تكلفة هذه القروض في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتا كل فترة قرض أو متغيرا طبقا لظروف سوق المال، وحسب الشروط الموضوعة في العقد.

ب. **السندات:**

تعتبر السندات جزء من القروض طويلة الأجل تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية والتشغيلية، وتنقسم السندات إلى:

1. **سندات غير مضمونة برهن أصول**:

هي تلك التي يصبح فيها حامل السند دائنا دائما في حالة التصفية، حيث أن هذا النوع من السندات له الأولوية على أصول بذاتها، وتكون القدرة على تحقيق أرباح هي الضامن على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

2. **سندات مضمونة برهن أصول:**

ويكون الضامن في الغالب هو الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة، على أن ينص في السند ذاته على نوع أو أنواع الأصول الضامنة في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها.

3. **سندات الدخل:**

تلتزم المؤسسة بدفع فوائد هذه السندات فقط في حالة تحقيقها لأرباح كافية لدفع هذه الفوائد بما يعني أن الفوائد نفسها لا تعتبر من قبيل الالتزامات الثابتة.

السهولة النسبية في الحصول على التمويل المطلوب. 10 سنوات، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها، وغالبا ما يسدد القرض على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية، مع وجوب تقديم ضمان للحصول عليه حيث يمثل الضمان عادة من 60%-30% من قيمة القرض، كما أن سعر فائدته أعلى من سعر فائدة القرض قصير الأجل.[1]

[1] قورين بختة، البنوك التجارية وتمويل المشاريع، مذكرة ليسانس، دفعة 2004، ص 38-40.

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية

إن إنشاء أي نوع من المؤسسات سواء كانت مصغرة أو منشآت يتطلب أموال لا يستطيع في أغلب الأحيان صاحب المشروع توفيرها عندئذ نجد في القروض البنكية بديلا لهذه الحاجة الماسة للأموال فالقروض تساهم مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بإقامة مشاريع تمتص نسبة معينة من البطالة من جهة ودفع عجلة التنمية من جهة أخرى كما سبق الذكر.

وفي هذا المبحث سنستعرض الجوانب المحيطة بالقروض من تعاريف وأنواع وشروط...إلخ

المطلب الأول: القروض وأهميتها الاقتصادية.

1. تعريف القرض:

لغويا كلمة القرض مشتقة من الكلمة اللاتينية CREDENCE أما اصطلاحا فالقرض يعرف على أنه مبلغ من المال يكون منقول أو غير منقول يضعه المقرض (الدائن) بين أيدي المقترض (المدين) لمدة

معينة ولهدف معين مقابل التعهد بتسديده مع فائدة متفق عليها في مدة محددة.

والقروض مخصصات للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية سواء كانت بنك أو مؤسسة مالية أو مقرض بالمقترضين والعلاقة تكون مبنية على الثقة مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر المخاطرة.

فالقروض تشكل عماد النشاط البنكي فهي تجارية أو موضوع عملة أو بصفة عامة القرض يكون موجه لتمويل الاستثمارات وتمويل الاستغلال، كما يمكن لهذا القرض أن يكون تجاريا بحيث يخص التعامل السلعي بين التجار.

2. الأهمية الاقتصادية للقرض:

على مرور الزمن اكتسب القرض أهمية بالغة لقيامه بتسهيل المعاملات القائمة على أساس العقود والوفاء وبذلك ساهم بشكل فعال في النهوض الاقتصادي كما أن القرض يعتبر وسيلة تحويل رأس المال من شخص لآخر وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال لذا أصبح من الضروري وجود سياسة واضحة ومكتوبة ومعترف بها لتكون الإطار الذي يضمن كافة المعايير والشروط ولابد أن يلتزم بها إدارة الائتمان في البنوك وذلك لضمان وحدة المعاملة للموضوع الواحد وللاستفادة وللاستغلال الأمثل لعملية الاقتراض.

المطلب الثاني: أنواع القروض

I. أنواع القروض:

تختلف القروض حسب الغرض من القرض ومن حيث المصدر وأخيرا من حيث المدة.

1. من حيث الغرض:

وهنا نجد ثلاثة أنواع من القروض:

أ. قروض الاستغلال:

وهي عبارة عن مبالغ مالية توجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لتغطية النقائص المالية للمؤسسات وكذا تمويل احتياجات التشغيل في المنشآت الاقتصادية لاسيما في مجال الصناعة الذي يحتاج إلى مواد أولية وآلات تحويلية وغيرها من الوسائل الضرورية والتي يمكن أن تتعرض لنقص مؤقت أو خلل فيؤثر ذلك سلبا على دوران الدورة الإنتاجية لذا تلجأ المؤسسة إلى طلب قروض من البنك.

كذلك القطاع الزراعي الذي يمكن أن يتعرض لمشاكل مماثلة فيلجأ المزارعون إلى طلب قروض.

وينقسم القرض الاستغلالي إلى قسمين:

- **القروض عن طريق الصندوق:**

فهي موجهة لخزينة المؤسسة المقترضة واتصال القرض بصندوق هذه المؤسسة أي رأسمالها وذلك لإبعاد العجز المالي الذي تسجله الخزينة. فعندما يمول البنك المخزونات أو ديون الموردين فهي تمول الأصول الدورية التي تقدم المدخولات قصيرة المدى لتغطية احتياجات الخزينة في الوقت الذي تكون فيه المخزونات ممتلكة أو المنتوجات مباعة وتسدد قيمتها.

- **القرض عن طرق التوقيع:**

فهي تتجلى في منح البنك توقيع عوض تقديم أموال كعهد وهذا إما على شكل كفالة أو ضمان احتياطي.

ب. قروض الاستثمار:

يدخل القرض الاستثماري في نظام المفهوم الأساسي للاستثمار الذي يعني توظيف الأموال في مشاريع من أجل تدفقات نقدية مستقبلية سواء كانت في خلق مؤسسة جديدة أو توسيع نشاط اقتصادي كتمويل وسائل الإنتاج والتجهيزات أو إعادة هيكلة وتجديد مواقع صناعية أو تجارية أو اجتماعية.

ونظرا للتكاليف المرتفعة لمثل هذه المشاريع تضطر المؤسسة إلى البحث عن مصادر تمويلية خارجية زيادة عن مواردها المالية الذاتية وبالتالي اللجوء إلى القرض الاستثماري عن طريق البنوك التجارية والذي يأخذ شكل ائتمان مختلف الآجال.

هذه البنوك تلعب دور المنظم والمراقب للتأكد من صلاحية الاستثمارات الخاصة والعامة اتجاه الأهداف المسطرة.

أما التسديد يكون بالأرباح المنتظرة مما يعطي صفة الوقتية وهذا كله من أجل القول بأن طبيعة القرض البنكي يتميز بالموضوع الممول الذي يحدد بمدة القرض وغرضه.

ح. قروض الاستهلاك

القرض للاستهلاك منتوج مالي جديد دخل السوق منذ جوان 1999 بإشراف بنك الجزائر الخارجي يهدف من ورائه إلى مساعدة المواطن البسيط على اقتناء منتوجات الاستهلاك الدائمة (المطابخ، الثلاجات، التلفازات...إلخ) والمنتسبة للإنتاج الوطني.

وتتم العملية عن طريق اتفاقية يعقدها البنك مع الباعة والخواص في مدة تتراوح بين 12 إلى 36 شهرا ويعطي القرض 70% من مبلغ المتاع أو الأمتعة التي يتحصل عليها لصالح المستهلك الملزم بدفع 30% من راتبه الشهري.

هذه العملية الاستثمارية إذن تسمح بترويج المنتوجات الوطنية من جهة وتساعد الباعة على بيع منتوجاتهم ونفاذها من جهة أخرى كما تعود بالفائدة على كل من المشتري والبنك الأول من ناحية استهلاك هذه الأجهزة والتمتع بها بمجرد إبرام العقد والثني أي البنك بالنظر إلى الفوائد التي سيجنيها والتي تقدر بـ 11%.

- **من الذي يستفيد من هذا القرض؟**

الأسر والخواص الذين يثبتون حسابا بنكيا ودخلا منتظما بمعنى زبائن البنك والمتعاملين معه. ويكون قابلا للاستفادة من هذا القرض كل مواطن جزائري مقيم يثبت:

- التوطين البنكي.
- الإقامة الثابتة.
- الدخل المنتظم (الأجر أو دخل آخر كمنحة التقاعد).
- التمويل الذاتي لـ 30% من سعر المتاع الذي يريد الحصول عليه.
- قدرة التسديد لـ 30% من الحد الأقصى للدخل.

- **ملف التسجيل:**

- طلب موجه إلى البنك يكون مرفقا بما يلي:
- كشف الأجر أو شهادة الدخل الحالية.
- شهادة العمل بالمؤسسة.
- شهادة ميلاد ـ شهادة إقامة ـ التصريح بالاستدانة.

مدة القرض:

يمكن للمستهلك تسديد ديونه للبنك بالتقسيط بحيث لا يتجاوز المبلغ 30% من راتبه الشهري في مدة تتراوح ما بين 9 إلى 36 شهرا إذ يجب على المشتري أو المستهلك أن يمضي الالتزام بالتسديد نقدا 30% من مبلغ العملية وفي حالة التأخير يدفع غرامة مالية تقدر بـ 1%.

الاتفاقية بين البنك والمشتري:

تحدد الاتفاقية بين البنك والمشتري أساسا:

- موضوع القرض بشروط وطرق تسديده.
- التأمينات والضمانات التي يتم وضعها (تأمين القرض والحياة على عاتق المشتري).
- تأمين القرض بـ 2.5% من مقدار القرض.
- تأمين الوفاة مكافئة فردية وثابتة محددة حسب شخص ذي 40 سنة وعلى جاري القرض.
- وكذا شروط تسديده بالتسبيق إذا أراد ذلك الزبون أو استوجبته الظروف إذا كان الزبون قاصرا.
- يمكن للبنك أن يرجع إلى إعادة تمويل الصفقات المتولدة عن قروض المشتري والممضاة لفائدته من طرف المستفيدين من القرض.

الاتفاقية بين البنك والبائع أو المؤسسة:

وتتراوح مدة هذه الاتفاقية من 12 شهرا والتي تكون قابلة للتجديد إلى 36 شهرا كمدة قصوى ويعطي القرض 70% من مبلغ المتاع المتحصل عليه والذي لا تفوق قيمته 100.000 دج.

وتحدد هذه الاتفاقية بين البنك والبائع أساسا.

- التزامات البنك فيما يخص نوعية المعلومات حول أصل المنتوج سعره وهوية المتحصل عليه.
- التزام البنك فيما يخص التسديد إذا توفرت كل الشروط.

كما تحدد كذلك زيادة مسؤوليات كل طرف شروط البيع التي لا يمكن أن تتم إذا سلم البنك مذكرة التسوية التي تسمح للمشتري بتأكيد طلبه لدى البائع.

- وبهذا يتأكد البنك من تمويل الأمتعة المنتسبة للإنتاج الوطني للمقيم الذي يستفيد من قرضه.

البنك والتأمين:

يمكن أن يحمي نفسه من مخاطر الأسعار أو شكل آخر من أشكال الاتفاقية مع شركة التأمين:

- الاتفاقية التقليدية للتأمين.

- اتفاقية الشركة التي تلزم مسؤولية الشريكين يتقاسم الخسائر والفوائد المتداولة عن نشاط تأمين القرض تنظم الاتفاقية التكفل بالملفات على مستوى المؤسستين.

2. من حيث المصدر:

هناك نوعين من القروض:

أ. القرض الداخلي:

هو مبالغ مالية تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القاطنين بإقليمها على اختلاف جنسياتهم وتكون للدولة السلطة التامة في تحيد شروطها القروض ومدتها وكيفية تسديدها ففي هذا النوع من القروض تكون قدرة الدول وطاقاتها على الاقتراض الداخلي تفوق قدرتها على الاقتراض الخارجي لأنها صاحبة السلطة داخليا.

ب. القرض الخارجي:

هي قروض تتحصل عليها الدولة من حدودها الجغرافية سواء كانت من دولة أجنبية أو شخص طبيعي أو هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

تلجأ الدولة لطلب قروض خارجية في حالة عدم كفاية مواردها المالية ومدخراتها الوطنية أو النقص في العملات الأجنبية وفي مقابل ذلك نجد زيادة مستمرة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

إن الدولة المقرضة تخضع لشروط الدولة المانحة للقرض فإذا منح القرض من دولة أجنبية فقيمة القرض تمنح بعملة البلد المقترض وليس بالعملة الصعبة وحتى طريقة التسديد تكون بنفس العملة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع المديونية خاصة في إعادة الجدولة التي تؤدي إلى ارتفاع خدمة الديون.

وهذا النوع من القروض تلجأ إليه غالبا دول العالم الثالث وهذا ما يفسر تخلفها وتبعيتها إلى الدول القارضة.

3. من حيث المدة:

وهنا نجد ثلاث أنواع من القروض:

أ. قروض قصيرة الأجل:

ومدتها تتراوح بين سنة واحدة وسنتين والوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدفت تمويلها ولها عدة أشكال أهمها:

1.أ. الخصم

هو تحويل للحق من دائن لدائن آخر تنازل الدائن عن دينه بذمة مدينه لقاء استيفاء المسجل لدينه وهو

نوعان:

- **خصم الورقة التجارية:**

وهو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها.

- **خصم الشيك:**

يدخل ضمن الممارسات التجارية والمصرفية حيث أنه وسيلة سحب من الحساب أو وسيلة الدفع في الحال وبذلك أداة غير ائتمانية، لكن بعض النشاطات المصرفية جعلت استحقاق الشيك بعد فترة معينة من الزمن وعندئذ يصبح أداة ائتمان قابلة للتداول.

2.أ اعتماد الصندوق:

وهي تسمى بهذا الاسم بسبب ارتباطها بالصندوق أي الحساب المستمر للزبون واعتمادات الصندوق هي تلك التي يقدم البنك بموجبها أو يتعهد بتقديم المال للزبون مقابل تعهد تسديد مع الفائدة.

ويأخذ عدة أشكال هي: اعتماد البريد الوارد ـ اعتماد الموسم ـ تسهيلات الصندوق ـ بطاقات الائتمان.

- **اعتماد البريد الوارد:**

وبموجبه يدفع البنك قيمة الصك في حالة عدم كفاية رصيد الزبون وهذا الأخير يسدد المبلغ خلال يوم أو يومين.

- **اعتماد الموسم:**

يكون موجها لدورات الإنتاج أو عمليات البيع الموسمية حيث يقوم البنك بتسليف مبالغ مالية على الحساب الجاري مدته قد تصل إلى تسعة أشهر.

- **تسهيلات الصندوق:**

وهي تمتد لبضعة أيام كان يقبل البنك توظيف ورقة تجارية لصالح الزبون أو يمنحه اعتماد على المكشوف لتمكينه من تغطية العجز في الصندوق الوطني أو آخر الشهر عادة وعموما فإن هذه التسهيلات تهدف إلى تغطية الرصيد المدين لحين أقرب فرصة وفاء أو خصم ومن أهم تسهيلات الصندوق التوظيف والمكشوف.

- **بطاقات الائتمان:**

وهي بطاقات صغيرة شخصية تمنحها البنوك أو هيئات دولية للعملاء الذين يثبتون حسابات مصرفية مستمرة وهي تحمل اسم صاحبه وعنوانه ويستطيع حامله تسديد ثمن مشترياته الجارية لحد مقدار معين

بدون دفع النقود وبدون تحرير شيك إذ يكتفي بإظهار بطاقة الائتمان للبائع ويوقع على قوائم الشراء ثم ترسل هذه القوائم إلى البنك أو الجهة المانحة للبطاقة ويتم استفاء القيمة.

ب. قروض متوسطة الأجل:

ومدتها تفوق الخمس سنوات وقد تصل إلى أكثر من سبع سنوات وتمنحه في الغالب مؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية CAUTION وعادة لقاء رهن رسم (عقاري) HYPOTHEQUE والقروض متوسطة الأجل أصبحت من اختصاص البنوك التجارية وذلك بفضل ودائع طويلة الأجل وكذلك بفضل سندات طويلة الأجل.

II. أنواع أخرى من القروض:

1. القرض على الضمان:

ولدى الحديث عن الرهن لابد من التطرق إلى البنوك، كأهم طرف في هذه المسألة والتي يتعامل معها الزبون مباشرة ويفضلها عن البيع لأنه سيسترجع ممتلكاته بعد انقضاء فترة الأزمة المالية. كل هذا إذن رشح البنوك وجعلها قريبة من زبائنها التي ما فتئت تفكر في طرق تتمكن من خلالها من خدمتهم وإراحتهم وهذا ما قام به بنك التنمية المحلية BDL الذي أحدث عملية القرض على الضمان، فماذا نعني لهذا القرض. فهو مفتوح لكل الخواص المقيمين في الجزائر وهو بسيط في مفهومه.

*** كيف تتم عملية القرض:**

يمكن الإيداع بضمان لوكالات بنك التنمية المحلية BDL المجوهرات وأشياء من الذهب وبالمقابل يستفيد الزبون مباشرة وبدون أجل من الاقتراض نقدا لمدة تتراوح من ستة أشهر إلى ستة وثلاثون شهرا كأقصى حد.

*** تجديد القرض:**

يمكن تجديد هذا القرض حسب آجال محددة في الأصل بواسطة دفع الفوائد المطلوبة ويمكن كذلك الاستفادة من إمكانية دفع الدين بالتسبيق أو التقسيط وذلك بدفع أقساط الفوائد المنتجة وهذا بفتح دفتر الأقساط عند وكالات PSG التابعة لبنك التنمية.

2. القروض الشخصية:

وهي تقدم لأشخاص لديهم دخل منتظم كالموظفين والمتقاعدين وغيرهم ومقدارها بالدخل الشهري للمستفيد تتناسب مع هذا الدخل.

ويتم تسديد القروض عن طريق الأقساط الشهرية لمدة سنة واحدة.

3. الاعتماد بالقبول:

هو اعتماد يقدم في المصرف كوثيقة وضمان وليس المال تحت تصرف العميل مباشرة لتمكين هذا الأخير من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها ويتم ذلك بأن يقوم العميل بتقديم طلبا إلى المصرف حيث يوقعها هذا الأخير بقبوله ومن تم تصبح تلك القيمة قابلة للتحصيل في أي مصرف آخر.

4. الاعتماد المستندي

فهو نوع من الحوالة المتطورة وهو حالة معلقة بشروط محددة إذ يستطيع المحول تعديل الشروط واسترجاع المبلغ وإلغاء العملية.

والاعتماد المستندي قد يكون لقاء شروط محددة يجب أن يتأكد منها البنك ويثبت من بطاقة الرغبة لفاتح الاعتماد بواسطة وثائق مستندية وعندئذ يسمى اعتمادا مستنديا.

إن مجال استعمال الاعتماد المستندي هو التجارة الخارجية أي التصدير والاستيراد وعلى وجه التحديد الاستيراد هو يتخذ شكل وثيقة مصرفية يرسلها البنك بناءا على طلب عملية بنك أخرى في الخارج وهو يلي مباشرة عقد البيع بين الزبون أي المستورد أو المشتري وبين البائع أي المصدر ويمكن تخليص أنواع القروض من حيث المدة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): مخطط لأنواع القروض من حيث المدة.

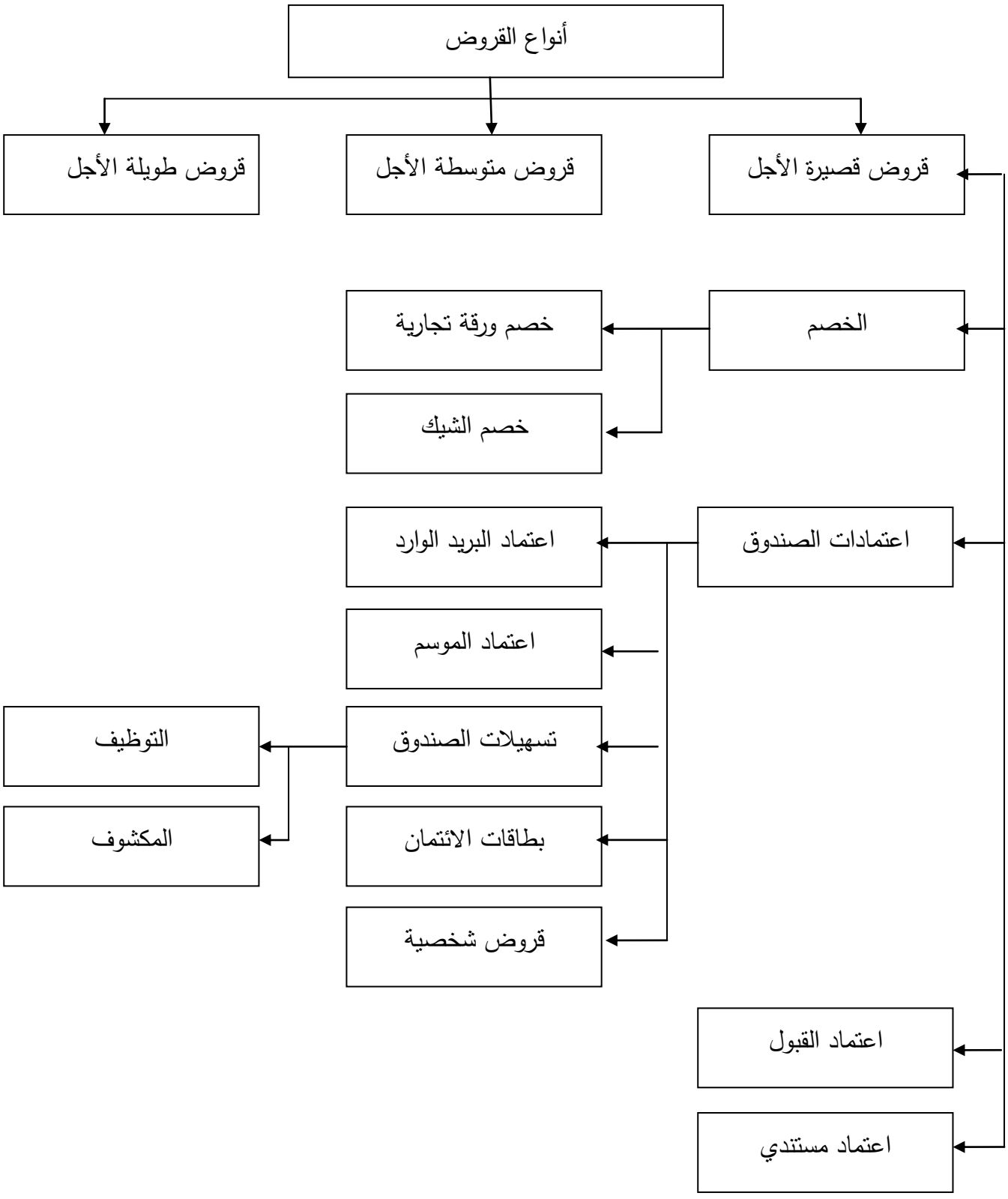

المطلب الثالث: شروط الاقتراض وأخطاره

تندرج المبادئ الأساسية لمنح القروض ضمن سياسة العامة للاقتراض التي تنتجها البنوك لدى علينا أولا التطرق إلى مفهوم سياسة الاقتراض.

I. تعريف سياسة الاقتراض

هي المنهجية التي يلتزم البنك في اتخاذ قرارات منح القروض وتتمثل هذه المنجية في مجموعة من الأسس والمبادئ التي تعتمد عليها البنوك في عملية الاقتراض بما في ذلك العملاء الذين تتعامل معهم ونوعية نشاطهم والشروط اللازمة لعملية القرض، الهيئات المتخصصة لمنحه.

هدف البنك من إنتاج سياسة معينة هو ضمان استرداد أمواله وحصوله على عائد أكبر من الفوائد تمكنه من التوسع أكثر في نشاطه الاقتراضي إضافة إلى ذلك يقوم بمراقبة مراحل القرض وتبقى هذه السياسة قابلة للتغيير في أي وقت وذلك للتأقلم مع مستجدات متعلقة بالعملاء من حيث سلوكهم والمخاطر غير المتوقعة.

1. مكونات سياسة الاقتراض.

سياسة الاقتراض تختلف من بنك لآخر وذلك حسب مجال تخصصها وحسب أهدافها المسطرة وحجم مواردها المالية ومن أهم مكونات سياسة الاقتراض.

أ. حجم الأموال المتاحة للاقتراض:

قبل الشروع في عملية الاقتراض على البنك مراعاة الموارد المالية المتاحة، كما أنه على البنك قبل منحه للقروض تخصيص نسبة من الاحتياطات لمواجهة طلبات سحب المودعين غير المتوقعة.

ب. تشكيلة القروض:

تنص سياسة القروض على البنك التجاري يتعامل بمجموعة مختلفة من القروض في سياسة الائتمانية تختلف باختلاف تاريخ استحقاقها ونوع النشاط الذي منحت لأجله.

ت. مستويات اتخاذ القرارات:

يجب أن تتميز سياسة الاقتراض بالسرعة في اتخاذ القرارات والدقة أيضا من طرف الإدارة المختصة من حيث مردودية القرض والبنوك تفضل القروض التي لها عائد أكبر مقارنة بالقروض الروتينية التي يتعامل معها البنك عادة.

كما يجب إعطاء الأولوية للنشاطات التي تحتاج إلى نسبة أكبر من الأموال والتي يدرس ملفها ويتخذ القرار فيها على مستوى الإدارة العليا.

كما يجب على البنوك أن اخصص أفراد أكفاء بإدارة الائتمان للتقييم المسبق لمخاطر منح الائتمان ومتابعة القروض وتحصيلها وفقا للشروط والمواعيد المتفق عليها.

لذا من الضروري تفويض سلطة منح القروض في الوكالات والفروع التابعة لها ففي البنوك الصغيرة تفوض هذه السلطة إلى فرد أو أكثر من المختصين في هذا المجال وتتفاوت هذه السلطة حسب التنظيم الهيكلي للبنك وغالبا ما يترك الفصل في إصدار قرار المنح إلى السلطة المركزية للبنك خاصة القروض وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

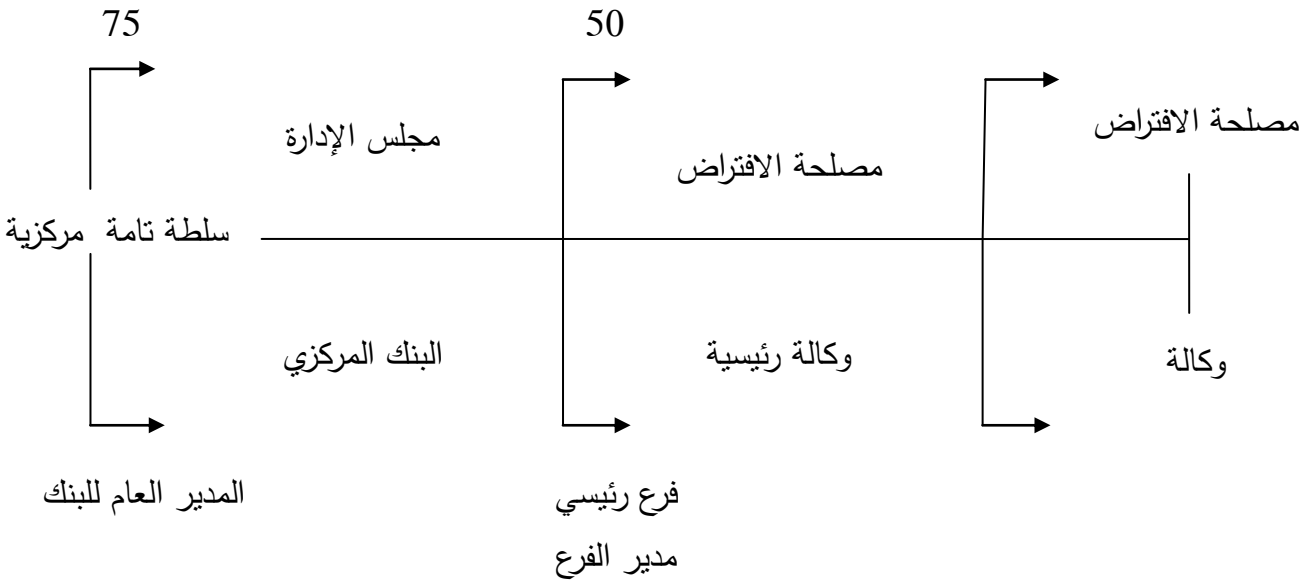

ج. شروط الاقتراض:

من خلال سياسة الاقتراض نستطيع معرفة المبلغ الأقصى الذي يستطيع البنك إقراضه وكذلك الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القروض ومعدل الفائدة المتفق عليها أي التحكم فيه عن طريق التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي كذلك الضمانات التي ينبغي على المعيل تقديمها لضمان استرداد قيمة القرض في حالة إخلال العميل بأحد شروط العقد مسبقا.

كما تستند البنوك في منحها للقروض على ثلاث مبادئ أساسية هي: الأمان، السيولة والربحية.

1. الأمان:

إن عامل الأمان مهم للغاية بالنسبة للبنك أمام عميله الذي يجب أن تتوفر فيه شروط الخبرة الكافية

في الميدان المالي والمكانة التجارية ويمكن الوصول إلى قرار بشأن توافر الأمان للمقترض وللقيام بدراسة معمقة يجب الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- أهلية المقترض المتعاقد على القرض من حيث الشكل القانوني للمؤسسة وحدود الإقراض.
- السمعة التجارية للمقترض ومدى انتظامه في تسديد ديونه.
- الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة للتأمين بإدارة المؤسسة ومكانتها في السوق.
- المركز المالي للمنشأة ومدى التوازن المالي.
- مبلغ القرض ومدته حيث أنه كلما قصرت المدة كانت المخاطرة ضئيلة.
- الظروف الخاصة بنشاط العميل والمخاطر التي تتعرض إليها المؤسسة مستقبلا.

2. السيولة:

سيولة البنك تكون متعلقة برأسماله وإمكانيته لمواجهة التمويل بالنسبة للمودعين والمقترضين أثناء عملياته التجارية أما السيولة بالنسبة للعميل فيقصد بها إمكانية تحويلها إلى نقد في ميعاد الاستحقاق ويهتم البنك في مجال دراسة موقف سيولة القرض بتقييم وضع رأس مال متداول ومدى كفايته لمواجهة احتياجات المنشأة.

3. الربحية:

تسجل ربحية البنك عن طريق مصادر إيراداته المختلفة مثل نسب ومعدلات الفوائد المحققة من القروض المقدمة يعد تغطية تكلفة الأموال التي أقرضها وتساهم هذه الإيرادات في تدعيم احتياجات البنك على القروض المختلفة.

II. العوامل المؤثرة في سياسة الاقتراض:

هناك عدة عوامل تؤثر سلبا أو إيجابا على سياسة الاقتراض منها ما يلي:

أ. رأسمال المصرف:

كلما زاد مقداره كلما زادت قابلية المصرف على تحمل مخاطر الائتمان وزادت قابلية إطالة عمر قروضه.

ب. تنافس المصارف مع بعضها:

فكلما زاد عددها كلما زاد تزاحمها للحصول على الزبائن وعرض تسهيلات ومزايا أكثر على المقترضين.

ت. السياسة النقدية العامة:

فاستقرار الاقتصاد القومي أو اقتصاد المنطقة التي يعمل بها البنك يساهم في تداول هذا الأخير في قروضه.

ث. استقرار الودائع:

فالبنك الذي يواجه تقبلات استثنائية في ودائعه يكون في حاجة إلى سياسة إقتراضية متحفظة والعكس صحيح.

ج. حاجات المنطقة:

فقد يضطر المصرف في سبيل المساهمة في تنمية بعض المناطق إلى التساهل في قروضه أملا في تطوير المنطقة لكي تزيد إيداعاتها وقروضها لديه في المستقبل.

ح. قابلية موظفي البنك:

كلما زادت خبرة الموظفين ومهاراتهم كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل.

خ. سياسة الدولة في ميدان التمويل والتنمية والائتمان:

فهي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الإقراضية وخاصة إذا كان الاقتصاد الوطني مسيرا.

III. إجراءات ومعايير منح القروض:

بعد وضع الخطوط العريضة لسياسة الاقتراض في البنك يقوم هذا الأخير بمباشرة جمع المعلومات الضرورية عن طالبي القروض والمتمثلة فيما يلي:

- القوائم المالية للمؤسسة الطالبة للقرض.
- معلومات ملحقة لتسه يل العمليات المالية لمصلحة الدراسات لمنح القروض.
- تقديم الضمانات الواردة.
- الاستعلام من الموردين والمتنافسين حيث يقوم البنك باستدعائهم للاستفسار عن قيمة الدين الواجب تسديده من طرف المؤسسة ومدى التزامها بتسديده في الوقت المحدد في الاتفاق كما قد تلجأ إلى المنافسة لمعرفة مكانة المؤسسة في السوق وجودة منتوجاتها.
- تحقيق هامش الأمان بالنسبة للقروض إلى قيمة الأصل الضامن وتحديد ميعاد استحقاق القرض.
- التعاملات الائتمانية السابقة مع المؤسسة ونظام سدادها.
- تقدير القروض من حيث حجمها ومدتها.
- أنظمة ومعايير خاصة للقروض بدون ضمان.

ثم تتبع هذه العملية بإجراءات يمر بها طالب القرض وهي تتلخص فيما يلي:

1. الفحص الأولي لطلب القرض:

وهنا يقوم البنك بدراسة أولية لملف القرض وذلك قصد معرفة مدى أهلية هذا العميل لحصوله على القرض ومن خلال هذه الدراسة الأولية يتخذ البنك قرار مبدئي وذلك إما قبوله لأنه يتوافر على الشروط الشكلية للقروض ثم يتبع هذا القرار بقرار نهائي وذلك بعد دراسة شاملة ووافية للملف وذلك بأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات والمستجدات التي تطرأ على القرار الأولي.

2. التحليل الائتماني للقرض:

في هذه المرحلة يقوم البنك بدراسة معمقة وتطبيقية للملفات المقبولة بعد استبعاد للملفات المرفوضة.

نعتمد في هذه المرحلة على الدراسة المالية وذلك بحساب مختلف النسب ومختلف رؤوس الأموال العاملة أي استخدام طريقة التحليل المالي لمعرفة قدرة العميل أو عجزه عن تسديد القرض.

3. مرحلة التفاوض مع العميل:

وهنا يقوم البنك بالدخول في مفاوضات مع العميل الطالب للقرض فتقترح إدارة الائتمان عقدا خاصا بمنح القرض يتم من خلاله التفاوض على مبلغ القرض ومدته وطريقة التسديد وأهم الضمانات وسعر الفائدة والعمولات المطبقة ويتم هذا التفاوض وفقا لسياسة البنك المنتهجة في مجال الاقتراض وذلك لضمان استرداد أمواله.

4. اتخاذ القرار النهائي:

تعتبر مرحلة التفاوض مرحلة تصفية لعدد من الملفات حيث يستبعد خلالها البنك مجموعة أخرى من الملفات ويقبل أخرى فيتم التوصل مع طالب القرض إلى اتفاق موحد يتضمن سعر الفائدة والعمولات المحددة والمدة.

وهنا يوقع الطرفان على اتفاقية القرض ويعتبر القرض المقدم تدفق نقدي خارجي.

5. صرف القرض:

بعد توقيع الاتفاقية يكون العميل مطالب بالتقديم الفعلي لضماناته وعليه الالتزام بالشروط والالتزامات التي تم الاتفاق عليها مسبقا وذلك حتى يتمكن العميل من صرف القرض.

6. متابعة القرض:

في هذه المرحلة يبقى البنك يتابع ويلاحظ سيرورة عمل المنشأة واطمئنانه في حالة ما إذا لاحظ النشاط المتواصل والدائم والزيادة الكبيرة في حجم الطاقة الإنتاجية ومدى نوعية وجودة المنتجات المحققة وعدم

حدوث تغيرات أو طوارئ تعيق نشاط المؤسسة بالدرجة الأولى والتي بدورها تؤثر على التزام المؤسسة اتجاه البنك فيما يخص سداد القرض وفوائده.

7. تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مبلغ القرض بالطرق التي قد تم الاتفاق عليها لكن قد تظهر بعض المعوقات التي تحول دون تحصيل مبلغ القرض كتهرب العميل من التسديد أو عجزه عن الدفع لأسباب خارجية لا دخل له فيها وفي جميع الأحوال على البنك يحمي حقوقه وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية كالحجز على الضمانات.

V. الضمانات

لكي يتفادى البنك مخاطر ناجمة عن منح القروض بمختلف أنواعها يفرض هذا الأخير على العميل ضمانات كحل لمواجهة هذه المخاطر ويمكن تصنيف هذه الضمانات إلى نوعين:

1. ضمانات عينية:

ويطلق عليها أيضا اسم ضمانات حقيقة وتنقسم إلى نوعين:

أ. ضمانات خاصة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل:

وهي تشتمل ما يلي:

- ضمانات خاصة بالتجهيزات والآلات والمعدات.
- ضمانات بالأوراق المالية الموجهة للاستثمارات والتي تشمل نوعين من الحصص:
  * الحصص الاسمية والأسهم ويمكن رهنها بعقد رسمي إضافة إلى توثيق لدى رئيس المحكمة.
  * الحصص الغير اسمية والأسهم وهي حصص كاملة وأسهم تحمل اسم صاحبها وترهن بنفس طريقة رهن التجهيزات والآلات.
- رهن الأراضي والعقارات بعقد رسمي لصالح البنك ضمانا للدين.

ب. ضمانات خاصة بالقروض قصيرة الأجل:

- بالإمكان رهن تمويل حسابات الزبائن برهنها أو بيعها "بيع حسابات الزبائن" أي يشتري المقرض حقوق المقترضين دون اللجوء إلى المقترض في حالة عدم الدفع.
- تمويل الحقوق فكلما زاد رقم أعمال المؤسسة ازدادت الاحتياجات أو زاد عدد فواتيرها وبالتالي تتغير قيمة الفاتورة نسبيا مع المبيعات والتمويل الآني يزداد، ومن هنا نستطيع القول أن الحقوق والفواتير تكون محل ضمان وبدونه لا تستطيع المؤسسة الحصول على قروض.

- المخزونات تضمن على مستوى قرض معتبر خاصة في المؤسسات الإنتاجية حيث تكون السلع والبضائع محل رهن إذ يحتفظ بها المقترض لصالح المقرض في مخازنه شريطة أن لا تكون قابلة للتلف.

2. ضمانات شخصية:

هي تعهد شخص آخر يعتبر الوسيط بين المدين والدائن بأن يوفي بالدين بدلا من المدين في ميعاد الاستحقاق.

والشخص الضامن يتابع قضائيا في حالة عدم الوفاء بالدين، يقوم هذا النوع من الضمان على عاملة الثقة المتبادلة وهي أنواع:

- **الكفالة:** وهو ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بتنفيذ الالتزام.
- **الضمان الاحتياطي:** يكون بتوقيع الضامن على الكمبيالة مثلا ويعني تعهد الموقع شخصيا بضمان الوفاء بالميعاد المحدد.
- **تأمين الاعتماد:** وتقوم شركة التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد لتغطية خطر الوفاء بالمبلغ.

II. أخطار القروض:

عبارة عن جملة من المخاطر الائتمانية الناتجة عن احتمال عدم وفاء العميل لدينه في ميعاد الاستحقاق ومن هنا نستنتج أنه هناك علاقة عكسية بين منح القروض ودرجة المخاطرة، فكلما كانت درجة المخاطرة كبيرة كانت فرصة الموافقة على منح القروض ضئيلة.

وفيما يلي سنستعرض هذه المخاطر.

1. خطر عدم التسديد:

وهنا لا يستطيع المقترض تسديد قيمة دينه وذلك لأسباب تتعلق بنشاط المؤسسة أو بسبب تدهور الحالة

المالية لها ومن بين الأسباب التي لا يستطيع العميل التحكم فيها عدم قدرته على تسويق منتوجاته

وبالتالي كسادها.

وهذا النوع من المخاطر لا يمكن للبنوك التحكم فيه لأنه استثنائي أي غير متوقع سواء بالنسبة للبنك أو العميل.

2. خطر عدم السيولة:

يظهر هذا الخطر عند رفض البنك المركزي عدم إعادة الخصم وبالتالي يجبر البنوك التجارية التمويل بأموالها الخاصة وهو خطر خاص بالبنك.

3. خطر معدل الفائدة:

ونقصد به تلك التغيرات التي يمكن أن تؤثر على سعر الفائدة مستقبلا فالبنك إذا منح قرضا بسعر فائدته متفق عليه وبتغير العوامل المؤثرة على المحيط الاقتصادي فإذا ارتفعت أسعار الفائدة في السوق والذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة والتي تم التعاقد عليها فعلا فالبنك يتأكد من أمواله الممنوحة للعميل لاستغلالها في مشاريع ذات عائد أقل من ذلك المسجل في السوق وهذا ما يحدث اختلاف بين معدل القرض والمعدل الجديد السائد في السوق.

إن مثل هذه التغيرات في أسعار الفائدة تؤدي إلى وجود أخطار تنعكس دائما على العميل الذي يتحمل أعبائها.

4. خطر الخزينة:

يحدث هذا الخطر عندما يسحب عدد كبير من المدخرين لإيداعاتهم وهذا ما يحدث خلل في سيولة البنك

فلا يستطيع عندئذ التوفيق بين طلبات السحب المستمرة وكذا طلبات القروض والتي تكون قد أصدرت

قرار الموافقة عليها.

5. خطر التجميد

يرجع ذلك لكون العميل لا يستثمر الأموال المقترضة وإنما يتركها مجمدة لا ينتج عنها فوائد على المدى الطويل أي أنه لا يستغلها في المشاريع المنتجة في حين مان بإمكان البنك أن يستثمرها في مكان العميل لتحصيل على أرباح.

6. خطر سعر الصرف:

يرتبط هذا النوع من الخطر بالقرض الاعتمادي حيث أنه نتيجة للتطورات المتعددة والمتجمدة التي تحدث يوميا على مستوى النشاط الاقتصادي فهذا يؤدي إلى حدوث تغيرات على أسعار سوق الصرف في مجال البورصة أو السوق المالية.

7. خطر التضخم:

هذا النوع من الأخطار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للقروض وفوائدها وهذا ما يجعل البنك يتحمل أضرار وأعباء مختلفة لم يخطط لها مستقبلا.[1]

[1] قورين بختة، مرجع سبق ذكره، ص 48-57.

المبحث الثالث: دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: تفعيل دور النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد بالجزائر بعد الإصلاحات

I. هيكل النظام البنكي الجزائري:

يتكون النظام البنكي الجزائري الحالي من مجموع 20 بنك و8 مؤسسات مالية يضاف إليها البنك المركزي الذي يقف على قمة الجهاز البنكي ويمثل سلطة رقابية على باقي المؤسسات والبنوك و يتكون النظام البنكي الجزائري من:

1. البنك المركزي:

والذي عرفه القانون 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 على أنه: " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ".والذي يسعى في تعامله مع الغير ببنك الجزائر، والذي يديره مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.

وتتمثل أهم صلاحياته في:

- ضمان استقرار الأسعار باعتباره هدف من أهداف السياسة النقدية والسهر على ضمان الاستقرار النقدي والمالي بهدف دعم النمو الاقتصادي.
- إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر ومطالبة جميع الأطراف المعنية بتزويده بجميع المعلومات والإحصاءات التي يراها ضرورية لهذا الغرض.
- إصدار العملة النقدية وذلك ضمن شروط التغطية المتمثلة في: السبائك الذهبية، النقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة وسندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم.

كما تتمثل أهم عمليات بنك الجزائر في:

- القيام بكل العمليات على الذهب سواء كانت بيع أو شراء أو الاقتراض أو الرهن.
- القيام ببيع أو شراء أو خصم أو إعادة خصم كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية.
- منح تسبيقات للبنوك لمدة أقصاها سنة.
- يمكن التدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو منح التسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة تسبيقات بالحساب الجاري لا تتجاوز مدتها 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية وتكون في حدود % 10 كحد أقص ى من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة.

2. البنوك التجارية:

حسب المادة 70 من القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر بنكا تجاريا كل بنك يكون في وسعه القيام بالعمليات المنصوص عليها في المادة 66 إلى 68 على أساس أنها تمثل مهنته العادية المتمثلة في:

- تلقي الأموال من الجمهور لاسيما الودائع.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن.

3. المؤسسات المالية:

هي كل المؤسسات التي لا يمكنها تلقي الودائع من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، مع إمكانية قيامها بسائر العمليات الأخرى، ويمكنه للمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات الآتية:

* عمليات الصرف وعمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.
* توظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها.
* الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات.
* الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

الشكل رقم (2-2): هيكل النظام البنكي الجزائري.

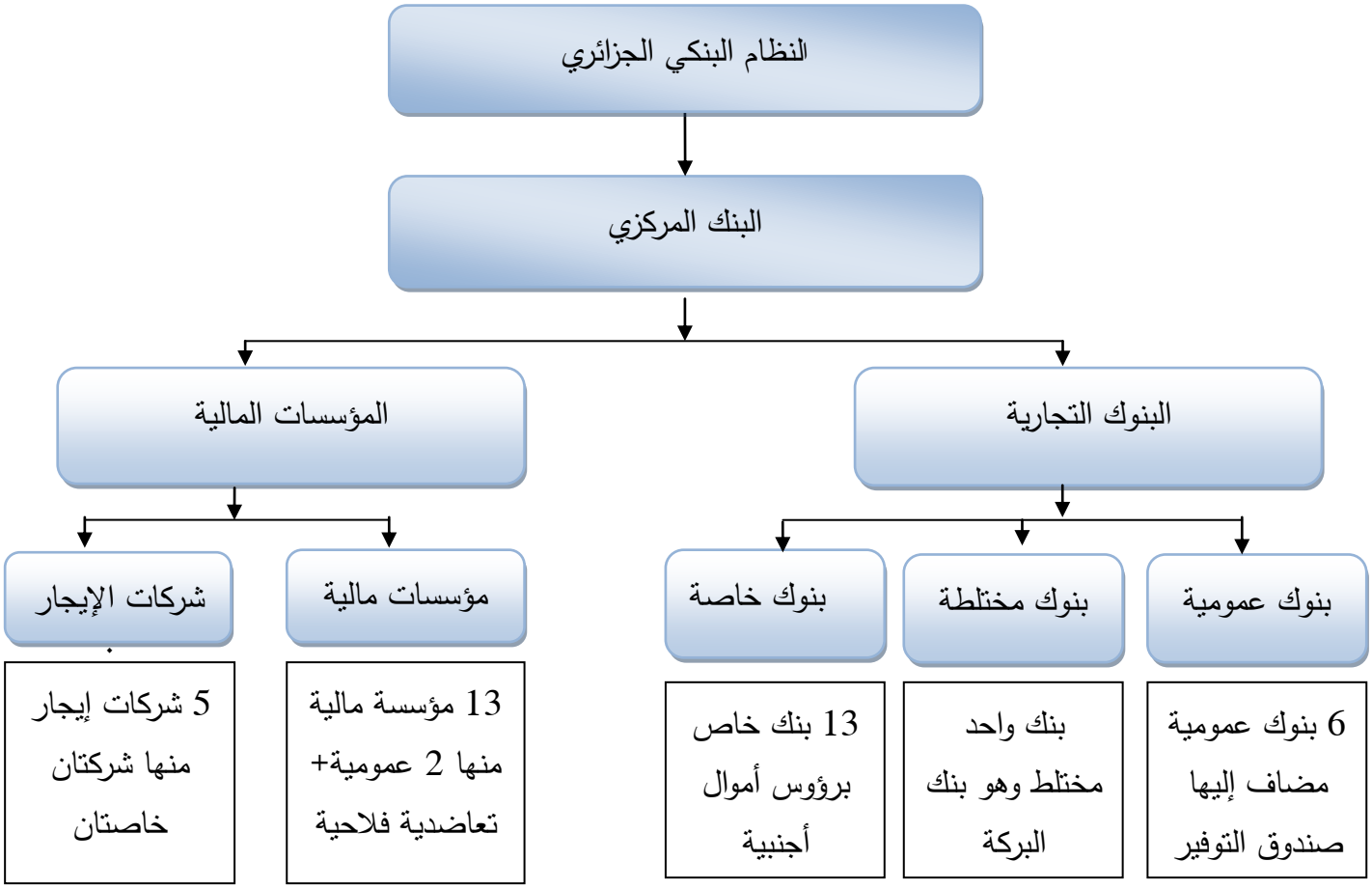

المطلب الثاني: دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد قبل إصلاحات 1990

قبل مجيء قانون النقد والقرض لسنة 1990 وفي ظل نظام التخطيط الاقتصادي، كانت الخزينة هي أساس تمويل المشاريع المخطط لها في ظل غياب شبه تام للبنوك في أداء وظيفة من وظائفه الأساسية وهي منح القروض، أما البنك المركزي والذي كانت استقلاليته محدودة في ظل التدخل في صلاحياته كان وسيلة لتمويل عجز الخزينة، ويبين الجدول التالي نسبة تمويل الخزينة للاستمارات خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (2-1): نسبة تمويل الخزينة للاستمارات خلال البرامج التنموية للفترة بين1970 - 1989

الفترة	1973-1970	1977 -1974	1981-1978	1985-1982	1987-1985	1989-1987
النسبة %	29.6	32.1	24.69	47.7	63.6	64

المصدر : طورش زينب وحبار محمد أكرم، مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الانتقال إلى اقتصاد السوق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ميلة، العدد السابع ، جوان 2017، ص704 .

ويلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تمويل الخزينة للاستثمارات خاصة الكبيرة كانت مرتفعة حيث بلغ متوسط الفترات بين سنتي 1982 و 1989 حوالي 55 % في ظل تهميش دور البنوك في اتخاذ قرار منح التمويل، فالأخيرة كانت مجبرة على تمويل القطاع العام ومؤسساته حتى وان كانت تلك القروض ميئوس منها ولن تسترد فالخزينة العمومية ستقوم بالتكفل التام في حالة عجز المؤسسات عن السداد إما بتمويل البنوك وتعويضها أو بإعادة تطهير الديون. وتعتبر إصلاحات سنة 1986 بداية الطريق نحو منح بعض الاستقلالية للبنك المركزي وللبنوك بتأدية مهامها في تمويل الاقتصاد وذالك من إصدار القانون86 -12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام البنكي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية، فعلى مستوى توزيع القرض وجمع الموارد فإن هذه الوظائف أصبحت تؤدى في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية كما أعطيت للبنوك حق الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض.
والشكل رقم 02 يبين حجم التمويل البنكي خلال هذه الفترة (بعد إصلاحات 86 و88) على مستوى القطاع البنكي.

الشكل رقم (2-3): حجم التمويل البنكي للاقتصاد خلال الفترة 1986-1989.

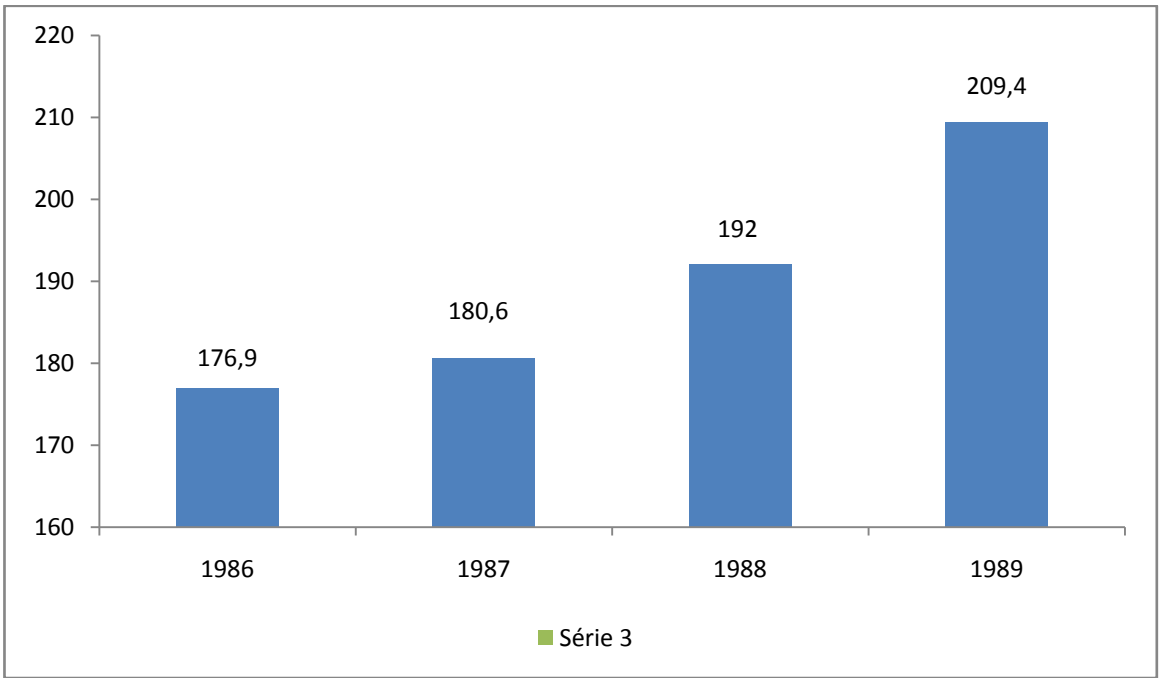

المصدر : طورش زينب وحبار محمد أكرم، مرجع سبق ذكره ، ص 704.

يبين الشكل رقم 06حجم التمويل البنكي للاقتصاد خلال الفترة مابين 1986 و 1989 بحيث بلغ متوسط حجم القروض في تلك الفترة بحوالي 190 مليار دينار فقط وذالك في ظل الاستقلالية المحدودة التي تمتعت بها والتي

سمحت لها بتبني وظيفة الإقراض بحرية مقيدة مقارنة بسنوات السابقة والتي كانت بعيدة كليا عن دائرة القرض.

عموما في هذه الفترة (قبل الإصلاحات) يمكن القول أن النظام البنكي كان بعيدا كل البعد عن تمويل

الاقتصاد، ولم يكن له أثر كبير بحكم نظام التخطيط الذي كانت الخزينة هي المسئولة عن التمويل أما

البنوك فكانت وسيلة في يد السلطات المالية تستعملها لتوفير السيولة للمؤسسات دون قيام هذه الأخيرة بدراسات تقيم فيها تلك القروض الممنوحة.

المطلب الثالث: دور القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد بعد إصلاحات 1990.

مع مجيء قانون النقد والقرض لسنة 1990 كانت هناك تطورات كبيرة على الساحة المصرفية الجزائرية

بحيث جاء القانون لإرساء الاستقلال المالي لبنك الجزائر وإعطائه كامل الحرية لتسيير السياسة النقدية،

كما سمح القانون 90-10 بفتح السوق البنكي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي حيث ومنذ ذلك الوقت وصولا ليومنا هذا تم اعتماد أكثر من 27 بنك ومؤسسة مالية، من بين هذه البنوك فروع تتمتع بوزن معتبر على المستوى العربي والدولي مثل بنك البركة والمؤسسة المصرفية العربية البحرين، سيتي بنك و.م.أ، BNP/PANIBRAS فرنسا...، ويعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك أنشئ في إطار هذا القانون وذلك بتاريخ20 - 05-1991، وهو بنك مختلط بين مجموعة دله البركة السعودي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. كل هذا ساعد على انتشار البنوك عبر كافة أرجاء الوطن وبلغ عدد الوكالات المصرفية والمالية حوالي 1600 وكالة وهو ما يبينه الجدول رقم (03)

الجدول رقم (2-2): تطور حجم الوكالات للبنوك والمؤسسات المالية:

البنوك/ السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البنوك العمومية	1091	1094	1113	1123	1134	1145
البنوك الخاصة	301	315	325	346	355	364
المؤسسات المالية	86	85	88	88	88	95
المجموع	1478	1494	1526	1557	1577	1604

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

رغم فتح المجال أمام القطاع الخاص لكن تواصل البنوك العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، فلم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة، وهذه الزيادات المستمرة تساهم في نشاط البنوك سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى منح القروض ومختلف الخدمات المقدمة للزبائن.

1. دور البنوك في تمويل الاقتصاد

بعد الإصلاحات قامت الخزينة العمومية بتطهير البنوك العمومية ورفع رأس مالها من أجل زيادة قدراتها التنافسية و تشجيعها على تمويل الاقتصاد ووصل مبلغ تطهير المصارف العمومية في هذه الفترة إلى6.124 مليار دينار وقصد تخفيف الأثر على خزينة المصارف ، قدمت الخزينة تسبيقات للمصارف على الديون المعاد شراؤها بمبلغ 2،281 مليار دينار وقامت، بالنسبة للباقي 4.959 (مليار دينار) بإصدار سندات، كانت في البدء ذات استحقاق من عشرين (20) سنة قبل أن تخفض فترات نضجها إلى اثنا عشر (12) سنة وأقل.

ومنذ سنة 2000 وصولا لسنة 2017 كان دور البنوك معتبرا في تمويل الاقتصاد بحيث بلغ إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد بين سنتي 2000 و 2002 أكثر من 3330 مليار دينار 93 % منها مقدمة من البنوك العمومية.

هذه الأرقام تطورت بشكل كبير بحيث في السنوات الأخيرة أصبح مجموع القروض يتجاوز 4000 مليار

دينار سنويا والذي وصل في سنة 2017 لحدود 8877 مليار دينار والجدول رقم 03 يبن تطور القروض الموزعة في الاقتصاد منذ .2012

الجدول رقم(2-3): القروض الموزعة من البنوك العمومية و الخاصة(مليار دينار في نهاية المدة)

القروض	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض موجهة للقطاع العام	**2040.7**	**2434.3**	**3382.9**	**3689**	**3952.8**	**4311.8**
البنوك العمومية	2040.7	2434.3	3373.4	3679.5	3943.3	4302.3
البنوك الخاصة	00	00	9.5	9.5	9.5	9.5
قروض موجهة للقطاع الخاص	**2244.9**	**2720.2**	**3120**	**3586.6**	**3955**	**4566.1**
البنوك العمومية	1675.4	2023.2	2338.7	2687.1	2982	3401.7
البنوك الخاصة	569.5	697	781.3	899.5	973	1164.4
مجموع القروض الممنوحة	**4285.6**	**5154.5**	**6502.9**	**7275.6**	**7907.8**	**8877.9**
حصة البنوك العمومية	%86.7	%86.5	%87.8	%87.5	%87.6	%86.8
حصة البنوك الخاصة	%13.3	%13.5	%12.2	%12.5	%12.4	%12.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنتي 2016 و2017

من الجدول يمكن القول أن التمويل البنكي الذي أساسه القروض يقع على عاتق البنوك العمومية والتي بلغ حجم القروض التي تمنحها حوالي % 87 من إجمالي القروض، أما البنوك الخاصة فبلغت إجمالي القروض تقريبا 13 % خلال سنوات الدراسة والتي ترتكز أساسا على القروض الممنوحة للأسر والشركات الخاصة، كما تتكفل البنوك العمومية بتمويل القطاع العام حيث بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام من البنوك العمومية أكثر من % 95 من إجمالي القروض والتي تم ملاحظة إحجام القطاع الخاص البنكي عن تمويل المشاريع ونشاط القطاع العمومي.

الجدول رقم (2-4): تصنيف القروض حسب الآجال(مليار دينار في نهاية المدة)

طبيعة القروض	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض قصيرة الأجل	**1361.6**	**1423.4**	**1608.7**	**1710.6**	**1914.2**	**2298**
البنوك العمومية	973.9	936.4	1091	1152.4	1334.1	1583.7
البنوك الخاصة	387.7	486.9	517.7	558.2	580.1	714.3
القروض م والطويلة	**2924**	**3731.1**	**4894.2**	**5564.9**	**5993.6**	**6579.9**
البنوك العمومية	2742.2	3521	4621.1	5214.1	5591.2	6120.3
البنوك الخاصة	181.8	210.1	273.1	350.8	402.4	459.6
مجموع القروض الممنوحة	**4285.6**	**5154.5**	**6502.9**	**7275.6**	**7907.8**	**8877.9**
حصة القروض القصيرة	%31.8	%27.6	%24.7	%23.5	%24.2	%25.9
حصة القروض م والطويلة	%68.2	%72.4	%75.3	%76.5	%75.8	%74.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنتي 2016 و 2017.

يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف ، في نهاية 2017 ، المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك القروض طويلة الأجل المخصصة لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء، حيث سجلت هذه القروض حصة نسبية قدرها74.1 (68.2% في نهاية 2012) من إجمالي القروض الممنوحة، مقابل حصة قدرها 25.9% بالنسبة للقروض قصيرة الأجل في نهاية2017 .

الجدول رقم (2-5): تطور القروض الموجهة للاقتصاد(مليار دينار)

السنة	2000	2003	2008	2013	2018
حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من البنوك	993	1380.2	2615.5	5154.5	9976.3
نسبة النمو (%)	-	%39	%89.5	%97.07	%93.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي وتقاريره السنوية.

فالجدول السابق يبين لنا تطور حجم التمويل المقدم من قبل البنوك منذ سنوات في ظل استرجاعها لدورها الرئيس ي والمتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح قروض وهو الدور الذي كانت تسيطر عليه الخزينة قبل 1990، بحيث زاد حجم القروض الموجهة للاقتصاد بحوالي 10 أضعاف مابين سنتي 2000 و 2018 حيث قدرة نسبة الزيادة ب % 900 ، وهي زيادة تبين الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل الاقتصاد بعد الإصلاح المصرفي في ظل الغياب التام للسوق المالي.

2. دور المؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد

إن مساهمة المؤسسات المالية في التمويل ضعيف مقارنة بالبنوك وهذا راجع لعدة أسباب، ويرتبط ضعف تطور نشاط المؤسسات المالية في توزيع القروض بمواردها المحدودة، كونها لا تجمع الودائع من جمهور بل تعتمد على أموالها الخاصة وبعض الاقتراضات من جهات أخرى، عموما يبين الجدول رقم 05 حجم القروض التي تمنحها المؤسسات المالية في الجزائر.

الجدول رقم (2-6): حجم القروض الممنوحة من المؤسسات المالية(مليار دينار في أخر المدة)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم القروض الممنوحة من المؤسسات المالية	34.5	39.3	47.8	55.6	59.5	64.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنوات الدراسة.

يبين لنا الجدول تطور حجم القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية والذي اخذ شكلا تصاعديا منذ سنة 2012، بحيث وصل حجم القروض إلى 64.4 مليار دينار سنة 2017 مقابل 34 مليار دينار فقط في 2012ولكن تبقى مساهمتها في التمويل محدودة بنوع واحد فقط من التمويل وهو التمويل الايجاري بحيث انه في سنة 2017 بلغ حجم القروض الإيجارية 59.6 مليار دينار أما القروض للأسر فكانت معدومة لم تتجاوز 0.01 مليار دينار.

يمكن القول أن بعد إصلاحات 1990 و قيام الخزينة بتطهير البنوك مما سمح لها بالقيام بمختلف العمليات بكل راحة، قد طور تمويل القطاع البنكي للاقتصاد بصفة عامة بشكل مضاعف خاصة منذ بداية الألفية الجديدة وصولا للسنة الماضية بحيث زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وهذا ما يثبت أن الإصلاحات المصرفية في الجزائر أرجعت للبنوك دورها التمويلي والذي كان محدودا خلال فترة ما قبل الإصلاحات، فرغم التذبذبات والأزمات التي مست القطاع المصرفي خاصة مع إفلاس البنوك الخاصة في الجزائر في 2003 لكن بقى النظام البنكي يسجل وتيرة متزايدة في تقديم القروض المختلفة للاقتصاد تتخللها بعض القروض الموجهة للعائلات وللاستهلاك بصفة عامة[1].

[1] مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، 2020، ص384-365.

خلاصة:

من خلال ما درسناه سابقا يعتبر النظام المالي بمختلف مكوناته وفروعه المسؤول الأول على تمويل الاقتصاد في أي بلد، وفي ظل غياب سوق مالي حقيقي قادر على تلبية حاجيات التمويل تصبح مسؤولية التمويل تقع على عاتق القطاع المصرفي وهياكله المتكونة أساسا من المؤسسات المالية والبنوك، هذه الأخيرة تعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد والمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه من خلال ضمان تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات وتحريك عجلة التنمية.

كما تطرقنا إلى أن للإصلاحات المصرفية في الجزائر الأثر الواضح في تمويل الاقتصاد الوطني، بحيث أصبحت البنوك تمارس دورها الرئيسي في تعبئة المدخرات وتقديم القروض المختلفة وهو ما لم تكن تقوم به خلال الفترة التي سبقت الإصلاحات.

الفصل الثالث

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

تمهيد:

إن علاقة البنك الوطني الجزائري بباقي البنوك التجارية الأخرى تكمن في تحسين العلاقات مع الزبائن الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية وكذلك التقلبات الناتجة من تغير هياكل التنظيم البنكي، كما تمكن من تحسين مردودية البنك وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها كالقروض واقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك وتمويل المشاريع الاستثمارية. وسنقوم بتناول حالة مشروع استثماري تم تمويله من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم باعتبارها إحدى المؤسسات المعنية بتطبيق برنامج القرض الاستثماري.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على:

* نشأة البنك وتطوره.
* تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم.
* دراسة تطبيقية لمنح القرض الاستثماري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري الرئيسي.

هناك عدة تعاريف للبنك الجزائري، لكن بصفة عامة نقول، بيعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

أسس البنك الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13جوان 1966 على شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية وذلك من خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال معدل 5 بالمائة ويمكن أن يصل إلى حد مبلغ ساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصير وطويل الأجل وتميل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة،والتجارة، الزراعة..... إلخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة في الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل.

كما أنه تقوم بـ:

- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض وتسبيقات بدون أو بضمانات.
- التدخل في العمل الصرف الآني أو الأجل.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- الإمضاء، خصم وشراء أو أخذ في محفظة الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية....إلخ.

وحتى سنة 1982قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.[1]

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري BNA sec.dg@bna.DZ.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسيير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 في جانفي 1988 وقانون 88-119 في 21 جوان 1988 وقانون 88-177 في سبتمبر من نفس السنة وبقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري BNA وبقى المقر الاجتماعي بالجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون ومقسمة بين:

1. حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج".
2. من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم، المحروقات، الهيدروليك".
3. من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية".
4. من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك فهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها.

ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة والأمانة العامة تقوم بالتنسيق بين مختلف هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة.

كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة والتدقيق الداخلية تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك.

والمفتشية العامة ومديرية دراسات القانون والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، وهذا من جهة أخرى نجد أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال DRE حيث تضم هذه الأخيرة مجموعة الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة اللبنة الأساسية في النظام البنكي.

ومن خلال ما قلنا سيتوضح في الشكل الموالي والذين يبين هيكلة البنك الوطني الجزائري الرئيسي :[1]

[1] نفس المرجع السابق ذكره.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.[1]

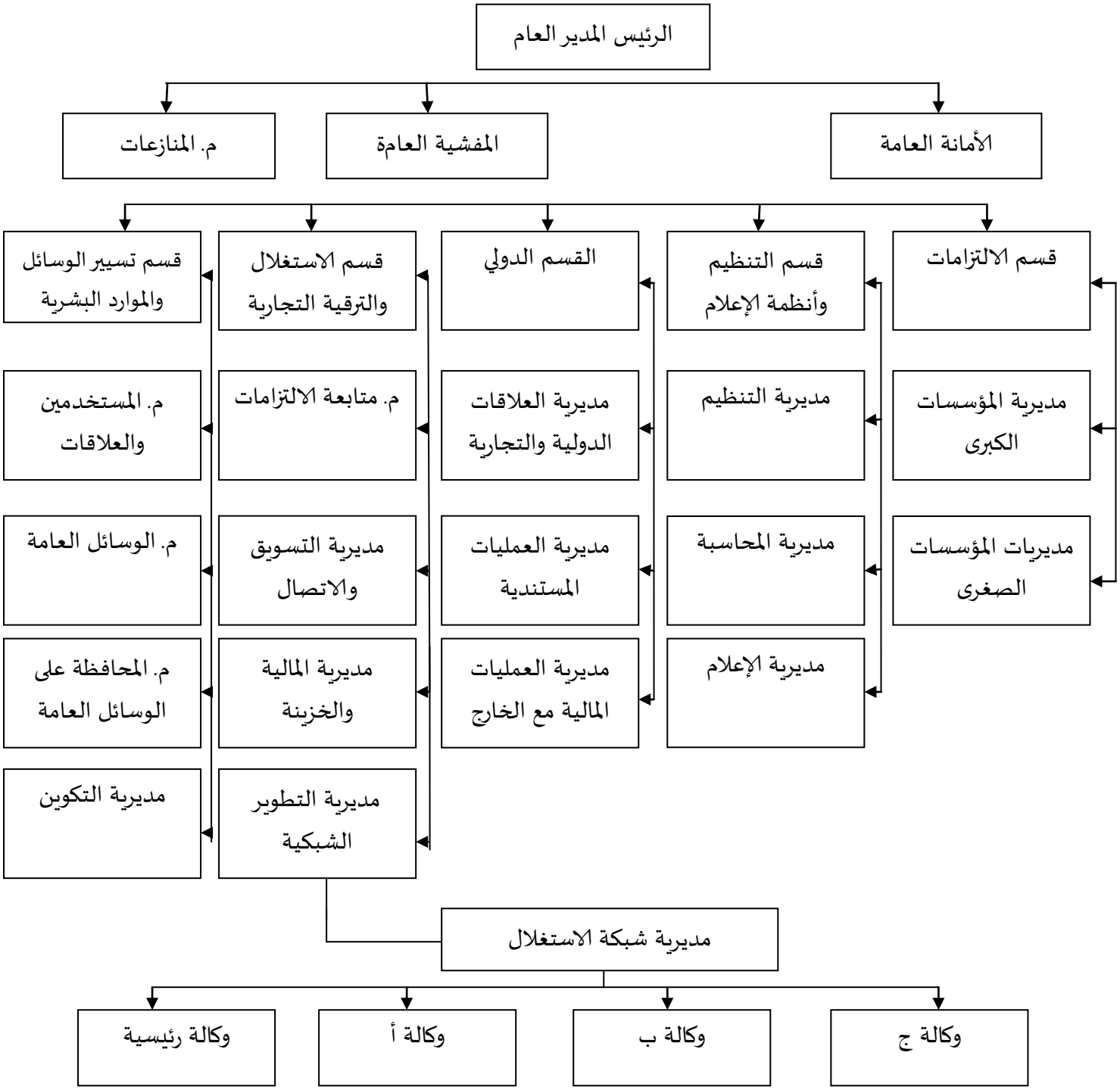

[1] نفس المرجع السابق ذكره.

مهام البنك الوطني الجزائري:

- تنفيذ خدمات الدولة لموضوع الائتمان القصير ومتوسط الأجل وضمان كتسهيلات الصندوق والسحب
- على المكشوف والتسليف على البضائع الخصم الإعتمادات المستندية.
- خصم الأوراق التجارية لتلبية حاجة الزبون للسيولة.
- قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الائتمان الزراعي لقطاع السير ذاتيا مع المساهمة في مراقبة الإنتاج الزراعي.
- يمنح كل أشكال القروض التسبيقات للمتعاملين الاقتصاديين بالإضافة إلى تحصيل كل التسديدات
- النقدية.
- تقديم القروض الصناعة العامة والخاصة.
- تقديم ضمانات لجميع الأسواق العمومية في حالة العجز عن تقديم ضمان عند إنجاز الصفقات.
- اكتساب أو شراء كل السندات التجارية.
- التحصيل أو التسديد لصالح زبائنه بأمر منه ، وهو عبارة عن وسيط في المعاملات التجارية.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العمولات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنضم البنوك في الجزائر ونذكر خاصة فانون النقد والقرض.

يقوم البنك بقبول الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري والاهم يقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية للقانون الأساسي للبنك.

تلبية حاجيات المؤسسات العامة والخاصة في مجالات تمويل الاستثمارات بقروض التشغيل والخدمات الضرورية أثناء النشاط الاقتصادي.

يشارك في مجال قروض الاستثمار في إنشاء مؤسسات جديدة وفي هذا المجال البنك الوطني الجزائري يقدك قروض التجهيز للمؤسسات الحديثة التابعة للقطاع الخاص ويساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا بمنحه قروض مصغرة[1].

المبحث الثاني: وكالة مستغانم

المطلب الأول: التعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي

1. التعريف بالوكالة:

تأسست وكالة مستغانم رقم 871 في 2009/01/20 وتقع في شارع رقم 12 طريق ين حمادة صادق في مستغانم وهي تابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم رقم 198 التي تشرف على الوكالات البنكية التابعة لها وهي:

[1] صادق سعيدات، تومي زرياني، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية (حالة بنك وطني جزائري BNA، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، 2013.

- وكالة BNA رقم 876.
- وكالة BNA رقم 871.
- وكالة BNA رقم 878.
- وكالة سعيدة رقم 724.
- وكالة سيدي بلعباس رقم 773.
- وكالة معسكر رقم 920.
- وكالة محمدية رقم 921.
- وكالة سيق رقم 920.
- وكالة تيارت: رقم 540، رقم 545، رقم 848.
- وكالة تيغنيف رقم 877.

يبلغ عدد الموظفين فيها 11 موظف بما فيهم 03 نساء و 08 رجال ينقسمون إلى مؤطرين،أعوان مصالح، حراس، يدير البنك مدير معين من طرف المديرية العامة للبنك الجزائري التي تقع بالعاصمة ويفترض به أن يكون له مستوى متخصص في البنك وله تجربة مهنية مقبولة ويعونه مدير فرعي، ولا يختلف نشاطها عن باقي الوكالات البنكية الأخرى.[1]

2. الهيكل التنظيمي للوكالة:

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لفرع مستغانم.

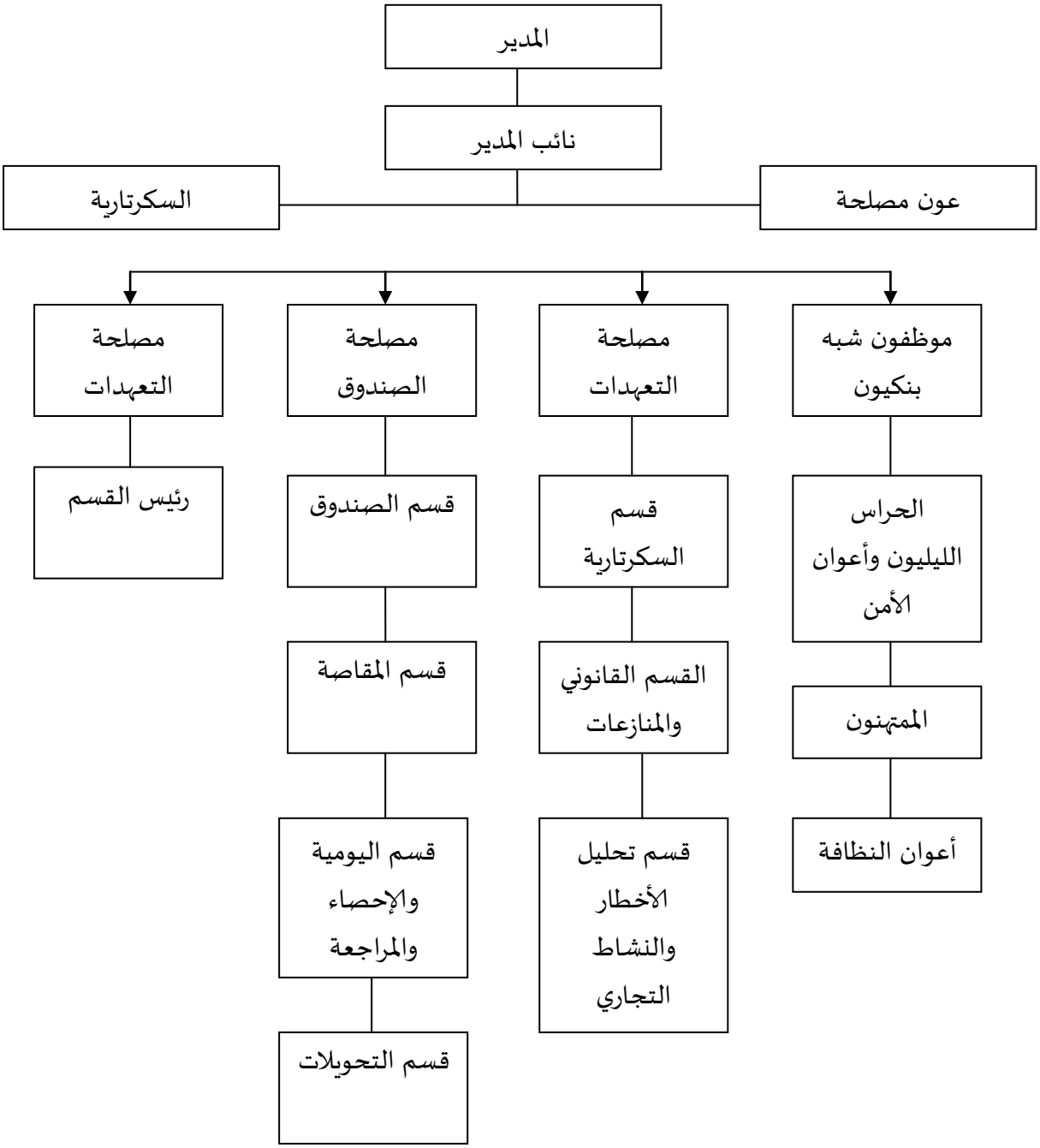

أ. **مصلحة الإدارة**: تتكون من:

المدير: وهو المسؤول الأول عن الوكالة وله مهام تتمثل في:

- السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة.
- متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك.
- استقبال طلبات القروض ومناقشتها ثم اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.

- المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.

نائب المدير: وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

ب. **مصلحة الأمانة والإدارية:** تقوم باستقبال جميع المراسلات إضافة على حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات.

ت. **مصلحة التجارة الخارجية** : تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

- **الوثائق المالية منها:**

- **الفاتورة الابتدائية**: هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري والبائع وعند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية:
  - اسم وعنوان البائع.
  - تاريخ وعنوان تلك المادة.
  - الثروة المالية.
  - نوعية المادة.
  - اسم وعنوان المشتري.
  - تاريخ تسديد السلعة ونوعية التسديد.
- **الفاتورة التجارية (الرسمية):** وهي الوثائق لها علاقة بالعملية التجارية يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم إرسال للمستورد وصل الطلب ويتطلب إجباريا هذه الوثائق:
  - اسم وعنوان كل من البائع الأجنبي والمستورد.
  - فضلات وزن تلك السلعة.
  - مبلغ تلك الفاتورة وكذلك نوع التسديد.
  - نوعية السلعة.

فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الابتدائية إضافة إلى معلومات الفاتورة الرسمية.[1]

- **الفاتورة القنصلية**: الفاتورة المستعملة وهي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع والتي تتم تحت مراقبة القنصلية.

[1] نفس المرجع.

- **وثائق النقل:**

- **النقل البحري:** الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل مع الدول الأوروبية فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري يتم بوصل إيداع بالنسبة لمدة النقل ووقت انطلاق الباخرة.
- **النقل الجوي**: فإن نقل السلعة عن طريق الطائرة.
- **النقل البري:** ويتم بين حدود الدول، فهذه العملية تكون عن طريق السيارات.

ت. **مصلحة الصندوق**: وتقوم بـ 5 عمليات وهي:

* **عمليات الدفع**: من إيداعات نقدية أو إيداعات الصكوك والأوراق التجارية.
* **عمليات السحب** : من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص آخر أو من قبل البنك كالعمولات.
* **عمليات التحويل:** أي نقل المبالغ من حساب لحساب في نفس البنك أو إلى حساب بنك آخر.
* **عمليات المقاصة والمحفظة:** تجري في قسم المقاصة والمحفظة بإجراء علمية المقاصة مع البنوك المحلية وكذا تحصيل التسبيقات والأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون ونعني بالمقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها ويجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.
* **إعداد اليوميات والإحصائيات والمراجعة:** يقوم بها قسم اليوميات والإحصائيات والمراجعة من متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة وإعداد الإحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

ث. **مصلحة التعهدات**: هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:

* **قسم أمانة التعهدات**: تقوم بدراسة الملفات القروض بشتى أنواعها ومتابعة تنفيذها وتسديدها.
* **قسم الشؤون القانونية والمنازعات** : تقوم بإشعار أصحابها بالقروض إضافة إلى المتابعة القضائية وتسوية حسابات الأموات والمفقودين كما تقوم بفتح حسابات جدد للزبائن وتجميد حسابات أخرى.
* **تسيير الدراسات وتحليل الأخطار والنشاط التجاري**: يقوم هذا القسم بدراسة أخطار القروض بشتى أنواعها إضافة إلى السهر على تنمية الوكالة والمساهمة في جلب الزبائن الجدد وبالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.[1]

المبحث الثالث: الدراسة البنكية لمشروع استثماري.

المطلب الأول: تقديم المشروع.

يحتوي المشروع على هيكل استقبال يقع في وسط المدينة وهو في طور التجهيز لإيواء المعدات هذه العيادة تفسح المجال لنشاط المروجين حيث تم دراستها بعناية وكانت موضوع تقييم من قبل شركة فردية معتمدة متخصصة في المساعدة الفنية والدراسات العقارية مع المكتب الرئيسي في القبة ـ الجزائر العاصمة ـ

[1] نفس المرجع.

تبلغ مساحة قاعدة هذا المبنى 670 مترًا مربعًا، ويتكون من طابق تحت الأرض، والطابق الأرضي، وأخيرا طابق أول مع شرفات، وشرفة بمساحة بناء إجمالية تبلغ 1049 متر مربع.

التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل المكتب:

- **العرض المالي:**

معدات التصوير 330.066.168.20 DA Total

معدات المختبرات 21.748.826.77 DA Total

وسيلة المواصلات 29.687.900.00 DA Total

أثاث ومعدات المكتب 24.581.580.00 DA Total

المعدات الأمنية 2.148.000.00 DA Total

تكلفة الاستثمار

678.194.776.43 DA

- **العرض المحاسبي:**

تتكون وصفة هذا المشروع من فحوصات وتحاليل طبية تتكون من ماسح التصوير بالرنين المغناطيسي، وتصوير الثدي بالأشعة السينية، وتصوير صدى أمراض النساء، وتحاليل التقارب.

يتم حساب معدل الدوران على أساس 12 ساعة/يوم، و 300 يوم عمل في السنة، بالإضافة إلى معايير المعدات التي توفرها لنا الشركات كمنتج.

أ. الاستهلاكات

البيان	القيمة السنوية	ملاحظات
ـ لقطات من الامتحانات.	52.500.000	تمثل هذه المصاريف 11% مقارنة بالدوران لأن المعدات الرقمية المدعومة بالبرمجيات اليوم هي التي تعطي النتائج بالطبع النتيجة متروكة للأطباء المتخصصين.
ـ كاشف المختبر.	6.350.000	
ـ كهرباء.	1.840.000	
ـ الماء.	500.000	
ـ مكتب توريد.	1.350.000	
ـ منتجات الصيانة.	550.000	
المجموع	63.090.000	

ب. جدول التكاليف:

البيان	المبلغ	النسبة%
ـ الاهتلاكات.	63.090.000.00	%36.11
ـ خدمات.	10.900.000.00	%6.23
ـ تكاليف الموظفين.	4.544.900.00	%2.60
ـ ضرائب.	5.632.500.00	%3.23
ـ تكاليف مالية.	5.632.500.00	%3.23
ـ الاستهلاكات.	84.899.611.00	%48.50
المجموع	174.709.511.00	%100

المطلب الثاني: الميزانية المختصرة لخمس سنوات

الأصول	N	الخصوم	N
الأصول غير جارية ـ تثبيتات معنوية ـ تثبيتات عينية. ـ أراضي. ـ بناءات. ـ التثبيتات الجاري انجازها. ـ التثبيتات المالية. ـ السندات موضوعة المعادلة. ـ المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة. ـ السندات الأخرى. ـ القروض والأصول المالية الأخرى غير المؤجلة.	26.996.230.100	ـ رؤوس أموال خاصة. ـ رأس مال الصادر. ـ رأس مال غير مطلوب ـ الاحتياطات المدمجة. ـ فارق إعادة التقييم. ـ فارق المعادلة. ـ النتيجة الصافية. ـ رؤوس أموال خاصة أخرى، ترحيل من جديد. ـ حصة الشركة المدمجة ـ حصة ذوي الأقلية	100.000 316.050.489
مجموع الأصول غير الجارية	593.295165.00	مجموع I	315.150.489.00

الأصول الجارية. ـ مخ ومنتجات. ـ الاستخدامات المماثلة. ـ الزبائن. ـ المدينون الآخرون. ـ الضرائب. ـ الموجودات وما يماثلها. ـ توظيفات وأصول مالية جارية. ـ الخزينة	12.000.000.00 150.000.000.00 8.050.100.00	ـ الخصوم غير جارية. ـ القروض والديون المالية. ـ الضرائب المؤجلة والمرصود عنها. ـ الديون الأخرى غير الجارية. ـالمؤونات.	408.194.776.00
مج الأصول الجارية	390.050.100.00	مجموع الأصول غير جارية	408.194.776.00
مج الأصول	983.345.265.00	الخصوم الجارية	
		ـ الموردوت والحسابات الملحقة. ـ الضرائب. الديون الأخرى. خزينة الخصوم.	260.000.000.00
		مجموع الخصوم الجارية	260.000.000.00
		المجموع العام للخصوم	983.345.265.00

الأصول	N	الخصوم	N
الأصول غير جارية ـ تثبيتات معنوية ـ تثبيتات عينية. ـ أراضي. ـ بناءات. ـ التثبيتات الجاري انجازها. ـ التثبيتات المالية.	 242.966.071.00 265.429.483.00 	ـ رؤوس أموال خاصة. ـ رأس مال الصادر. ـ رأس مال غير مطلوب ـ الاحتياطات المدمجة. ـ فارق إعادة التقييم. ـ فارق المعادلة. ـ النتيجة الصافية. ـ رؤوس أموال خاصة	100.000.00 370.130.249.00

ـ السندات موضوعة المعادلة. ـ المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة. ـ السندات الأخرى. ـ القروض والأصول المالية الأخرى غير المؤجلة.		أخرى، ترحيل من جديد. ـ حصة الشركة المدمجة ـ حصة ذوي الأقلية	
مجموع الأصول غير الجارية	508.395.554.00	مجموع I	370.230.249.00
الأصول الجارية. ـ مخزونات ومنتجات. ـ الاستخدامات المماثلة. ـ الزبائن. ـ المدينون الآخرون. ـ الضرائب. ـ الأصول الأخرى الجارية ـ الموجودات وما يماثلها. ـ توظيفات وأصول مالية جارية. ـ الخزينة	 12.300.000.00 149.620.000.00 8.600.000.00 277.870.515.00	ـ الخصوم غير جارية. ـ القروض والديون المالية. ـ الضرائب المؤجلة والمرصود عنها. ـ الديون الأخرى غير الجارية. ـالمؤونات.	326.555.820.00
مج الأصول الجارية	448.390.515.00	مجموع الخصوم غير جارية	326.555.820.00
مج العام للأصول	956.786.069.00	الخصوم الجارية ـ الموردوت والحسابات الملحقة. ـ الضرائب. الديون الأخرى. خزينة الخصوم.	260.000.000.00
		مجموع الخصوم الجارية	260.000.000.00

المجموع العام للخصوم	956.786.069.00

الأصول	N	الخصوم	N
الأصول غير جارية - تثبيتات معنوية - تثبيتات عينية. - أراضي. - بناءات. - التثبيتات الجاري انجازها. - التثبيتات المالية. - السندات موضوعة المعادلة. - المساهمات الأخرى - حسابات الدائنة الملحقة. - السندات الأخرى. - القروض والأصول المالية الأخرى غير المؤجلة.	 229.467.956.00 194.027.987.00	- رؤوس أموال خاصة. - رأس مال الصادر. - رأس مال غير مطلوب - الاحتياطات المدمجة. - فارق إعادة التقييم. - فارق المعادلة. - النتيجة الصافية. - رؤوس أموال خاصة أخرى، ترحيل من جديد. - حصة الشركة المدمجة - حصة ذوي الأقلية	100.000.00 420.153.235.00
مجموع الأصول غير الجارية	423.495.943.00	مجموع I	420.253.235.00
الأصول الجارية. - مخزونات ومنتجات. - الاستخدامات المماثلة. - الزبائن. - المدينون الآخرون. - الضرائب. - الأصول الأخرى الجارية - الموجودات وما يماثلها.	 13.000.000.00 146.800.000.00	- الخصوم غير جارية. - القروض والديون المالية. - الضرائب المؤجلة والمرصود عنها. - الديون الأخرى غير الجارية. -المؤونات.	244.916.865.00

ـ توظيفات وأصول مالية جارية. ـ الخزينة	341.874.157.00		
مج الأصول الجارية	501.674.157.00	مجموع الخصوم غير جارية	244.916.865.00
مج العام للأصول	925.170.100.00	الخصوم الجارية ـ الموردوت والحسابات الملحقة. ـ الضرائب. الديون الأخرى. خزينة الخصوم.	260.000.000.00
		مجموع الخصوم الجارية	260.000.000.00
		المجموع العام للخصوم	925.170.100.00

الأصول	N	الخصوم	N
الأصول غير جارية ـ تثبيتات معنوية ـ تثبيتات عينية. ـ أراضي. ـ بناءات. ـ التثبيتات الجاري انجازها. ـ التثبيتات المالية. ـ السندات موضوعة المعادلة. ـ المساهمات الأخرى ـ حسابات الدائنة الملحقة. ـ السندات الأخرى. ـ القروض والأصول	 215.969.841.00 122.626.491.00	ـ رؤوس أموال خاصة. ـ رأس مال الصادر. ـ رأس مال غير مطلوب ـ الاحتياطات المدمجة. ـ فارق إعادة التقييم. ـ فارق المعادلة. ـ النتيجة الصافية. ـ رؤوس أموال خاصة أخرى، ترحيل من جديد. ـ حصة الشركة المدمجة ـ حصة ذوي الأقلية	100.000.00 472.068.250.00

المالية الأخرى غير المؤجلة.			
مجموع الأصول غير الجارية	338.596.332.00	مجموع I	472.168.250.00
الأصول الجارية. ـ مخزونات ومنتجات. ـ الاستخدامات المماثلة. ـ الزبائن. ـ المدينون الآخرون. ـ الضرائب. ـ الأصول الأخرى الجارية ـ الموجودات وما يماثلها. ـ توظيفات وأصول مالية جارية. ـ الخزينة	13.000.000.00 146.800.000.00 341.874.157.00	ـ الخصوم غير جارية. ـ القروض والديون المالية. ـ الضرائب المؤجلة والمرصود عنها. ـ الديون الأخرى غير الجارية. ـالمؤونات.	163.277.910.00
مج الأصول الجارية	471.950.217.00	مجموع الخصوم غير جارية	163.277.910.00
مج العام للأصول	895.446.160.00	الخصوم الجارية ـ الموردوت والحسابات الملحقة. ـ الضرائب. الديون الأخرى. خزينة الخصوم.	260.000.000.00
		مجموع الخصوم الجارية	260.000.000.00
		المجموع العام للخصوم	895.446.160.00

الأصول	N	الخصوم	N
الأصول غير جارية - تثبيتات معنوية - تثبيتات عينية. - أراضي. - بناءات. - التثبيتات الجاري انجازها. - التثبيتات المالية. - السندات موضوعة المعادلة. - المساهمات الأخرى - حسابات الدائنة الملحقة. - السندات الأخرى. - القروض والأصول المالية الأخرى غير المؤجلة.	 202.471.726.00 51.224.995.00	- رؤوس أموال خاصة. - رأس مال الصادر. - رأس مال غير مطلوب - الاحتياطات المدمجة. - فارق إعادة التقييم. - فارق المعادلة. - النتيجة الصافية. - رؤوس أموال خاصة أخرى، ترحيل من جديد. - حصة الشركة المدمجة - حصة ذوي الأقلية	100.000.00 528.265.334.00
مجموع الأصول غير الجارية	253.696.721.00	مجموع I	528.365.334.00
الأصول الجارية. - مخزونات ومنتجات. - الاستخدامات المماثلة. - الزبائن. - المدينون الآخرون. - الضرائب. - الأصول الأخرى الجارية - الموجودات وما يماثلها. - توظيفات وأصول مالية جارية. - الخزينة	 15.600.000.00 150.000.000.00 450.707.568.00	- الخصوم غير جارية. - القروض والديون المالية. - الضرائب المؤجلة والمرصود عنها. - الديون الأخرى غير الجارية. -المؤونات.	81.638.955.00

مج الأصول الجارية	616.307.569.00	مجموع الخصوم غير جارية	81.638.955.00
مج العام للأصول	870.004.289.00	الخصوم الجارية - الموردوت والحسابات الملحقة. - الضرائب. الديون الأخرى. خزينة الخصوم.	260.000.000.00
		مجموع الخصوم الجارية	260.000.000.00
		المجموع العام للخصوم	870.004.289.00

جدول حساب النتائج (N):

البيان	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة	490.750.000.00	
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون.		
الإنتاج المثبت		
إيعانات الاستغلال		
1 - إنتاج السنة المالية	490.750.000.00	
المشتريات المستهلكة.	63.090.000.00	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	10.900.000.00	
2 - استهلاك السنة المالية	73.990.000.00	
3 - القيمة المضافة للاستغلال	416.760.000.00	
أعباء المستخدمين.	4.554.900.00	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	5.632.500.00	
4 - إجمالي فائض الاستغلال	406.582.600.00	
المنتوجات العملياتية الأخرى		
الأعباء العملياتية الأخرى		
مخصصات الاهتلاكات و م و خ القيمة.	84.899.611.00	
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونة.		
5 - النتيجة العملياتية	321.682.989,00	

المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	5.632.500,00	
6 - النتيجة المالية	5.632.500,00	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب	316.050.489,00	
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة		
مجموع منتوجات الأنشطة العادية		
مجموع أعباء الأنشطة العادية.		
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
عناصر غير عادية – منتوجات		
عناصر غير عادية – أعباء		
9 - النتيجة غير العادية		
10 - صافي نتيجة السنة المالية	316.050.489,00	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

جدول حساب النتائج (N+1)

البيان	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة	551.825.000,00	
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون.		
الإنتاج المثبت		
إيعانات الاستغلال		
1 - إنتاج السنة المالية	551.825.000,00	
المشتريات المستهلكة.	69.399.000,00	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	11.990.000,00	
2 - استهلاك السنة المالية	81.389.000,00	
3 - القيمة المضافة للاستغلال	470.436.000,00	
أعباء المستخدمين.	5.010.390,00	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	6.195.750,00	
4 - إجمالي فائض الاستغلال	459.229.860,00	
المنتوجات العملياتية الأخرى		
الأعباء العملياتية الأخرى		
مخصصات الاهتلاكات و م و خ القيمة.	84.899.611.00	

استرجاع على خسائر القيمة والمؤونة.		
5 - النتيجة العملياتية	374.330.249,00	
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	4.200.000,00	
6 - النتيجة المالية	4.200.000,00	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب	370.130.249,00	
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة		
مجموع منتوجات الأنشطة العادية		
مجموع أعباء الأنشطة العادية.		
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
عناصر غير عادية – منتوجات		
عناصر غير عادية – أعباء		
9 - النتيجة غير العادية		
10 - صافي نتيجة السنة المالية	370.130.249,00	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

جدول حساب النتائج (N+2)

البيان	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة	607.007.500,00	
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون.		
الإنتاج المثبت		
إيعانات الاستغلال		
1 - إنتاج السنة المالية	607.007.500,00	
المشتريات المستهلكة.	73.338.900,00	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	13.189.000,00	
2 - استهلاك السنة المالية	86.527.900,00	
3 - القيمة المضافة للاستغلال	520.479.600,00	
أعباء المستخدمين.	5.511.429,00	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	6.815.325,00	
4 - إجمالي فائض الاستغلال	508.152.846,00	
المنتوجات العملياتية الأخرى		

الأعباء العملياتية الأخرى		
مخصصات الاهتلاكات و م و خ القيمة.	84.899.611.00	
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونة.		
5 - النتيجة العملياتية	423.253.235,00	
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	3.100.000,00	
6 - النتيجة المالية	3.100.000,00	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب	420.153.235,00	
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة		
مجموع منتوجات الأنشطة العادية		
مجموع أعباء الأنشطة العادية.		
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
عناصر غير عادية – منتوجات		
عناصر غير عادية – أعباء		
9 - النتيجة غير العادية		
10 - صافي نتيجة السنة المالية	420.153.235,00	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

جدول حساب النتائج (N+3)

البيان	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة	667.708.250,00	
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون.		
الإنتاج المثبت		
إيعانات الاستغلال		
1 - إنتاج السنة المالية	667.708.250,00	
المشتريات المستهلكة.	80.672.790,00	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	14.507.900,00	
2 - استهلاك السنة المالية	95.180.690,00	
3 - القيمة المضافة للاستغلال	572.527.560,00	
أعباء المستخدمين.	60.062.572,00	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	7.496.857,00	

4 - إجمالي فائض الاستغلال	558.968.131,00	
المنتوجات العملياتية الأخرى		
الأعباء العملياتية الأخرى		
مخصصات الاهتلاكات و م و خ القيمة.	84.899.611.00	
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونة.		
5 - النتيجة العملياتية	474.068.520,00	
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	2.000.000,00	
6 - النتيجة المالية	2.000.000,00	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب	472.068.250,00	
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة		
مجموع منتوجات الأنشطة العادية		
مجموع أعباء الأنشطة العادية.		
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
عناصر غير عادية – منتوجات		
عناصر غير عادية – أعباء		
9 - النتيجة غير العادية		
10 - صافي نتيجة السنة المالية	472.068.250,00	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

جدول حساب النتائج (N+4)

البيان	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة	734.479.075,00	
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون.		
الإنتاج المثبت		
إيعانات الاستغلال		
1 - إنتاج السنة المالية	734.479.075,00	
المشتريات المستهلكة.	88.740.069,00	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	15.958.690,00	
2 - استهلاك السنة المالية	104.698.759,00	
3 - القيمة المضافة للاستغلال	629.780.316,00	

أعباء المستخدمين.	6.668.829,00	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	8.246.542,00	
4 - إجمالي فائض الاستغلال	614.864.945,00	
المنتوجات العملياتية الأخرى		
الأعباء العملياتية الأخرى		
مخصصات الاهتلاكات و م و خ القيمة.	84.899.611.00	
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونة.		
5 - النتيجة العملياتية	529.965.334,00	
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	700.000,00	
6 - النتيجة المالية	700.000,00	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب	529.265.334,00	
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة		
مجموع منتوجات الأنشطة العادية		
مجموع أعباء الأنشطة العادية.		
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
عناصر غير عادية – منتوجات		
عناصر غير عادية – أعباء		
9 - النتيجة غير العادية		
10 - صافي نتيجة السنة المالية	529.265.334,00	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: تقييم المشروع.

* **ظروف استثنائية غير متوقعة:**

يتوقع المدير نفقات سنوية قدرها 5.632.500,00 دج، أي بمعدل 1%.

الاستهلاك: يتم الاستهلاك المبني على مدى 20 سنة أي بمعدل 5% في السنة، يتم إطفاء معدات التصوير والمختبر على مدى 10 سنوات، أي بمعدل 5% في السنة، يتم إطفاء معدات النقل على مدى 7 سنوات أي بمعدل 15 % في السنة، يتم إطفاء أثاث المكاتب ومعدات الأمن على مدى 10 سنوات أي بمعدل 10% في

السنة وبالتالي فإن معدل الاستهلاك الإجمالي هو 10% سنويا على جميع الاستثمارات، مما يعطينا رسوما قدرها 84.899.611,00 دينارا جزائريا سنويا.

* **الربح والفائدة:**

يكون الربح الناتج عن النشاط على مدار العام 316.050.489,00 DA =174.709.511,00=490.750.000,00 أي بمعدل 64.40% دون احتساب التقدير غير الواضح والذي سيكون 316.050.489,00 DA = 400.250.100,00 والتي تمثل 98.23% هذا السعر المقدر للغاية يطمئن المصرفي لأنه عمليا في نهاية السنة الثانية من النشاط يمكن للمقرض أن يسدد.

يتطلب مركز التصوير ومختبر التحليل موظفين متخصصين مؤهلين تأهيلاً عاليًا، من الجانب الطبي والإداري واللوجستي.

خلاصة الفصل:

لطالما أدت البنوك دورها على أكمل وجه وفي الحقيقة تنطبق هذه النظرة على البنك الجزائري BNA وهذا الأخير كان في المستوى المطلوب يدفع عجلة التنمية وهذا بمنح القروض بمختلف أنواعها وخاصة قروض الاستثمار بالإضافة إلى وسائل الدفع المتعددة ووضعها تحت تصرف الزبائن وإتباع أساليب حديثة لتسهيل هذه العمليات.

وهذا ما حاولنا أن نبرزه من خلال دراستنا التطبيقية في إحدى بنوك BNA بولاية مستغانم لنشرح كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية في هذه المنشأة، ونأمل من خلال التجربة أننا أعطينا فكرة ولو مختصرة عن الأهمية التي تحققها المنشأة من خلال ذلك والضمانات التي تقدمها في تمويل المشاريع وخدمة العملاء المتعاملين معها.

خاتمة

خاتمة:

تتمثل إشكالية الموضوع المعالج حول دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني وقد تطرقنا إلى أهم أنواع المؤسسات المالية ووظائفها الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى الوطني والدولي على حد سواء، كما قمنا بتقديم التمويل من حيث المفهوم وإلى سياسة الإقراض من حيث شروطها ومن ثم دور البنوك بين الماضي والحاضر.

ولقد استهدف هذا البحث إبراز دور البنوك والمؤسسات المالية وكيفية مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني وانطلاقا من اعتقادنا بأن دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية، يتطلب تأصيلاً نظريا يزيح جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا باستعراض دراسة نظرية للمؤسسات المالية من حيث تعرضنا لماهية ووظائف المؤسسات المالية ولاحظنا أن هذه الوظائف تحدد حسب تطور البلد، كما تعرضنا أيضا إلى البنوك وماهيتها وأنواعها ووظائفها المختلفة، وكذا استعرضنا ماهية التمويل والإقراض وكل من شروطه حسب قوانين كل بنك.

النتائج العامة للدراسة:

وبعد ذلك تطرقنا إلى دور البنوك في تفعيل النظام المصرفي وذلك بشرح دور البنوك والمؤسسات المالية قبل وبعد إصلاحات 1990.

ولقد عززنا دراستنا النظرية بدراسة تطبيقية وكان مثالنا عن ذلك البنك الوطني الجزائري وهذه الدراسة سمحت لنا بالإجابة عن الإشكالية الرئيسية التي طرحنها في المقدمة والمتمثلة في دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، ونقول أن هذه الأخيرة تعتمد على تمويل الاستثمار بما فيه القروض طويلة ومتوسطة الأجل، وعلى تمويل الاستغلال بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

ومن خلال هذا نستنتج أن هناك نوعين من التمويل وكل نوع متعلق بالمشروع المراد تحقيق، وأن القرض لا يعطى بطريقة عشوائية وإنما بتوفر عدة شروط والتي سبق وأن قمنا بشرحها كما لاحظنا أنه يمكن للبنك التدخل في إدارة المشروع في حالة كونه شريكا للمؤسسة لكن في معظم الحالات يعتبر مقرضا فقط.

وهكذا أحيط هذا الموضوع بجوانب عدة تسمح بأخذ نظرة عامة حول البنوك وأهميتها في وقتنا المعاصر بحيث يمكن القول بأنه لا يوجد اقتصاد من دون مصارف.

نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى**: توصلنا إلى الحكم بصحة هذه الفرضية، لأن البنوك والمؤسسات المالية دورا هاما في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالموارد المالية من خلال عمليات التمويل وإقراض تحت شروط البنك.

- **الفرضية الثانية:** الفرضية صحيحة، حيث أن وظائف المؤسسات المالية والبنوك خاصة الائتمان وتمويل وذلك من خلال تقنيات وإجراءات محكمة في سياستها الإقتراضية التي تتبعها لتحقيق التنمية.
- **الفرضية الثالثة** : فرضية صحيحة، لأن البنوك تعتمد على مصدرين للتمويل ألا وهما المصادر الداخلية والتي تتمثل في التمويل الذاتي والذي تطرقنا إليه في الفصل الثاني وهو أحد هذه المصادر طبعا لا يوجد فقط التمويل الذاتي وتوجد أيضا المصادر الخارجية وهي مشروحة أيضا سابقا.

التوصيات:

يمكن القول أن المؤسسات المالية والبنوك بصفة خاصة مازالت ضعيفة الأداء تحتاج إلى مجهودات كبيرة لكي يتوفر فيها تطورات وأجواء تنافسية والمساعدة في تنمية القدرات التنافسية لتتمكن من مواجهة البنوك العالمية ومن أهم التوصيات:

- يجب على الدولة الجزائرية توضيح السياسات الخاصة بالنظام الهيكلي والمؤسسات للبنوك خاصة العمومية، وهذا عن طريق فتح رأس مالها من أجل الزيادة في التنمية
- إعادة تأهيل البنوك العمومية، توسيع وظائفها وخدماتها لأن وظائفها محدودة إذا تكتفي البنوك الجزائرية بتقديم خدمات كلاسيكية على غرار وظيفة الإقراض وقبول الودائع.
- العمل على تأهيل الإطار البشري والكفاءة البشرية وترقية أدائه بما يحقق أهداف المؤسسات المالية والبنوك.
- تفعيل أداء السوق المالي لأنه ذو علاقة وطيدة بالمؤسسات المالية.

آفاق الدراسة:

يبقى موضوع البنوك والمؤسسات المالية مجالا مفتوحا لدراسات أخرى أكثر تخصصا، وهذا باستعمال أدوات مختلفة غير مستعملة في هذا البحث، لمراقبة دور البنوك والمؤسسات المالية يمكن أن تعمل على تحديد الأهمية الاقتصادية بدقة والتي لم تتمكن من استعمالها وكذا التوغل في الاقتصاد الوطني وذلك راجع إلى الصعوبة الكبيرة في الحصول على المعلومات والمراجع.

من خلال دراستنا فقد تولدت لنا مواضيع نراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة وهي:

- ✓ استراتيجية المؤسسات المالية لمواجهة ظاهرة العولمة.
- ✓ أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية الساسة النقدية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **المذكرات**

- بن حوة عبد الله، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، رسالة ماستر، 2012.
- صادق سعيدات، تومي زرياني، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية (حالة بنك وطني جزائري BNA، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، 2013.
- قورين بختة، البنوك التجارية وتمويل المشاريع، مذكرة ليسانس، دفعة 2004.
- معوش خالد، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، رسالة ماستر، 2018.

❖ **المجلات:**

- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، 2020.
- مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 26(2).

❖ **مواقع إلكترونية:**

الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري BNA sec.dg@bna.DZ.

❖ **مصادر أخرى:**

- المؤسسات المالية مفاهيم ومنطلقات أساسية، كلية الإدارة والاقتصاد.
- وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم.

الملاحق

ETUDE TECHNICO ECONOMIQUE

CREATION D'UNE CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUES SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI

Etude Présentée
A. BENBERNOU – Mostaganem
Commissaires aux Comptes
Mostaganem

PROMOTEUR:
BELKHARROUBI Abderrahmane
BELKHARROUBI Aziz Mohamed
44,Rue Bensaadoune Menouer
Mostaganem

Sarl Clinique de Diagnostic
BELKHARROUBI
Ave Ould Abbes Bensaadoune
Mostaganem
RC: 17 B 0783748-27/00

SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC
BELKHARROUBI
28, Avenue Ould Aïssa Belkacem
Mostaganem

Mostaganem, le 07 Janvier 2018

البنك الوطني الجزائري
وكالة مستغانم 871
22 AVR. 2018
البريد الوارد
Courrier Arrivé

A
Monsieur le Directeur de la BNA
Agence 871 -MOSTAGANEM

OBJET : - D/Crédit d'investissement CMT.

Monsieur le Directeur,

Nous avons l'honneur de vous introduire un dossier complet en vue d'une demande de Crédit d'Investissement à moyen terme d'une valeur de 408.194.776,43DA sur un coût total de 678.194.776,43 DA qui représente 60 %.

Le crédit sollicité est avec votre consentement est d'une durée de moyen terme soit sur dix ans avec trois années de différées.

L'exploitation de l'activité comme démontre dans notre étude nous permet d'être confiant pour la régularité de notre remboursement

Nous projetons la création d'une Clinique de diagnostic Laboratoire et Radiologie numérique pour laquelle le bâtiment qui abritera l'activité est existant d'un bien personnel qui nécessite quelques aménagements.

A votre entière disposition pour d'amples renseignements, veuillez croire, Monsieur le Directeur, à nos meilleures salutations.

BELKHARROUBI Abderrahmane Séraj

Sarl Clinique de Diagnostic
BELKHARROUBI
Ave Ould Aïssa Belkacem
Mostaganem
RC: 17 B 07[illegible]

الملحق رقم 01:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S

IDENTIFIANT FISCAL

ARTICLE D'IMPOSITION

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

ACTIF

	NOTE	N Brut	N Amort/Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtimens		269 962 301,00	13 498 115,00	256 464 186,00	
Autres immobilisations corporelles		408 232 475,00	71 401 496,00	336 830 979,00	
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres Participations et créances rattachées					
Autres Titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		678 194 776,00	84 899 611,00	593 295 165,00	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		12 000 000,00		12 000 000,00	
Créances et emplois assimilés					
Clients		150 000 000,00		150 000 000,00	
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés		8 050 100,00		8 050 100,00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		220 000 000,00		220 000 000,00	
TOTAL ACTIF COURANT		390 050 100,00		390 050 100,00	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 068 244 876,00	84 899 611,00	983 345 265,00	

الملحق رقم 02:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N I S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

PASSIF

	NOTE	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
(Capital émis (ou compte d'exploitation		100 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation)			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		316 050 489,00	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL I		315 150 489,00	
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		408 194 776,00	
(Impôts (différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIF NON COURANTS II		408 194 776,00	
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes		260 000 000,00	
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIF COURANTS III		260 000 000,00	
TOTAL GENERAL PASSIF		983 345 265,00	

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

المحلق رقم 03:

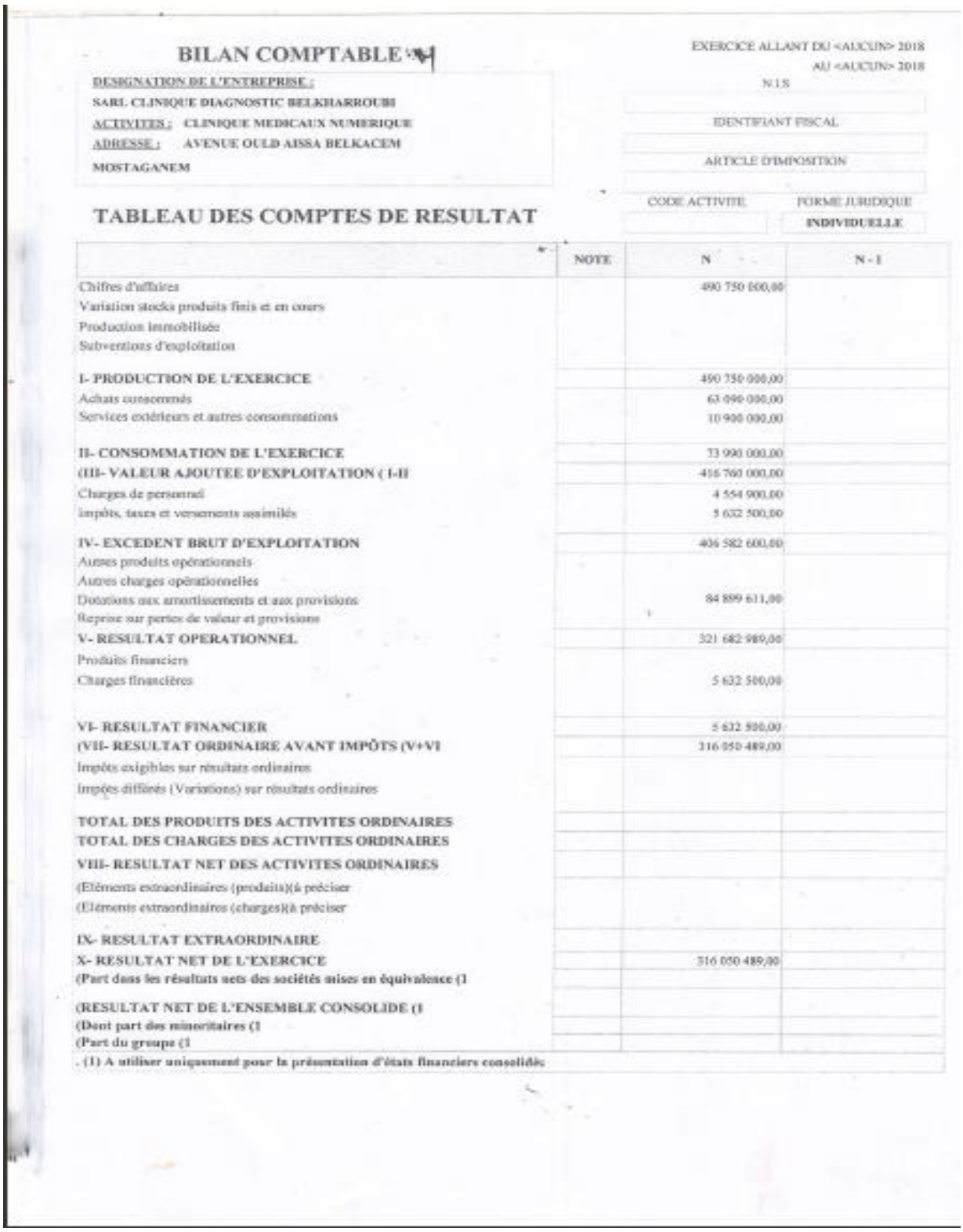

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

	NOTE	N	N - 1
Chiffres d'affaires		490 750 000,00	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		490 750 000,00	
Achats consommés		63 000 000,00	
Services extérieurs et autres consommations		10 900 000,00	
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		73 900 000,00	
(III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II		416 760 000,00	
Charges de personnel		4 554 900,00	
Impôts, taxes et versements assimilés		5 632 500,00	
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		406 582 600,00	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements et aux provisions		84 899 611,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		321 682 989,00	
Produits financiers			
Charges financières		5 632 500,00	
VI- RESULTAT FINANCIER		5 632 500,00	
(VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V+VI		316 050 489,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
(Eléments extraordinaires (produits)(à préciser			
(Eléments extraordinaires (charges)(à préciser			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		316 050 489,00	
(Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1			
(RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1			
(Dont part des minoritaires (1			
(Part du groupe (1			

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 04:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

ACTIF

	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		269 962 301,00	26 996 230,00	242 966 071,00	
Autres immobilisations corporelles		408 232 475,00	142 802 992,00	265 429 483,00	
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres Participations et créances rattachées					
Autres Titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		678 194 776,00	169 799 222,00	508 395 554,00	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		12 300 000,00		12 300 000,00	
Créances et emplois assimilés					
Clients		149 620 000,00		149 620 000,00	
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés		8 600 000,00		8 600 000,00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		220 000 000,00		277 870 515,00	
TOTAL ACTIF COURANT		390 050 100,00		448 390 515,00	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 068 244 876,00	84 899 611,00	956 786 069,00	

الملحق رقم 05:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

PASSIF

	NOTE	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES		100 000,00	
(Capital émis (ou compte d'exploitation			
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		370 130 249,00	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL I		370 230 249,00	
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		326 555 820,00	
(Impôts (différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIF NON COURANTS II		326 555 820,00	
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes		260 000 000,00	
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIF COURANTS III		260 000 000,00	
TOTAL GENERAL PASSIF		958 786 069,00	

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 06:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICALE NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N I S

IDENTIFIANT FISCAL

ARTICLE D'IMPOSITION

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

	NOTE	N	N - 1
Chiffres d'affaires		551 825 000,00	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		551 825 000,00	
Achats consommés		69 399 000,00	
Services extérieurs et autres consommations		11 990 000,00	
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		81 389 000,00	
(III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II		470 436 000,00	
Charges de personnel		5 010 390,00	
Impôts, taxes et versements assimilés		6 195 750,00	
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		459 229 860,00	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements et aux provisions		84 899 611,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		374 330 249,00	
Produits financiers			
Charges financières		4 200 000,00	
VI- RESULTAT FINANCIER		4 200 000,00	
(VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V+VI		370 130 249,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
(Eléments extraordinaires (produits)à préciser			
(Eléments extraordinaires (charges)à préciser			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		370 130 249,00	
(Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1			
(RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1			
(Dont part des minoritaires (1			
(Part du groupe (1			

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés .

الملحق رقم 07:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 201
AU <AUCUN> 201

N I S

IDENTIFIANT FISCAL

ARTICLE D'IMPOSITION

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

ACTIF

	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		269 962 201,00	40 494 345,00	229 467 956,00	
Autres immobilisations corporelles		408 232 475,00	214 204 488,00	194 027 987,00	
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres Participations et créances rattachées					
Autres Titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		678 194 776,00	254 698 833,00	423 495 943,00	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		13 000 000,00		13 000 000,00	
Créances et emplois assimilés					
Clients		146 800 000,00		146 800 000,00	
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		341 874 157,00		341 874 157,00	
TOTAL ACTIF COURANT		501 674 157,00		501 674 157,00	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 179 868 933,00	254 698 833,00	925 170 100,00	

الملحق رقم 08:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

PASSIF

	NOTE	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES		100 000,00	
(Capital émis (ou compte d'exploitation			
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		420 153 235,00	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL I		420 253 235,00	
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		244 916 865,00	
(Impôts (différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIF NON COURANTS II		244 916 865,00	
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes		260 000 000,00	
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIF COURANTS III		260 000 000,00	
TOTAL GENERAL PASSIF		925 170 100,00	

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 09:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

	NOTE	N	N - 1
Chifres d'affaires		607 007 500,00	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		607 007 500,00	
Achats consommés		73 238 900,00	
Services extérieurs et autres consommations		13 189 000,00	
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		86 527 900,00	
(III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II		520 479 600,00	
Charges de personnel		5 511 429,00	
Impôts, taxes et versements assimilés		6 815 325,00	
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		508 152 846,00	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements et aux provisions		84 899 611,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		423 253 235,00	
Produits financiers			
Charges financières		3 100 000,00	
VI- RESULTAT FINANCIER		3 100 000,00	
(VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V+VI		420 153 235,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
(Eléments extraordinaires (produits)(à préciser			
(Eléments extraordinaires (charges)(à préciser			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		420 153 235,00	
(Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (I			
(RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (I			
(Dont part des minoritaires (I			
(Part du groupe (I			

. (I) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 10:

BILAN COMPTABLE N+3

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 201
AU <AUCUN> 201
N 15

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD ABSA BELKACEM
MOSTAGANEM

IDENTIFIANT FISCAL

ARTICLE D'IMPOSITION

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

ACTIF

	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		269 962 301,00	53 992 460,00	215 969 841,00	
Autres immobilisations corporelles		408 232 475,00	285 605 984,00	122 626 491,00	
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres Participations et créances rattachées					
Autres Titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		678 194 776,00	339 598 444,00	338 596 332,00	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		13 000 000,00		13 000 000,00	
Créances et emplois assimilés					
Clients		146 800 000,00		146 800 000,00	
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		341 874 157,00		341 874 157,00	
TOTAL ACTIF COURANT		471 950 217,00		471 950 217,00	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 150 144 993,00	254 698 833,00	895 446 160,00	

الملحق رقم 11:

BILAN COMPTABLE N+3

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N I S

IDENTIFIANT FISCAL

ARTICLE D'IMPOSITION

CODE ACTIVITE | FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

PASSIF

	NOTE	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES		100 000,00	
(Capital émis (ou compte d'exploitation			
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		472 068 250,00	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL I		472 168 250,00	
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		163 277 910,00	
(Impôts (différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIF NON COURANTS II		163 277 910,00	
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes		260 000 000,00	
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIF COURANTS III		260 000 000,00	
TOTAL GENERAL PASSIF		895 446 160,00	

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 12:

BILAN COMPTABLE N+3

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

	NOTE	N	N - 1
Chiffres d'affaires		667 708 250,00	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		667 708 250,00	
Achats consommés		80 672 790,00	
Services extérieurs et autres consommations		14 507 900,00	
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		95 180 690,00	
(III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II		572 527 560,00	
Charges de personnel		6 062 572,00	
Impôts, taxes et versements assimilés		7 496 857,00	
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		558 968 131,00	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements et aux provisions		84 899 611,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		474 068 520,00	
Produits financiers			
Charges financières		2 000 000,00	
VI- RESULTAT FINANCIER		2 000 000,00	
(VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V+VI		472 068 250,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
(Eléments extraordinaires (produits)(à préciser			
(Eléments extraordinaires (charges)(à préciser			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		472 068 250,00	
(Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1			
(RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1			
(Dont part des minoritaires (1			
(Part du groupe (1			

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 13:

BILAN COMPTABLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 201
AU <AUCUN> 201
N.I.S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

ACTIF

	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		269 962 301,00	67 490 575,00	202 471 726,00	
Autres immobilisations corporelles		408 232 475,00	357 007 480,00	51 224 995,00	
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres Participations et créances rattachées					
Autres Titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		678 194 776,00	424 498 055,00	253 696 721,00	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		15 600 000,00		15 600 000,00	
Créances et emplois assimilés					
Clients		150 000 000,00		150 000 000,00	
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		450 707 568,00		450 707 568,00	
TOTAL ACTIF COURANT		616 307 568,00		616 307 568,00	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 294 502 344,00	424 498 055,00	870 004 289,00	

الملحق رقم 14:

BILAN COMPTABLE

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S

IDENTIFIANT FISCAL

ARTICLE D'IMPOSITION

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

PASSIF

	NOTE	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES		100 000,00	
(Capital émis (ou compte d'exploitation			
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		528 265 334,00	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL I		528 365 334,00	
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		81 638 955,00	
Impôts (différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIF NON COURANTS II		81 638 955,00	
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes		260 000 000,00	
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIF COURANTS III		260 000 000,00	
TOTAL GENERAL PASSIF		870 004 289,00	

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 15:

BILAN COMPTABLE ٢٠١٨

EXERCICE ALLANT DU <AUCUN> 2018
AU <AUCUN> 2018

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL CLINIQUE DIAGNOSTIC BELKHARROUBI
ACTIVITES : CLINIQUE MEDICAUX NUMERIQUE
ADRESSE : AVENUE OULD AISSA BELKACEM
MOSTAGANEM

N.I.S
IDENTIFIANT FISCAL
ARTICLE D'IMPOSITION
CODE ACTIVITE
FORME JURIDIQUE
INDIVIDUELLE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

	NOTE	N	N - 1
Chiffres d'affaires		734 479 075,00	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		734 479 075,00	
Achats consommés		88 740 069,00	
Services extérieurs et autres consommations		15 958 690,00	
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		104 698 759,00	
(III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II		629 780 316,00	
Charges de personnel		6 668 829,00	
Impôts, taxes et versements assimilés		8 246 542,00	
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		614 864 945,00	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements et aux provisions		84 899 611,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		529 965 334,00	
Produits financiers			
Charges financières		700 000,00	
VI- RESULTAT FINANCIER		700 000,00	
(VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V+VI		529 265 334,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
(Eléments extraordinaires (produits)(à préciser			
(Eléments extraordinaires (charges)(à préciser			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		528 265 334,00	
(Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1			
(RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1			
(Dont part des minoritaires (1			
(Part du groupe (1			

. (1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés